جـــامعـــة يحيى فـارس بالمديـــة
كليـــة العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية
وعلوم التسير
قسم مالية و محاسبة

أثر جودة الأنظمة المحاسبية على تحسين القرارات المالية للمؤسسة- دراسة حالة اتصالات الجزائر-

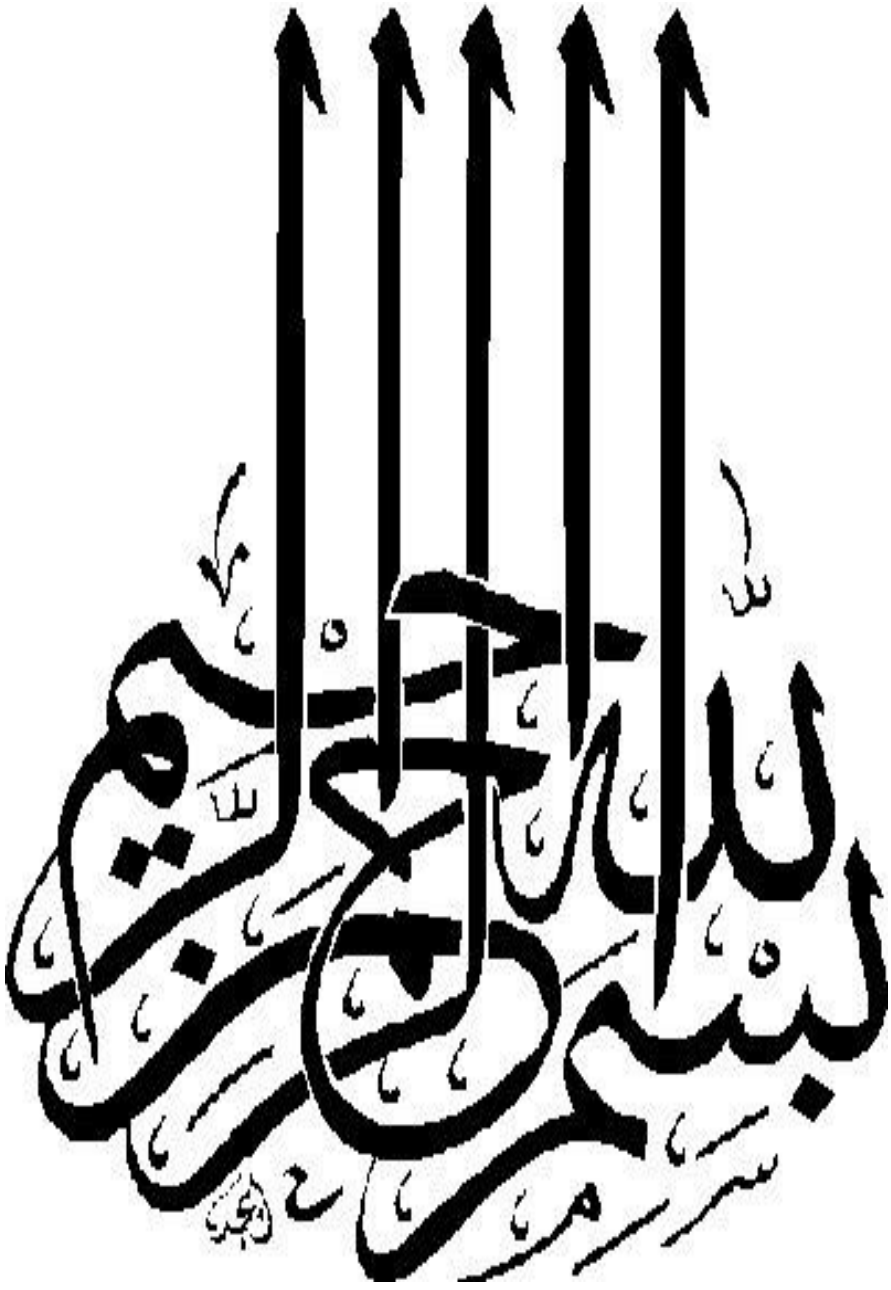
مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبة

تخصص:محاسبة

من إعداد الطالبتان:
- شيماء باشن
- إبتسام مزاري

تحت إشراف الدكتور:
زاهي محمد الأمين

السنة الدراسية: 2026/2025


بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وتقدير

قال تعالى:﴿ وَمَا توفيقي إِلَّا بِاللَّهِ عَلَيْهِ وكَلْتُ وَإِلَيْهِ أنيبُ﴾ (هود:88)الشكر والثناء أولا وأخيرا لله تعالى الذي وفقنا وسدد خطانا لأداء هذا العمل والصلاة والسلام على حبيبنا شفيعنا قرة أعيننا سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم.

كما نتقدم بأخلص كلمات الشكر وأصدق معاني الاحترام والتقدير للأستاذ المشرف "زاهي محمد الأمين"والسيد" ميسوم بوشلاغم" رئيس مصلحة المحاسبة لاتصالات الجزائر بالمدية اللذين زادانا شرفا واعتزازا بإشرافهما على هذه المذكرة ولم يبخلا علينا بتوجيهاتهما ونصائحهما القيمة ولم يدخرا جهدا في تقديم الدعم والمساندة طيلة فترة إنجاز هذا العمل وذلك رغم تعدد انشغالاتهما وكذا حرصهما الدائم على إتمام هذا العمل في أحسن الظروف كما نحيي فيهم روح التواضع والمعاملة الجيدة فجزاهم الله عنا كل الخير.

كما نتوجه بخالص الشكر إلى كافة أساتذتنا الكرام بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بصفة عامة وأساتذة قسم المالية والمحاسبة بصفة خاصة بجامعة يحي فارس بالمدية على ما قدموه لنا طيلة فترة تكويننا.

إلى كل أعضاء لجنة المناقشة التي سننال شرف مناقشتهم لهذه الدراسة، فلهم مناكل الشكر والعرفان على مجمل نصائحهم وتوجيهاتهم، وانتقاداتهم التي ستنير مسارنا العلمي، إلى كل من ساهم في انجاز هذه المذكرة من قريب أو بعيد.

إهداء

قبل كل إهداء أشكر الله عز وجل على كل نجاح حققته في حياتي، وعلى توفيقي في هذا العمل. إنه لا نبي الرحمة من أنار الظلمة وكشف الغمة وهدى :يسعني في هذا المقام إلا أن أهدي ثمرة جهدي إلى الأمة إلى محمد بن عبد الله صلى الله عليه وسلم الذين قال فيهم الله عزوجل ﴿﴿ وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا ۚ إِمَّا يَبْلُغَنَّ عِندَكَ الْكِبَرَ أَحَدُهُمَا أَوْ كِلَاهُمَا فَلَا تَقُل لَّهُمَا أُفٍّ وَلَا تَنْهَرْهُمَا وَقُل لَّهُمَا قَوْلًا كَرِيمًا﴾ [الإسراء: 23]

قرة العين التي جعلت الجنة تحت قدميها، التي سهرت وتعبت من أجل وصولي إلى هذه لمرحلة، ورافقتني خطوة بخطوة بدعمها ودعائها، تلك المرأة العظيمة أمي الغالية، إلى من أحمل اسمه بكل فخر واعتزاز أعظم الرجال صبرا رمز الحب والعطاء، الذي أفنى حياته من أجل تعليمي الذي حرص على أن يراني في أعلى المراتب ذلك الرجل الكريم أبي العزيز، لا يعلو فضلا من فضلكما حفظكما الله وأطال بعمركم بالصحة والعافية

إلى أحب الناس، إخوتي، إلى كافة الأهل والأقارب كما أود أن أهدي هذه المذكرة إلى كل من آمن بي ووقف بجانبي في كل خطوة إلى كل باحث وطالب علم أهدي ثمرة جهدي .إلى الذي بذل كل الجهد والعطاء لكي أصل إلى هذه اللحظة أستاذي الكريم"" زاهي محمد الأمين"وكل أساتذتي جزاكم الله كل خير ...إلى كل أسرة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة المدية إلى كل الأصدقاء وزملاء الدراسة بقسم المالية والمحاسبة " وأكبر تحية أوجهها لكل مجتهد ومثابر على طلب العلم وتحصيله.



شيماء

إهداء

أحمدك اللهم حمد الشاكرين لنعمك وأسألك العون والتوفيق وأصلي وأسلم على سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم وعلى آله وصحبه والسائرين.

أهدي ثمرة جهدي المتواضع إلى من وهبوني الحياة والأمل، والنشأة على شغف الاطلاع والمعرفة، ومن علموني أن أرتقي سلّم الحياة بحكمة وصبر، برًا، وإحسانًا، ووفاءً لهما: والدي العزيز ووالدتي العزيزة .

إلى من وهبني الله نعمة وجودهم في حياتي إلى العقد المتين من كانوا عونًا لي في رحلة بحثي: إخواني.

وأخيرا إلى كل من ساعدني، وكان له دور من قريب أو بعيد في إتمام هذه الدراسة، سائلة المولى عز وجل أن يجزي الجميع خير الجزاء في الدنيا والأخرة.

ثم إلى كل طالب علم سعى بعلمه، ليفيد الإسلام والمسلمين بكل ما أعطاه الله من علم ومعرفة.

إبـتـسـام



فهرس المحتويات

فهرس المحتويات:

العنوان	الصفحة
البسملة	
إهداء	
الشكر والتقدير	
المستخلص	
مقدمة	أ
الفصل النظري:الإطار النظري لجودة الأنظمة المحاسبية و القرار المالي	
تمهيد	**10**
المبحث الأول:ماهية الأنظمة المحاسبية	**11**
المطلب الأول:مفهوم النظام المحاسبي و خصائصه	**11**
المطلب الثاني:وظائف و أهداف النظام المحاسبي	**14**
المطلب الثالث: مكونات و أنواع الأنظمة المحاسبية	**18**
المبحث الثاني:جودة الأنظمة المحاسبية	**33**
المطلب الأول:مفهوم جودة النظام المحاسبي	**33**
المطلب الثاني:معايير جودة الأنظمة المحاسبية	**34**
المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في جودة الأنظمة المحاسبية	**37**
المبحث الثالث:القرار المالي في المؤسسة	**40**
المطلب الأول: مفهوم القرار المالي و أهميته	**40**
المطلب الثاني: أنواع القرارات المالية و مراحل اتخاذها	**42**
المطلب الثالث: دور الأنظمة المحاسبية في تحسين القرار المالي	**53**
خلاصة الفصل الأول	**55**

فهرس المحتويات

الفصل التطبيقي:الدراسة التطبيقية لأثر جودة الأنظمة المحاسبية على القرارات المالية في مؤسسة اتصالات الجزائر	
تمهيد	**57**
المبحث الأول:تقديم عام لمؤسسة اتصالات الجزائر	**58**
المطلب الأول:نبذة تاريخية عن المؤسسة	**58**
المطلب الثاني:الهيكل التنظيمي للمؤسسة	**61**
المطلب الثالث: تطبيق نظام المحاسبي المعتمد	**67**
المبحث الثاني:دراسة جودة النظام المحاسبي في مؤسسة اتصالات الجزائر	**76**
المطلب الأول: وصف النظام المحاسبي المعتمد	**76**
المطلب الثاني:تقييم جودة النظام المحاسبي	**93**
المطلب الثالث: تحليل نتائج جودة النظام المحاسبي	**96**
المبحث الثالث: أثر جودة النظام المحاسبي على القرارات المالية بالمؤسسة	**99**
المطلب الأول: دور المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرار المالي	**99**
المطلب الثاني: تحليل العلاقة بين جودة النظام المحاسبي و القرار المالي	**101**
المطلب الثالث: مقترحات لتحسين جودة النظام المحاسبي و القرارات المالية	**103**
خلاصة الفصل الثاني	**106**
الخاتمة	**108**
قائمة المصادر والمراجع	**112**
الملاحق	**118**

قائمة الجداول والأشكال

قائمة الأشكال:

الرقم	العنوان	الصفحة
01	المنظومة المتكاملة الصادرة لتطبيق النظام المحاسبي المالي	18
02	مكونات النظام المحاسبي المالي الجزائري	19
03	الدفاتر المستخدمة في الطريقة الإيطالية	24
04	الدفاتر المستخدمة في الطريقة الأمريكية	25
05	نموذج للطريقة الفرنسية	27
06	نموذج للطريقة الإنجليزية	29
07	معايير جودة المعلومات المحاسبية	36
08	مصادر التمويل	46
09	تنظيم الوحدة العملياتية لاتصالات الجزائر بالمدية	64
10	الهيكل التنظيمي للمديرية العملية للاتصالات لولاية المدية	66
11	الواجهة الرئيسية لنظام "HR	68
12	واجهة رئيسية لنظام NGBSS	71
13	مدخل وقائمة اختيارات لنظام NGBSS	71
14	واجهة الرئيسية لنظام Oracle	73
15	تصميم نظام أوراكلORACLE	74
16	برنامج أوراكل المالي	75
17	مراحل سير المشروع على البرنامج	79
18	كيفية دخول للبرنامج عن طريق رقم سري	80
19	قائمة الاختيارات عند دخول برنامج	81
20	قائمة برنامج Oracle	81
21	قائمة اختيارات برنامج Oracle	82

قائمة الجداول والأشكال

22	نموذجDemandeD'ACHAT	82
23	لطلبية demande d'achat	83
24	نموذجBON de commande	83
25	نظام المعلومات المحاسبي Oracle قسم المالية و المحاسبة	84
26	نموذج Attestatin service fiat	84
27	حالة تسجيل عملية محاسبية	85
28	نموذج المرحلة الأخيرة في مرحلة التسجيل المحاسبي	85
29	بطاقة التسجيل المحاسبي	87
30	تسجيل كل العمليات التي تكون بين المديرية العملياتية للولاية والمديرية العامة و بين الوكلات التجارية	88
31	كيفية ارسال بيانات محاسبية لمختلف المصالح أخرى بخصوص مايتعلق بالجرد المادي والمحاسبي	89
32	مرحلة التي تلي الشكل 34	90
33	مرحلة3 كيفية ارسال بيانات محاسبية لمختلف المصالح أخرى بخصوص مايتعلق بالجرد المادي والمحاسبة	90
34	مرحلة4 كيفية ارسال بيانات محاسبية لمختلف المصالح أخرى بخصوص مايتعلق بالجرد المادي والمحاسبي	91
35	مراحل إعداد الميزانية عن طريق نظام Oracle	92

قائمة الجداول:

الرقم	العنوان	الصفحة
01	مثال تطبيقي لكشف الراتب	69
02	التسجيل المحاسبي	70
03	محاسبة الملفات	86

قائمة الرموز (الاختصارات)

قائمة الرموز:

Human Resource	**HR**
New Generation Business Support System	**NGBSS**
Plan Comptable National	**PCN**
Financial Accounting Standards Board	**FASB**
Accounting standars	**AS**
International financial Reporting Standars	**IFRS**
Very Small Aperture Terminal	**V SAT**
Direction Opérationnelle des Télécommunications	**D.O.T**
International Business Machines	**IBM**

المستخلص

المستخلص:

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز أثر جودة الأنظمة المحاسبية على تحسين القرارات المالية داخل المؤسسة الاقتصادية، وذلك من خلال تسليط الضوء على أهمية الأنظمة المحاسبية في توفير معلومات مالية دقيقة وموثوقة تساعد الإدارة في اتخاذ القرارات المالية المناسبة. ولتحقيق هذا الهدف، تم إجراء دراسة ميدانية على مستوى اتصالات الجزائر من أجل التعرف على واقع النظام المحاسبي المعتمد، ومدى مساهمة جودة المعلومات المحاسبية في دعم وترشيد القرارات المالية بالمؤسسة.

وبعد التطرق إلى الجانب النظري والتطبيقي للدراسة، وتحليل النتائج واختبار الفرضيات، تم التوصل إلى أن جودة الأنظمة المحاسبية لها تأثير مباشر وإيجابي على فعالية القرارات المالية، من خلال توفير معلومات نتسم بالدقة والملائمة والسرعة في الوصول، مما يساعد المؤسسة على التقليل من الأخطاء وتحسين الأداء المالي. كما أظهرت الدراسة وجود بعض النقائص التي قد تؤثر على كفاءة النظام المحاسبي، الأمر الذي يستدعي ضرورة تطوير الأنظمة المحاسبية وتحديثها بما يتماشى مع متطلبات المؤسسة الحديثة.

الكلمات المفتاحية: جودة الأنظمة المحاسبية، القرار المالي، المعلومات المحاسبية، الأنظمة المحاسبية، اتصالات الجزائر.

Abstract:

This study aims to highlight the impact of the quality of accounting systems on improving financial decisions within the economic institution, by emphasizing the importance of accounting systems in providing accurate and reliable financial information that helps management make appropriate financial decisions. To achieve this objective, a field study was conducted at Algérie Télécom in order to identify the reality of the adopted accounting system and the extent to which the quality of accounting information contributes to supporting and rationalizing financial decisions within the institution.

After addressing the theoretical and practical aspects of the study, analyzing the results, and testing the hypotheses, it was concluded that the quality of accounting systems has a direct and positive impact on the effectiveness of financial decisions through providing information characterized by accuracy, relevance, and timeliness, which helps the institution reduce errors and improve financial performance. The study also revealed the existence of some shortcomings that may affect the efficiency of the accounting system, which requires the necessity of developing and modernizing accounting systems in line with the requirements of modern institutions.

Keywords: Quality of accounting systems, financial decision, accounting information, accounting systems, Algérie Télécom.

مقدمة

مقدمة:

تشهد المؤسسات الاقتصادية في الوقت الحالي تطورات متسارعة في مختلف المجالات الاقتصادية والتكنولوجية، الأمر الذي فرض عليها ضرورة الاعتماد على أنظمة معلومات حديثة تساعدها على مواكبة هذه التغيرات وتحقيق أهدافها بكفاءة. ومن بين أهم هذه الأنظمة، نجد الأنظمة المحاسبية التي تُعد من الركائز الأساسية داخل المؤسسة، لما توفره من معلومات مالية دقيقة وموثوقة تساعد الإدارة في التخطيط والرقابة واتخاذ القرارات المالية المناسبة .ومع اشتداد المنافسة وتزايد حجم العمليات المالية داخل المؤسسات، لم يعد الاهتمام مقتصرًا على وجود نظام محاسبي فقط، بل أصبح التركيز موجّهًا نحو جودة هذا النظام ومدى فعاليته في إنتاج معلومات تتسم بالدقة والملائمة والسرعة، باعتبار أن جودة المعلومات المحاسبية تؤثر بشكل مباشر على كفاءة القرارات المالية المتخذة داخل المؤسسة.

ويُعتبر القرار المالي من أهم القرارات التي تعتمد عليها المؤسسة في ضمان استمراريتها وتحقيق أهدافها، كونه يرتبط بتحديد مصادر التمويل، وكيفية استغلال الموارد المالية، واختيار البدائل المناسبة التي تحقق أفضل النتائج بأقل التكاليف والمخاطر. لذلك أصبحت المؤسسات الحديثة تسعى إلى تطوير أنظمتها المحاسبية بهدف تحسين جودة المعلومات المالية وترشيد قراراتها المالية .وانطلاقًا من أهمية العلاقة بين جودة الأنظمة المحاسبية والقرار المالي، جاءت هذه الدراسة لتسليط الضوء على مدى مساهمة جودة الأنظمة المحاسبية في تحسين فعالية القرارات المالية داخل المؤسسة الاقتصادية، من خلال دراسة حالة اتصالات الجزائر .وعلى ضوء ما سبق يمكن طرح الإشكالية الرئيسية التالية:

- **إلى أي مدى تساهم جودة الأنظمة المحاسبية في تحسين القرارات المالية في محل الدراسة–اتصالات الجزائر؟**

ومن أجل فهم أفضل لهذا الموضوع، يمكن الإشارة إلى مجموعة من التساؤلات التي قد تساعد في توضيحه وجعل دراسته أكثر وضوحًا للقارئ، وتتمثل هذه التساؤلات في:

- **ما المقصود بالأنظمة المحاسبية وما أهم خصائصها؟**
- **ما المقصود بجودة الأنظمة المحاسبية وما أهم معاييرها؟**
- **ما طبيعة العلاقة بين جودة الأنظمة المحاسبية والقرار المالي؟**
- **هل تساهم جودة الأنظمة المحاسبية في ترشيد القرارات المالية داخل اتصالات الجزائر؟**
- **ما أبرز النقائص التي يعاني منها النظام المحاسبي في مؤسسة اتصالات الجزائر وكيف تؤثر على جودة المعلومات والقرارات المالية؟**

وكمحاولة أولية منا للوصول إلى إجابات حول التساؤلات السابقة نضع بعض الفرضيات المتمثلة في:

- ❖ تُعتبر الأنظمة المحاسبية من أهم الوسائل التي تعتمد عليها المؤسسة في توفير المعلومات المالية اللازمة لاتخاذ القرارات المالية.
- ❖ تؤثر جودة الأنظمة المحاسبية بشكل مباشر على فعالية وكفاءة القرارات المالية داخل المؤسسة.
- ❖ تساهم المعلومات المحاسبية التي تتسم بالدقة والموثوقية والملائمة في ترشيد القرارات المالية والتقليل من الأخطاء المالية.
- ❖ تعتمد المؤسسة محل الدراسة على نظام محاسبي يساهم بدرجة معتبرة في دعم عملية اتخاذ القرار المالي.
- ❖ توجد بعض النقائص في النظام المحاسبي بالمؤسسة قد تؤثر على جودة المعلومات المحاسبية وفعالية القرارات المالية.

1-دوافع اختيار الدراسة:

أ- الدوافع الموضوعية:

1. الأهمية المتزايدة للأنظمة المحاسبية داخل المؤسسة الاقتصادية، باعتبارها

المصدر الأساسي للمعلومات المالية.

1. الدور الحيوي الذي تلعبه جودة المعلومات المحاسبية في تحسين عملية اتخاذ القرار المالي داخل المؤسسات.
2. تزايد حاجة المؤسسات الاقتصادية إلى تطوير أنظمتها المحاسبية لمواكبة التغيرات الاقتصادية والتكنولوجية.
3. ارتباط الموضوع بشكل مباشر بالتسيير المالي للمؤسسة، مما يجعله موضوعًا ذا بعد تطبيقي مهم.
4. إمكانية إسقاط الدراسة على مؤسسة اتصالات الجزائر باعتبارها مؤسسة اقتصادية ذات نظام معلومات محاسبي منظم.

ب- الدوافع الذاتية:

1. الاهتمام الشخصي بمجال المحاسبة والأنظمة المعلوماتية داخل المؤسسات.
2. الرغبة في فهم العلاقة بين جودة المعلومات المحاسبية وفعالية القرارات المالية.
3. الميل إلى دراسة المواضيع التطبيقية التي تربط الجانب النظري بالواقع العملي داخل المؤسسات الاقتصادية.
4. السعي إلى تطوير المعارف الأكاديمية في مجال التسيير المالي والمحاسبي.
5. التحضير لفهم أعمق لكيفية عمل المؤسسات الاقتصادية من الداخل، خاصة من الجانب المالي والمحاسبي.

2-أهمية الدراسة:

تنبع أهمية هذه الدراسة من الدور الذي تلعبه الأنظمة المحاسبية داخل المؤسسات

الاقتصادية باعتبارها المصدر الأساسي للمعلومات المالية التي تعتمد عليها في اتخاذ القرارات. كما تبرز أهميتها في إبراز تأثير جودة المعلومات المحاسبية على تحسين فعالية القرارات المالية، خاصة في ظل التطورات الاقتصادية والتكنولوجية المتسارعة .كما تكمن أهميتها في كونها تسلط الضوء على العلاقة بين جودة الأنظمة المحاسبية والقرار المالي، مما يساعد على فهم دور المعلومات المحاسبية في ترشيد القرارات داخل المؤسسة وتحسين أدائها.

3-أهداف الدراسة:

1. التعرف على مفهوم الأنظمة المحاسبية وخصائصها الأساسية
2. توضيح مفهوم جودة الأنظمة المحاسبية ومعايير تقييمها
3. إبراز العلاقة بين جودة المعلومات المحاسبية والقرار المالي
4. دراسة مدى مساهمة جودة الأنظمة المحاسبية في ترشيد القرارات المالية داخل المؤسسة محل الدراسة
5. تقديم مقترحات من شأنها تحسين جودة النظام المحاسبي ودعم فعالية القرارات المالية

4-منهج الدراسة:

لتحقيق الأهداف المرجوة من هذه الدراسة سنقوم بإتباع المنهجية التالية:

أ- منهجية الدراسة النظرية:

النظرية في الجانب النظري من هذه الدراسة تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، من خلال جمع المعلومات من مختلف المصادر والمراجع العلمية مثل الكتب، المذكرات، والمقالات الأكاديمية، بهدف توضيح المفاهيم الأساسية المتعلقة بالأنظمة المحاسبية، جودة الأنظمة المحاسبية، والقرار المالي، إضافة إلى تحليل العلاقة القائمة بينها

ب- منهجية الدراسة التطبيقية:

أما في الجانب التطبيقي، فقد تم الاعتماد على دراسة حالة مؤسسة اتصالات الجزائر، وذلك من خلال تحليل واقع النظام المحاسبي داخل المؤسسة وتقييم مدى جودته، ثم دراسة أثره على عملية اتخاذ القرار المالي .كما تم استخدام أسلوب التحليل والملاحظة اعتمادًا على المعلومات المتوفرة داخل المؤسسة

5-أدوات وأساليب الدراسة:

في هذه الدراسة، سنعتمد في الجانب النظري على مختلف المصادر والمراجع العلمية مثل الكتب، المذكرات الجامعية، والمقالات العلمية، إضافة إلى بعض المواقع الإلكترونية المتخصصة، وذلك بهدف بناء إطار نظري متكامل حول موضوع الدراسة.

أما في الجانب التطبيقي، فقد تم الاعتماد على أسلوب دراسة الحالة من خلال تحليل واقع النظام المحاسبي في مؤسسة اتصالات الجزائر، مع استخدام أسلوب الوصف والتحليل لتفسير المعطيات المتحصل عليها وربطها بجوانب الدراسة النظرية.

6-حدود الدراسة:

البعد الزمني ويتمثل في استخدام البيانات المقدمة من طرف المؤسسة محل الدراسة خلال الفترة 2026/04/05 الى 2026/05/16.

أما عن البعد المكاني فتمثل في دراسة حالة لاتصالات الجزائر فرع المدية.

7-صعوبات الدراسة:

- الحصول على بعض البيانات الدقيقة و المتعلقة بالنظام المحاسبي داخل المؤسسة و ذلك بسبب الطابع الداخلي و المغلق لبعض المعلومات المالية.

- ضيق الوقت المخصص لإنجاز الدراسة مقارنة باتساع الموضوع و تشعب جوانبه النظرية و التطبيقية، مما تطلب جهدا أكبر في جمع و تنظيم المعلومات.
- واجهت الدراسة صعوبة في الربط بين الجانب النظري و التطبيقي بشكل دقيق نظرا لتعدد المراجع و تباين بعض الآراء حول المفاهيم المتعلقة بجودة الأنظمة المحاسبية و القرار المالي.

8-هيكل الدراسة:

من أجل معالجة إشكالية الدراسة والإجابة عن التساؤلات المطروحة، تم تقسيم هذه المذكرة إلى فصلين رئيسيين، بالإضافة إلى مقدمة وخاتمة .تتناول المقدمة الإطار العام للموضوع من خلال طرح الإشكالية والتساؤلات والفرضيات، مع تحديد أهمية وأهداف الدراسة والمنهج المتبع وأدوات البحث .أما الفصل الأول فيتضمن الإطار النظري للدراسة، حيث يعالج المفاهيم الأساسية المتعلقة بالأنظمة المحاسبية، جودة الأنظمة المحاسبية، والقرار المالي داخل المؤسسة الاقتصادية .في حين يخصص الفصل الثاني للدراسة التطبيقية، من خلال دراسة حالة مؤسسة اتصالات الجزائر، بهدف تحليل واقع النظام المحاسبي داخلها وتقييم مدى جودته، إضافة إلى دراسة أثره على اتخاذ القرارات المالية .وتختتم الدراسة بخاتمة تتضمن أهم النتائج المتوصل إليها مع تقديم بعض الاقتراحات والتوصيات، بالإضافة إلى قائمة المصادر والمراجع والملاحق.

9-دراسات سابقة:

لم يقتصر الباحث في دراسة موضوع البحث على الجانب النظري فقط، بل اعتمد كذلك على مجموعة من الدراسات السابقة التي تناولت موضوع الأنظمة المحاسبية وجودة المعلومات المحاسبية وعلاقتها بالقرارات المالية، ومن بين هذه الدراسات ما يلي:

1. دراسة بن عيسى محمد، دور نظام المعلومات المحاسبي في اتخاذ القرارات المالية داخل المؤسسة الاقتصادية، مذكرة ماستر في علوم التسيير، جامعة المسيلة، 2021 .هدفت هذه الدراسة إلى إبراز دور نظام المعلومات المحاسبي في دعم عملية اتخاذ القرارات المالية داخل المؤسسة الاقتصادية، وذلك من خلال التعرف على مختلف المفاهيم المرتبطة بالنظام المحاسبي والقرار المالي. وقد اعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي، كما تم إجراء دراسة ميدانية على إحدى المؤسسات الاقتصادية، مع استخدام الاستبيان كأداة لجمع البيانات . وتوصلت الدراسة إلى أن نظام المعلومات المحاسبي يساهم بشكل كبير في توفير معلومات مالية دقيقة وموثوقة تساعد الإدارة في اتخاذ قرارات مالية فعالة وترشيد العمليات المالية داخل المؤسسة
2. دراسة بوقرة سمية، أثر جودة المعلومات المحاسبية على ترشيد القرارات المالية، مذكرة ماستر في العلوم المالية والمحاسبة، جامعة قسنطينة، 2022 .هدفت هذه الدراسة إلى معرفة مدى تأثير جودة المعلومات المحاسبية على فعالية القرارات المالية داخل المؤسسة الاقتصادية، من خلال دراسة مجموعة من المعايير المرتبطة بجودة المعلومات المحاسبية مثل الدقة، الملائمة، والسرعة في توفير المعلومات .واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، كما تم استخدام الاستبيان وتحليل البيانات باستخدام برنامج .SPSS وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية بين جودة المعلومات المحاسبية وتحسين عملية اتخاذ القرار المالي، حيث تساعد المعلومات المحاسبية الجيدة في تقليل الأخطاء والمخاطر المالية داخل المؤسسة
3. دراسة لعور فاطمة، جودة الأنظمة المحاسبية ودورها في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، مذكرة ماستر، جامعة البليدة، 2023 .هدفت هذه الدراسة

إلى إبراز أهمية جودة الأنظمة المحاسبية في تحسين الأداء المالي ورفع كفاءة التسيير داخل المؤسسة الاقتصادية، وذلك من خلال دراسة حالة إحدى المؤسسات الجزائرية .وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، مع استخدام المقابلة والاستبيان لجمع البيانات .وأظهرت نتائج الدراسة أن تحسين جودة النظام المحاسبي يساهم في توفير معلومات دقيقة وموثوقة، مما يساعد الإدارة في اتخاذ قرارات مالية أكثر فعالية وتحقيق أداء مالي أفضل.

10- ما ميز دراستنا على دراسات السابقة:

تتميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة في كونها ركزت على موضوع جودة الأنظمة المحاسبية وأثرها على تحسين القرارات المالية داخل المؤسسة الاقتصادية، من خلال الربط بين الجانب المحاسبي والجانب المالي في إطار تطبيقي حديث. كما أنها لم تقتصر على دراسة نظام المعلومات المحاسبي فقط، بل اهتمت بمدى جودة النظام المحاسبي من حيث الدقة والملاءمة والسرعة والموثوقية، ومدى انعكاس ذلك على فعالية القرارات المالية داخل المؤسسة .وتبرز خصوصية هذه الدراسة أيضًا في اختيار اتصالات الجزائر كمؤسسة محل للدراسة، باعتبارها من المؤسسات الاقتصادية الكبرى التي تعتمد على أنظمة معلومات محاسبية حديثة، مما يسمح بإسقاط الجانب النظري على الواقع العملي وتحليل العلاقة بين جودة النظام المحاسبي والقرار المالي بصورة أكثر واقعية .كما تسعى هذه الدراسة إلى تقديم مجموعة من الاقتراحات العملية التي من شأنها المساهمة في تحسين جودة الأنظمة المحاسبية ودعم عملية اتخاذ القرار المالي، وهو ما يمنحها بعدًا تطبيقيًا يمكن الاستفادة منه داخل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية.

الفصل النظري:جودة الأنظمة المحاسبية و القرار المالي

تمهيد:

الإطار النظري لجودة الأنظمة المحاسبية والقرار المالي يُعدّ النظام المحاسبي من أهم الركائز الأساسية التي تعتمد عليها المؤسسات في تنظيم ومعالجة معلوماتها المالية، حيث يساهم بشكل فعّال في توفير بيانات دقيقة وموثوقة تساعد متخذي القرار في اختيار البدائل المناسبة. ومع تطور بيئة الأعمال وزيادة حدة المنافسة، لم يعد الاهتمام منصبًا فقط على وجود نظام محاسبي، بل أصبح التركيز موجّهًا نحو جودة هذا النظام ومدى قدرته على إنتاج معلومات ملائمة وفي الوقت المناسب .كما أن القرار المالي يمثل عنصرًا حيويًا في حياة المؤسسة، إذ يحدد مسارها المستقبلي ويؤثر على استمراريتها وربحيتها. لذلك، فإن العلاقة بين جودة الأنظمة المحاسبية والقرارات المالية تُعد علاقة تكاملية، حيث تؤثر جودة المعلومات المحاسبية بشكل مباشر على فعالية القرارات المتخذة .وعليه، يهدف هذا الفصل إلى تقديم إطار نظري شامل حول الأنظمة المحاسبية وجودتها، إضافة إلى إبراز مفهوم القرار المالي وأهميته، مع توضيح الدور الذي تلعبه الأنظمة المحاسبية في تحسين جودة القرارات المالية داخل المؤسسة

وضمن هذا السياق تم تقسيم الفصل الأول إلى ثلاث مباحث:

المبحث الأول: ماهية الأنظمة المحاسبية

المبحث الثاني: جودة الأنظمة المحاسبية

المبحث الثالث: القرار المالي في المؤسسة

المبحث الأول:ماهية الأنظمة المحاسبية :

تُعتبر الأنظمة المحاسبية من أهم الأدوات التي تعتمد عليها المؤسسات في تنظيم وتسجيل وتحليل مختلف العمليات المالية، حيث تساهم في توفير معلومات دقيقة وموثوقة تساعد في اتخاذ القرارات المناسبة. ومع تطور بيئة الأعمال وزيادة تعقيد الأنشطة الاقتصادية، أصبح من الضروري الاعتماد على أنظمة محاسبية فعالة تضمن الشفافية والكفاءة في تسيير الموارد .ويهدف هذا المبحث إلى التعرف على ماهية الأنظمة المحاسبية من خلال التطرق إلى مفهوم النظام المحاسبي، ثم إبراز وظائفه وأهدافه، وأخيرًا عرض مكوناته وأنواعه، وذلك لفهم دوره الأساسي داخل المؤسسة

المطلب الأول:مفهوم النظام المحاسبي وخصائصه:

مفهوم النظام المحاسبي وخصائصه:

يُعدّ النظام المحاسبي من أهم الأنظمة المعلوماتية داخل المؤسسة، حيث يساهم في تسجيل ومعالجة مختلف العمليات المالية وتحويلها إلى معلومات مفيدة تساعد في اتخاذ القرارات. ولا يقتصر دوره على الجانب المحاسبي فقط، بل يمتد ليشمل دعم وظائف الإدارة المختلفة كالتخطيط والرقابة والتقييم .ومن أجل فهم الدور الذي يلعبه هذا النظام بشكل أعمق، لا بد من التطرق أولًا إلى مفهومه وتحديد أهم الخصائص التي تميّزه عن غيره من الأنظمة، وهو ما سيتم تناوله من خلال الفرعين التاليين.

الفرع الأول: مفهوم النظام المحاسبي المالي:

صدر النظام المحاسبي المالي بموجب القانون 11/07 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007، وحسب المادة رقم 03 من القانون 11/07 فإن:" المحاسبة المالية نظام لتنظيم المعلومة المالية يسمح بتخزين معطيات قاعدية عددية وتصنيفها وتقييمها وتسجيلها، وعرض كشوف

تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية وممتلكات الكيان ونجاعته (أداءه) ووضعية خزينته في نهاية السنة المالية"[1].هذا من الناحية الاقتصادية.

أما من الناحية القانونية: فإن قانون المحاسبة الجديد عرف النظام المحاسبي المالي الذي يدعى في صلب النص القانوني بالمحاسبة المالية: " نظام المحاسبة المالية هو مجموعة من الإجراءات والنصوص التنظيمية التي تنظم الأعمال المالية والمحاسبية للمؤسسات المجبرة على تطبيقه وفقا لأحكام القانون ووفقا للمعايير المالية والمحاسبية الدولية المتفق عليها"[2].

وعرف النظام المحاسبي المالي على أنه: "عبارة عن مجموعة من الأوراق الثبوتية والمستندات والدفاتر المحاسبية والسجلات والإجراءات والوسائل المستخدمة في تسجيل وتلخيص العمليات المالية وتقرير البيانات المالية وعرضها في شكل تقارير معبرة عن لبيانات المطلوبة من قبل الإدارة وتقديمها إلى الجهات المعنية"[3].

وعليه، يمكن تعريف النظام المحاسبي المالي على أنه :نظام معلوماتي متكامل يخضع لإطار قانوني وتنظيمي، يهدف إلى معالجة وتقديم المعلومات المالية بشكل دقيق وموثوق، بما يعكس الوضعية الحقيقية للمؤسسة ويساهم في اتخاذ القرارات المالية.

[1] قانون رقم 07-11المؤرخ في 25 نوفمبر 2007، المتضمن النظام المحاسبي المالي، الجريدة الرسمية، الجزائر، العدد74، المادة 03 ص 3

[2] عاشور كتوش، **متطلبات تطبيق النظام المحاسبي الموحد AS/IFRS في الجزائر**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد السادس، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2009، ص 291.

[3] بوبكر عيساوي، عبد الفتاح ناني: **تأثير تطبيق النظام المحاسبي المالية على جودة المعلومات المحاسبية**، مذكرة ماستر تخصص، مالية المؤسسة، جامعة أحمد دراية أدرار، الجزائر، 2017، ص، 22 .

الفرع الثاني: خصائص النظام المحاسبي المالي:

يتميز النظام المحاسبي المالي بمجموعة من الخصائص نذكر منها الآتي:[1]

- يعالج النظام المحاسبي المالي بطريقة مختصرة القطاعات الخاصة، كالبنوك والتأمينات والأدوات المالية، عقارات التوظيف والزراعة وتكون المؤسسات الخاضعة له مجبرة على القيام بالجرد الدائم؛
- نص النظام المحاسبي المالي على قواعد خاصة بمسك وتنظيم المحاسبة، مدونة حسابات وتسجيل العمليات في هذه الحسابات؛
- تطرق النظام المحاسبي المالي إلى المحاسبة الخاصة بالمؤسسات المصغرة التي تسمح لها بمسك محاسبة ترتكز على حركات الخزينة؛
- يمتاز النظام المحاسبي المالي بغياب القيود المحاسبية ذات الطابع الجبائي لأنها تعكس الحقيقة الاقتصادية بشكل كامل.

كذلك يمتاز النظام المحاسبي المالي على (PCN) المخطط المحاسبي الوطني بمجموعة من الخصائص ونذكر منها:

- تتم معالجة العمليات المحاسبية من خلال مبادئ محاسبة متطابقة؛
- يتوافق النظام المحاسبي المالي مع نظام اقتصاد السوق والمنافسة وتوجه المعلومة بالدرجة الأولى من المنافسين عكس (PCN) الذي يتلاءم مع الاقتصاد المخطط أين يتم تقديم المعلومة بالدرجة الأولى للدولة للقيام بالتخطيط الاقتصادي وتحديد الضرائب على المؤسسات؛
- أولية الميزانية على حساب النتيجة وأهمية الملحقات؛

[1] بوبكر عيساوي، عبد الفتاح ناني، مرجع سبق ذكره، ص 24

- إدخال مفهوم القيمة العادلة والتي تعوض التكلفة التاريخية في تقييم الأصول والخصوم وهي القيمة التي يمكن بها شراء أو بيع الأصل أو الخصم في تاريخ إقفال الحسابات وذلك بغية معرفة تقرير جيد لذمة المؤسسة.

المطلب الثاني: وظائف وأهداف النظام المحاسبي المالي:

يقوم النظام المحاسبي بعدة وظائف أساسية تتمثل في تسجيل وتصنيف وتحليل البيانات المالية، كما يسعى إلى تحقيق أهداف أهمها توفير معلومات موثوقة تساعد في الرقابة واتخاذ القرارات داخل المؤسسة.

الفرع الأول: وظائف النظام المحاسبي

لقد كانت أول نظم المعلومات التي قدمت في 1950 نظما تشغيلية هدفت إلى إدخال الأوتوماتيكية على العمليات الكتابية، ثم تلي هذا النوع في 1970 نظم المعلومات لمستوى الإدارة وفي الثمانينات قدمت نظم معلومات الطبيعة الفنية والتشغيلية، فقد فوض المديرون السلطة إلى العاملين في المستوى الفني للتصدي لها. ولكن نظرا لأن نظم المعلومات الحالية تؤثر في كيفية إدارة المدير واتخاذ القرارات وكيف يمكن أن يخطط وفي أحوال كثيرة، تحديد نوعية المنتجات والخدمات المطلوب إنتاجها وكيفية الإنتاج.

فإن المسؤولية الخاصة بنظم المعلومات لا يمكن تفويضها الآن لمتخذي القرارات الفنيين. إن نظم المعلومات الآن تلعب دورا حيويا واستراتيجيا في حياة المؤسسات.[1]

يؤدي نظام المعلومات المحاسبية مجموعة من الوظائف ضمن المنظمة، تتلخص هذه الوظائف في أربعة وظائف أساسية تتمثل فيما يلي :

1-جمع وتخزين البيانات المتعلقة بأنشطة وعمليات المنشاة بكفاءة وفعالية.

[1] سونيا البكري، **نظم المعلومات الإدارية**، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية سنة ،1999 ص 27

2-معالجة البيانات عبر عمليات الفرز والتصنيف والتلخيص.

3-توليد معلومات مفيدة لاتخاذ القرار وتوفيرها للمستفيدين.

4-تامين الرقابة الكافية التي تؤكد تسجيل ومعالجة البيانات المتعلقة بأنشطة الأعمال بدقة، وتؤكد أيضا حماية هذه البيانات وأصول المنشاة الأخرى.[1]

من الملاحظ ارتباط هذه الوظائف ببعضها البعض فهي ليست وظائف مستقلة.

ومن بين الوظائف:

ب- **تجميع وتخزين البيانات** عن الأنشطة والعمليات المالية المختلفة مما يمكن المؤسسة من مراجعة الأحداث السابقة كلما أرادت ذلك، من خلال استلام المستندات والوثائق الأساسية الناتجة عن نظام العمليات وبإتباع مجموعة من الإجراءات يتم التأكد من صحتها ودقتها وشمولية البيانات وكمالها ويعتمد في ذلك على نماذج موحدة للوثائق المستخدمة بهدف:

- تحديد البيانات التي يجب أن تحملها هذه الوثائق لضمان دقتها وصحتها.
- تحقيق رقابة أفضل على محتويات هذه الوثائق

معالجة البيانات وتحويلها إلى معلومات ملائمة ومفيدة في عملية اتخاذ القرارات لمساعد إدارة المؤسسة في تخطيط وتنفيذ ومراقبة الأنشطة المختلفة.

وتتضمن هذه المرحلة:

1-فرز وتصنيف المستندات التي تم الحصول عليها وفقا لمعايير محددة مسبقا.

2-التسجيل والترحيل في الدفاتر المحاسبية (اليومية، دفتر الأستاذ، ميزان المراجعة...الخ)

[1] عبد الرزاق محمد القاسم، **تحليل وتصميم نظم المعلومات المحاسبية**، دار الثقافة لنشر والتوزيع، عمان ،2006، ص 45

3-إجراء مجموعة من المقارنات بين محتوى السجلات المختلفة للتأكد من صحة تسجيلات .

4-حساب مختلف التكاليف والنتائج التحليلية (محاسبة التكاليف)

5-إعداد مختلف التقديرات (الموازنات التقديرية).[1]

ج- <u>توليد معلومات مفيدة</u> لاتخاذ القرارات وتوفيرها للمستخدمين الداخليين والخارجيين وتكون في شكل تقارير مالية (ميزان المراجعة، جدول حسابات النتائج، الميزانية، الوثائق الملحقة (وتقارير إدارية والتي توفر معلومات تشغيلية عن أداء الشركة من خلال عرض معلومات عن أنشطتها الرئيسية (المبيعات، المشتريات، المخزون...).[2]

د- <u>تأمين الرقابة الكاملة لحماية</u> أصول المؤسسة وممتلكاتها، فالرقابة تسمح باكتشاف الأخطاء والغش وتوفير معلومات دقيقة لاتخاذ القرارات في الوقت المناسب. وذلك بالرقابة على عمليات تسجيل ومعالجة البيانات من خلال الاعتماد على إجراءات رقابة داخلية فعالة، أهمها:

1. التحديد المسبق للمسؤوليات والصلاحيات في تنفيذ الأعمال والأنشطة .
2. الفصل بين الوظائف والأعمال المهمة ذات العلاقة بينها .
3. تأمين التوثيق الكافي والملائم لكل الفعاليات والنشطة.[3]

الفرع الثاني: أهداف النظام المحاسبي المالي:

يهدف النظام المحاسبي المالي إلى ما يلي:[4]

---

[1] عبد الرزاق محمد قاسم، مرجع سابق، ص 46

[2] عبد المقصود دبيان ناصر نور الدين،**نظم المعلومات المحاسبية و تكنولوجيا المعلومات**،الإسكندرية الدار الجامعية، 2004، ص 15ص16

[3] نفس المرجع ص 16

[4] عمار بن عيشي، **معوقات تطبيق النظام المحاسبي المالي في شركات المساهمة الجزائرية**، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، جامعة بسكرة، الجزائر، العدد رقم 01، ديسمبر 2014، ص 88

- ترقية النظام المحاسبي الجزائري ليواكب ويتوافق مع الأنظمة المحاسبية الدولية؛
- يسهل مختلف المعاملات المالية والمحاسبية بين المؤسسات الاقتصادية الوطنية والمؤسسات الأجنبية؛
- العمل على تحقيق العقلانية من خلال الوصول إلى الشفافية في عرض المعلومات؛
- جعل القوائم المحاسبية والمالية وثائق دولية تتناسب مع مختلف المؤسسات الأجنبية؛
- إعطاء صورة صادقة عن الوضعية المالية والأداء وتغيرات الوضعية المالية عن المؤسسة؛
- قابلية مقارنة المؤسسة لنفسها عبر الزمن بين المؤسسات على المستويين الوطني والدولي؛
- المساعدة على نمو مردودية المؤسسات، من خلال تمكينها من معرفة أحسن الآليات الاقتصادية والمحاسبية التي تشترط نوعية وكفاءة التسيير
- يسمح للمسيرين والمساهمين الآخرين بمراقبة الحسابات بكل ضمان حول مصداقيتها وشرعيتها وشفافيتها.
- يساعد في فهم أحسن لاتخاذ القرارات وتسيير المخاطر لكل الفاعلين في السوق؛
- إعطاء معلومات صحيحة وكافية، موثوق بها وشفافة تشجع المستثمرين وتسمح لهم متابعة أموالهم؛
- يسمح التسجيل بطريقة موثوق بها وشاملة لمجموع تعاملات المؤسسة بإعداد التصاريح الجبائية بموضوعية ومصداقية؛
- استفادة الشركات المتعددة الجنسيات بترابط أحسن مع التقرير الداخلي بفضل عولمة الإجراءات المحاسبية للعديد من الدول؛

- النظام المحاسبي الجديد يتوافق مع الوسائل المعلوماتية الموجودة التي تقلل من التكاليف لتسجيل البيانات المحاسبية وإعداد القوائم المالية وعرض وثائق التسيير حسب النشاط.

المطلب الثالث: مكونات وأنواع الأنظمة المحاسبية:

يتكوّن النظام المحاسبي من مجموعة عناصر مترابطة تضمن حسن سيره، كما تتعدد أنواعه حسب طبيعة المؤسسة وحجمها، مما يسمح بتكييفه وفق احتياجاتها المختلفة

الفرع الأول: مكونات النظام المحاسبي المالي

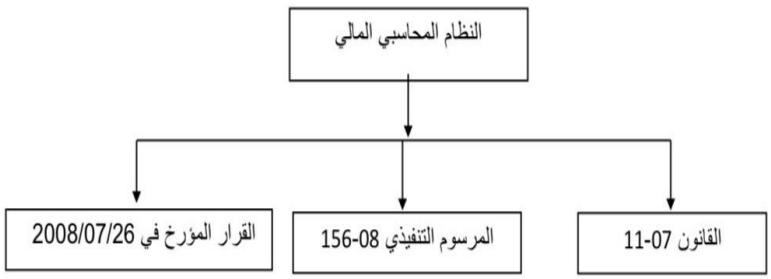
1. مكونات الإطار التشريعي المتضمن النظام المحاسبي المالي:

1.1. صدور القانون رقم 07-11 المؤرخ في 2007/11/25 يتضمن النظام المالي (المادة 43)

1.2. صدور المرسوم التنفيذي رقم 08-156 المؤرخ في 2008/05/26 يتضمن تطبيق أحكام القانون07-11(المادة 44)

1.3. القرار المؤرخ في 2008/07/26 الذي يحدد قواعد التقييم والمحاسبة ومدونة الحسابات الصادرة في الجريدة الرسمية عدد 19 بتاريخ 2009/03/25.

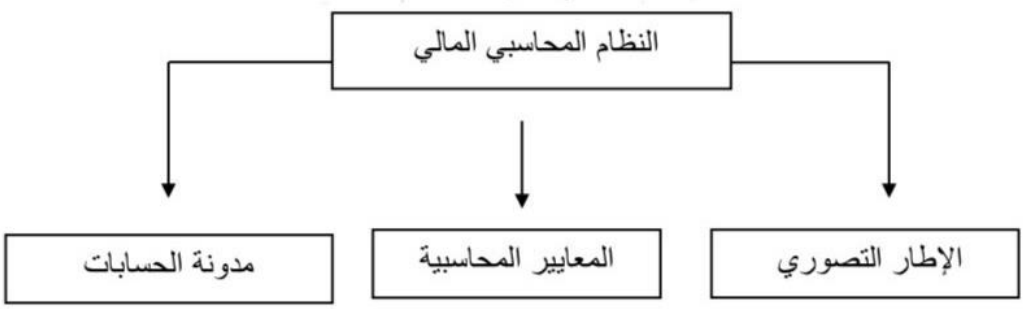
الشكل رقم (1) يوضح المنظومة المتكاملة الصادرة لتطبيق النظام المحاسبي المالي:



المصدر: سعد بوراوي، الأسس والمبادئ المحاسبية ف ظل النظام المحاسبي والمالي الجزائري ملتقى دولي حول النظام المحاسبي المالي الجديد في ظل المعايير المحاسبية الدولية يومي: 17-2010/01/18، ص06.

2. **مكونات النظام المحاسبي المالي:** يمكن تمثيل مكونات النظام المحاسبي المالي في الشكل التالي:

الشكل رقم (2) مكونات النظام المحاسبي المالي الجزائري:



المصدر: سعد بوراوي الأسس والمبادئ المحاسبية ف ظل النظام المحاسبي والمالي الجزائري ملتقى دولي حول النظام المحاسبي المالي الجديد في ظل المعايير المحاسبية الدولية يومي: 17-2010/01/18

2.1. **لإطار التصوري:** يعرف الإطار التصوري للنظام المحاسبي المالي (المحاسبة المالية) المفاهيم الأساسية لإعداد وعرض القوائم المالية مثل الاتفاقيات والمبادئ المحاسبية الواجب الالتزام بها وكذا الخصوصيات النوعية للمعلومات المالية، كما يعتبر الإطار التصوري للنظام المحاسبي المالي دليل عملي ومرجع من أجل وضع معايير محاسبية جديدة إضافة إلى أنه يسهل تفسير المعايير المحاسبية ويمكن من فهم الأحداث والوقائع غير المنصوص عليها صراحة في التنظيم المحاسبي وبالتالي فان الإطار التصوري للمحاسبة المالية يعتبر أداة تسمح بالفهم الجيد للمعايير المحاسبية[1].

[1] وزارة المالية، المرسوم التنفيذي 08-156، بتاريخ 26ماي 2008 المتضمن أحكام القانون 07-11 المتضمن النظام المحاسبي المالي، الجريدة الرسمية رقم 27ماي 2008، المادة2، ص11.

نستنتج أن الإطار التصوري في النظام المحاسبي المالي يعرف:[1]مجال التطبيق، المبادئ والاتفاقيات المحاسبية، عناصر القوائم المالية: الأصول، الخصوم، الأموال الخاصة الأعباء، الإيرادات .

2.2. **أهداف الإطار التصوري:** يمكن الإطار التصوري للنظام المحاسبي المالي (المحاسبة المالية) مما يلي:[2]

تحسين وتطوير المعايير المحاسبية المعمول بها .

- إعداد الكشوف أو القوائم المالي .
- يمكن المستعملين للقوائم المالية من فهم وتفسير المعلومات الواردة في القوائم المالية والتي يتم إعدادها وفق المعايير المحاسبية – .يمكن من معرفة مدى الالتزام بالمعايير المحاسبية عند إعداد وعرض القوائم المالية.

2.3. **المعايير المحاسبية:** تحدد المعايير المحاسبية ما يلي:[3]

- قواعد حساب وتقييم الأصول والخصوم والأعباء والإيرادات .
- محتوى القوائم المالية وكيفية عرضها .
- تحدد المعايير المحاسبية عن طريق التنظيم

2.4. **مدونة الحسابات:** مدونة الحسابات هي مجموعة من الحسابات المجمعة في فئات متجانسة تسمى أصنافا وهي:[4]

الصنف الأول: حسابات الأموال الخاصة.

---

[1]وزارة المالية، القانون 07-11 بتاريخ 2007/11/25 المتضمن النظام الحاسبي المالي، الجريدة الرسمية رقم 74 نوفمبر 2007، المادة 7، ص 04

[2]وزارة المالية، نفس المرسوم السابق، المادة 3، ص 11

[3]وزارة المالية، القانون 07-11 السابق ذكره، المادة 8، ص 04.

[4]وزارة المالية، المرسوم التنفيذي 08- 156 السابق ذكره، المادة 31، ص 14

الصنف الثاني: حسابات القيم الثابتة.

الصنف الثالث: حسابات المخزونات، الحسابات الجارية.

الصنف الرابع: حسابات الغير.

الصنف الخامس: الحسابات المالية.

الصنف السادس: حسابات الأعباء.

الصنف السابع: حسابات الإيرادات.

أما الأصناف 8،9 يمكن للمؤسسات استعمالها بحرية في التسيير من خلال محاسبة التسيير .

- **مبادئ مدونة الحسابات:** تعد كل مؤسسة مدونة حسابات واحدة على الأقل تناسب هيكلها ونشاطها واحتياجاتها إلى الإعلام الخاص بالتسيير. ويعتمد الحساب كأصغر وحدة لترتيب وتسجيل الحركات المحاسبية وتجمع الحسابات في أصناف أو طبقات، وتوجد نوعان من الحسابات :
  - طبقات حسابات الوضعية .
  - طبقات حسابات التسيير.

تقسم كل طبقة إلى حسابات تعرف بأعداد ذات رقمين أو أكثر في إطار تقنين عشري .

- **الإطار المحاسبي الإجباري:** تلتزم المؤسسات أيا كان حجمها ونشاطها (إلا إذا كانت هناك أحكام خاصة بها) بإعداد مخطط حسابات يحتوي كل صنف منه قائمة

حسابات ذات رقمين اثنين ويعتبر هذا المخطط الإطار المحاسبي الذي يجب على هذه المؤسسات تطبيقه[1]

في هذا الإطار يمكن للمؤسسات أن تفتح التقسيمات الضرورية التي تحتاجها. كما تقترح مدونة حسابات ذات ثلاثة أرقام أو أكثر .

3. عناصر الكشوف المحاسبية أو القوائم المالية:

3.1. **الميزانية:** تحتوي على عمودين الأول للسنة الجارية والثاني مخصص للسنة السابقة (يحتوي على أرصدة فقط) وتتضمن العناصر المرتبطة بتقييم الوضعية المالية للمؤسسة.

3.2. **حسابات النتائج:** ترتب فيها الأعباء حسب طبيعتها أو حسبة الوظيفة، كذلك يحتوي على أرصدة لسنة السابقة ومعطيات السنة المالية الجارية ويتضمن العناصر المتعلقة بتقييم الأداء

3.3. **جدول التدفقات النقدية أو سيولة الخزينة:** يمكن إعداده باستعمال الطريقة المباشرة أو الطريقة غير المباشرة ويتضمن التغيرات التي تحدث في العناصر السابقة (أ، ب) ويهدف إلى توفير قاعدة لمستعملي القوائم المالية لتقييم قدرة المؤسسة على توليد سيولة الخزينة وما يعادلها، وكذلك معلومات حول استعمال السيولة

3.4. **جدول تغير الأموال الخاصة:** يشكل هذا الجدول تحليلا للحركات التي أثرت في الفصول المشكلة لرؤوس الأموال الخاصة في المؤسسة خلال السنة المالية.

[1] وزارة المالية، القرار المؤرخ في 2008/07/26 الحدد لقواعد التقييم والمحاسبة والكشوف المالية وعرضها ومدونة الحسابات وقواعد سيرها، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 19، الصادرة بتاريخ 2009/03/25، ص 44.

3.5. **الجداول الملحقة:** ملحقات تحتوي الطرائق المحاسبية المعتمدة، وكذلك بعض الإيضاحات حول لميزانية وحسابات النتائج.

الفرع الثاني: أنواع الأنظمة المحاسبية:

من العناصر الرئيسية في النظام المحاسبي تحديد الطريقة المحاسبية المستخدمة، ويكمن الخلاف أساسا بين هذه الطرق المحاسبية في تصميم وعدد الدفاتر التي تستخدم وفقا لكل طريقة، وكيفية توجيه القيود المحاسبية فيها، بالإضافة إلى الاعتبارات القانونية الخاصة بشكل الدفاتر أو عددها، ويتأثر إعداد وتصميم واستخدام هذه الطرق في المؤسسة بعدة عوامل منها:[1]

-حجم المؤسسة، وطبيعة عملها؛

-كفاءة ونوعية العاملين بالمؤسسة؛

-أسس وقواعد الرقابة الداخلية

أولا: الطريقة الإيطالية (الكلاسيكية)، والطريقة الأمريكية:

ومن أهم الطرق المحاسبية الأكثر استخداما: الطريقة الإيطالية (الكلاسيكية)، الطريقة الفرنسية (المركزية) الطريقة الإنجليزية (اليوميات الأصلية)، الطريقة الألمانية، الطريقة الأمريكية، وقد نسبت هذه الطرق لأسماء الدول التي نشأت فيها .

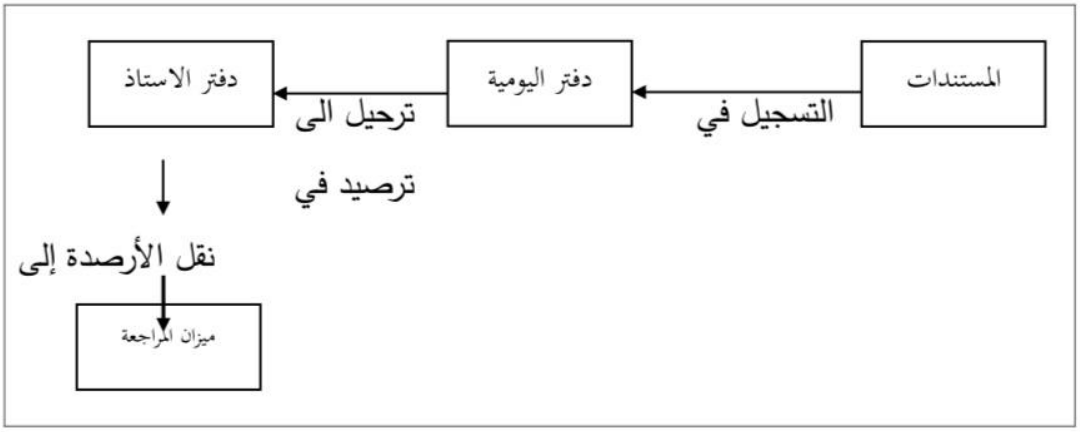
I. الطريقة الإيطالية:

يطلق على هذه الطريقة اسم الطريقة التقليدية والعادية، وهي تعد أبسط وأقدم الطرق وأقلها تعقيدا وتناسب المؤسسات الصغيرة الحجم، نظرا لسهولتها ولا تحتاج إلى مجموعة كبيرة من الدفاتر المحاسبية، حيث تقتصر على دفترين فقط دفتر اليومية ودفتر الأستاذ، تسجلان فيه

[1] حامد طلبة محمد أبو هيبة، **أصول المحاسبة المالية**، زمزم للنشر والتوزيع، عمان، 2011، ص125ص126

كافة عمليات المنشأة من واقع المستندات التي تؤيد حدوث هذه العمليات، ويتم التسجيل في هذا الدفتر على أساس قاعدة القيد المزدوج، وفي نهاية الفترة المحاسبية ترصد الحسابات التي يحتوي عليها هذا الدفتر، ثم يعد ميزان المراجعة وتجري بعد ذلك التسوية الجردية اللازمة في إعداد القوائم المالية لكنها تحتاج إلى وقت ومجهود كبيرين، ويمكن تلخيص هذه الطريقة في الشكل التالي:[1]

الشكل رقم (03) الدفاتر المستخدمة في الطريقة الإيطالية:



المصدر: حمزة بشير أبو العاصي، مبادئ المحاسبة، ج1، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان، ص144.

تقييم الطريقة الايطالية: يمكن تلخيص مزايا وعيوب هذه الطريقة فيما يلي:[2]

1. مزايا الطريقة الايطالية:

- سهلة وغير معقدة؛
- قليلة التكاليف بسبب العدد المحدود الذي يعمل بالمؤسسة؛
- قلة عدد الدفاتر المستخدمة؛
- ملائمة للمؤسسات الصغيرة؛
- مناسبة لبعض الدول التي تشترط قوانينها مسك دفتر اليومية ودفتر الأستاذ .

[1] حمزة بشير أبو عاصي، **مبادئ المحاسبة**، ج1، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان، 1999، ص143ص144

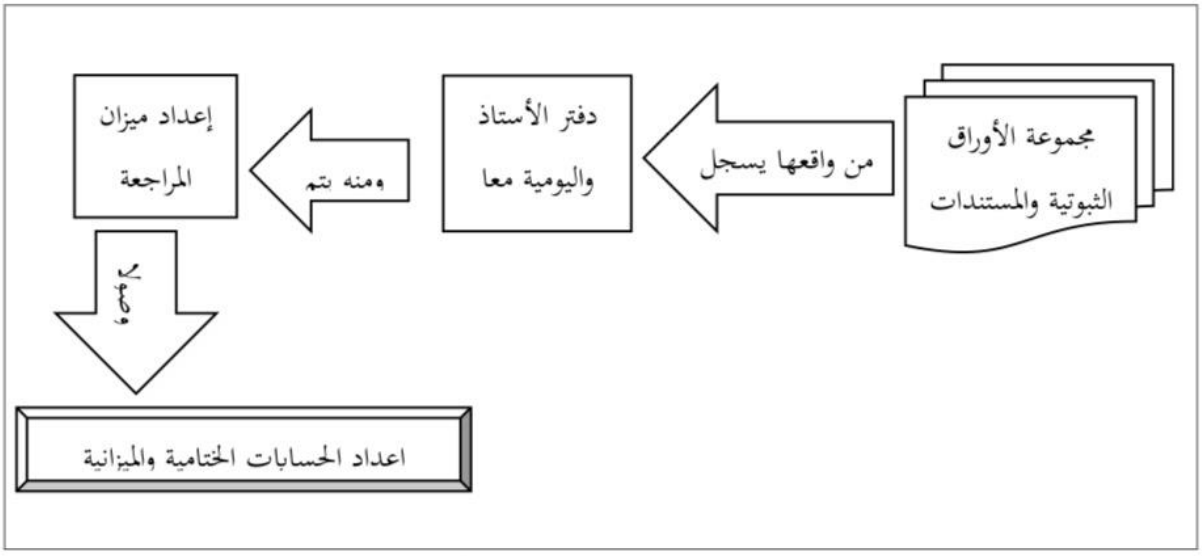
[2] حمزة بشير أبو عاصي، المرجع السابق، ص153ص154

2. العيوب: من سلبيات هذه الطريقة نجد :

- كثرة الأعمال الكتابية في إثبات طرفي كل عملية في دفتر اليومية؛
- حاجتها إلى وقت وجهد كبيرين؛
- صعوبة تقسيم العمل بين الموظفين العاملين في مجال المحاسبة؛
- قلة فرص الرقابة الداخلية؛

II. **الطريقة الأمريكية:** ترتكز هذه الطريقة على استخدام دفتر واحد فقط يعتبر بمثابة يومية وأستاذ معا، لذلك تعد من أسهل الطرق المحاسبية وتلاءم المؤسسات الصغيرة ومتوسطة الحجم، إضافة إلى بعض الدفاتر المساعدة،[1] والشكل التالي يوضح نموذج لهذه الطريقة:

الشكل رقم (04) الدفاتر المستخدمة في الطريقة الامريكية:



المصدر: مصطفى يوسف كافي وآخرون، مبادئ المحاسبة المالية، الأصول العلمية والعملية، مكتبة المجمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، 2012، ص 497

[1] مصطفى يوسف كافي وآخرون، **مبادئ المحاسبة المالية**، الأصول العلمية والعملية، مكتبة المجمع العربي للنشر والتوزيع، عمان،2012، ص497

تقييم الطريقة الأمريكية: يمكن تلخيص مزايا وعيوب هذه الطريقة فيما يلي:[1]

1. **المزايا:** من أهم مزايا الطريقة هي :

- توفير جهد ووقت كبيرين، بسبب استخدام دفتر يومية واحد لليومية والأستاذ؛
- تناسب هذه الطريقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- توفير النفقات الناتجة من استخدام دفتر واحد بدلا من دفترين لليومية والأستاذ،
- تحقيق الرقابة الداخلية لاستخدامها الحسابات الإجمالية التي يمكن أن تراقب دفاتر الأستاذ المساعدة .

2. **العيوب: من** سلبيات الطريقة:[2]

- لا تناسب المؤسسات الكبيرة؛
- يصعب تقسيم العمل بين الموظفين لاستخدامها عددا محدودا من الدفاتر التي تعتمد على بعضها البعض؛
- تحتاج إلى إمساك دفاتر إحصائية، أو دفاتر مساعدة لتحليل البيانات الإجمالية؛
- يحتمل حدوث الأخطاء لتقارب خانات الحسابات في دفاتر الأستاذ، بحيث يمكن إثبات رقم ما في خانة مجاورة للخانة المقصودة؛

III. الطريقة الفرنسية والإنجليزية:

وفيما يلي سيتم عرض كلا الطريقتين :

أولا: الطريقة الفرنسية (المركزية):

تعتبر المحاسبة في فرنسا مرجعا للنماذج المحاسبية للدول الفرانكفونية، ويطلق أيضا على هذه الطريقة بالطريقة المركزية وهي تناسب المؤسسات الكبيرة الحجم التي يتسع نشاطها

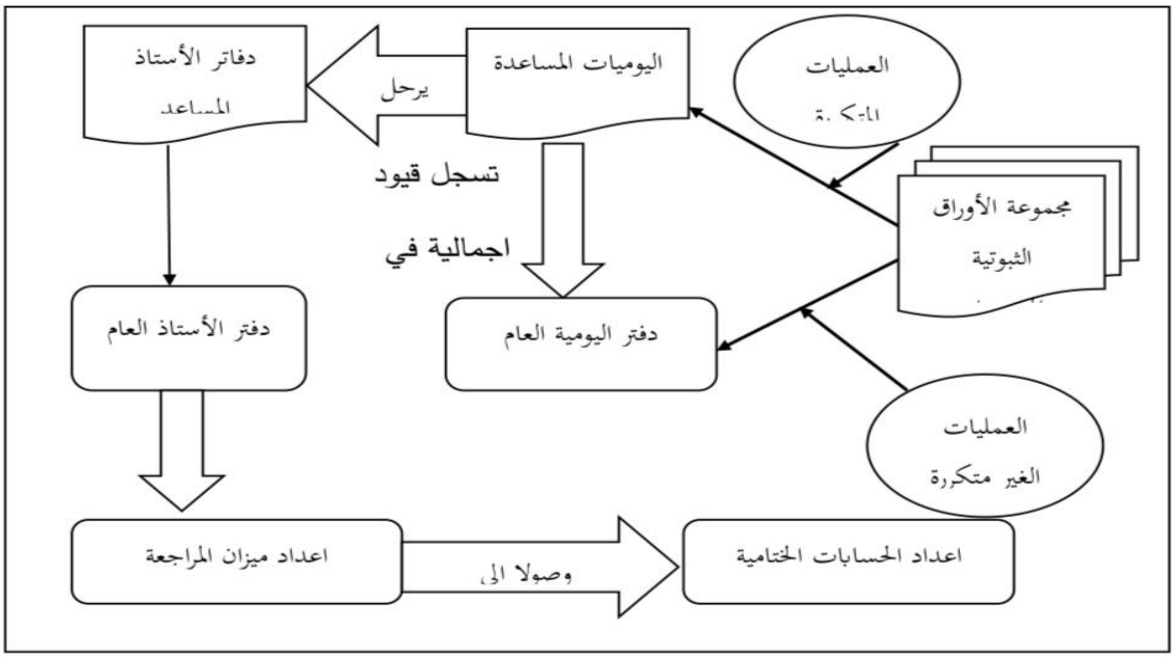
[1] حمزة بشير أبو عاصي، **مبادئ المحاسبة**، ج2، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان، 1999، ص 231ص232

[2] حمزة بشير أبو عاصي، مرجع سابق، ص 233

وتتكرر عملياتها،[1] حيث يتم استخدام مجموعة كبيرة من الدفاتر اليومية ودفاتر الأستاذ كما

تخصص دفاتر للعمليات المتكررة تسمى بالدفاتر اليومية المساعدة، والتي يتم تجميعها بعد كل فترة معينة في دفتر اليومية المركزي، بالإضافة إلى دفترين للأستاذ الأول دفتر أستاذ عام والثاني دفتر أستاذ مساعد، أما العمليات الغير متكررة فتسجل مباشرة في دفتر اليومية المركزي[2] ، وهي الطريقة المعتمدة حاليا في الجزائر، وفيما يلي شكل يوضح نموذج للطريقة الفرنسية:

الشكل رقم (05) نموذج للطريقة الفرنسية:



المصدر: مصطفى يوسف كافي وآخرون، مبادئ المحاسبة المالية، الأصول العلمية والعملية، مكتبة المجمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، 2012، ص 480

تقييم الطريقة الفرنسية: يمكن تلخيص مزايا وعيوب هذه الطريقة فيما يلي:[3]

[1] رياض الحلبي وآخرون، **أصول المحاسبة**، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان،2000، ص182.

[2] مصطفى يوسف كافي وآخرون، مرجع سابق، ص479.

[3] رياض الحلبي وآخرون، مرجع سابق، ص 183

1. **المزايا:** تتمثل أهم مزايا هذه الطريقة فيما يلي:

- تتناسب والبلدان التي تتطلب قوانينها إتباع هذه الطريقة؛
- تناسب المؤسسات الكبيرة التي تحتاج فيها الإدارة معرفة تفاصيل الأعمال وتحليلها من اجل اتخاذ القرار؛
- تمكن الاستفادة من مبدأ تقسيم العمل بين الموظفين بقسم المحاسبة لضبط العمل المحاسبي؛

2. **العيوب:** تتمثل أهم العيوب فيما يلي:

- كثرة الدفاتر المساعدة من يومية وأستاذ يؤدي إلى زيادة العمل المحاسبي؛
- إن تكلفة استخدام هذه الطريقة عالية أكثر من الطرق الأخرى؛
- لا تناسب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

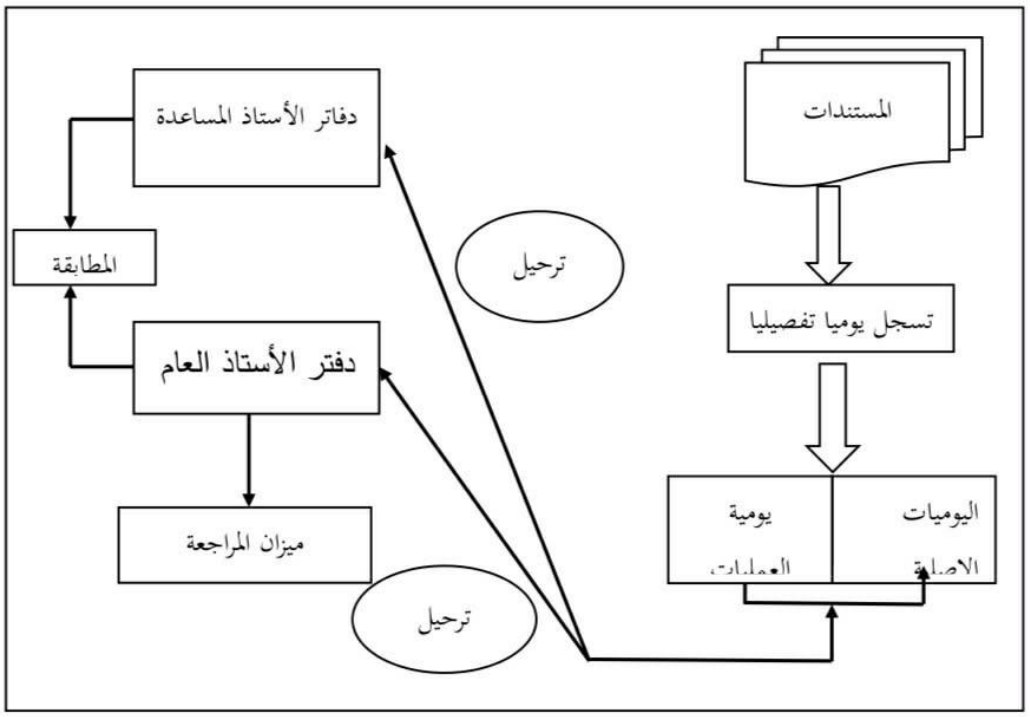
ثانيا: الطريقة الإنجليزية:

ظهرت هذه الطريقة أول مرة عام 1543، وتقوم على توفير مجموعة من دفاتر اليومية المتخصصة تسمى باليوميات الأصلية تسجل بها العمليات المتكررة وذات الطبيعة المتشابهة مثلها مثل الموجودة في الطريقة الفرنسية، أما العمليات التي لا تتكرر فيتم تسجيلها في يومية خاصة بها تعرف بيومية العمليات الأخرى، ويتطلب الأمر هنا

- نظرا لعدم وجود يومية مركزية
- ضرورة الاستيفاء بجميع الشروط القانونية في هذه اليوميات، بالإضافة إلى اعتماد هذه الطريقة على دفاتر الأستاذ المساعدة والعامة،[1] والشكل الموالي يوضح نموذج للطريقة الإنجليزية :

[1] حامد طلبة محمد أبو هيبة، **أصول المحاسبة المالية**، مرجع سابق، ص163ص164

الشكل رقم (06): نموذج للطريقة الإنجليزية



المرجع: حامد طلبة محمد أبو هيبة أصول المحاسبة المالية زمزم للنشر والتوزيع عمان 2011 ص165

تقييم الطريقة الانجليزية: يمكن تلخيص مزايا وعيوب هذه الطريقة فيما يلي:[1]

1. **المزايا:** تتميز هذه الطريقة ب :

- تناسب احتياجات المؤسسات الكبيرة وتحقق مبدأ تقسيم العمل المحاسبي وتحديد المسؤولية؛
- تستخدم دفاتر أقل من الطريقة الفرنسية لأنها لا تستعمل دفتر يومية عامة ولا حسابات إجمالية،
- ترحل بموجبها العمليات بدفتر اليومية المساعد الأصلي إلى دفتر الأستاذ العام مباشرة ولا تسجل باليومية المركزية .العيوب: من أهم عيوب هذه الطريقة نجد :
- لا يمكن استخدامها بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

[1] رياض الحلبي وآخرون، مرجع سابق، ص 196

- لا تستخدم الحسابات الإجمالية، مما يجعل عملية المراقبة للحسابات الشخصية غير موجودة؛
- استخراج دفتر الأستاذ وتجميع الأرصدة فيه يحتاج إلى وقت وجهد كبيرين .

IV. النموذج المحاسبي الانجلوسكسوني والنموذج المحاسبي الفرنكفوني

يعد النموذج المحاسبي الانجلوسكسوني والنموذج الفرنكفوني من أهم النماذج التي شاهدتها معظم دول العالم وتتلخص فيما يلي:

1. النموذج المحاسبي الانجلوسكسوني:

تزامن ظهور النموذج المحاسبي الانجلوسكسوني مع الثورة الصناعية وصناعة الآلة البخارية في القرن 19، وقد عرف هذا النموذج انتشارا واسعا في العديد من دول العالم على غرار الولايات المتحدة الأمريكية والدول التي تخل ضمن مجال تأثيرها مثل :كندا، المكسيك، فنزويلا، وأمريكا الوسطى، وكذلك يطبق هذا النموذج في المملكة المتحدة والمستعمرات الإنجليزية السابقة مثل: الهند، استراليا، نيوزيلندا وجنوب إفريقيا[1]ويميز هذا النموذج أن عملية وضع المبادئ والمعايير والإجراءات المحاسبية وكذا تطويرها يضطلع بها خبراء المحاسبة المهنيين والمنظمات المهنية المختصة، بشكل شبه مستقل عن توجيهات وتدخل القوانين والحكومة[2] وهذا ما يجعل المعلومة المحاسبية والمالية أكثر فائدة لمتخذي القرارات الاستثمارية والتمويلية،[3] بالإضافة إلى انه لا يوجد تأثير الضرائب على المحاسبة، ويتم

[1]جمعة هوام، **المحاسبة المعمقة وفقا للنظام المحاسبي المالي الجديد والمعايير المحاسبية الدولية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010، ص 28.

[2]أبو زيد محمد المبروك، **المحاسبة الدولية وانعكاساتها على الدول العربية**، دار المريخ للنشر، المملكة العربية لسعودية، 2011. ص 66.

[3]الجبر نبيه، محمد عبد المنعم، **المحاسبة الدولية، الإطار الفكري والواقع العلمي**، الرياض: الجمعية العربية لسعودية للمحاسبة، 1998، ص 79.

تصنيف الحسابات بالطريقة التي تستجيب لاحتياجات المساهمين من المعلومات،[1] بمعنى أن الضريبة تحسب باستخدام القواعد لمستقلة للمحاسبة، ونتيجة لوجود مثل هذه الاستقلالية بين المحاسبة والضرائب، فالنظام الضريبي أو الجبائي لا يؤثر على الممارسات المحاسبية، فالنتيجة الجبائية تحسب بعيدا عن النتيجة المحاسبية، وهو ما يعكس الدور الهام الذي يُعنى به القطاع الخاص في أعمال التوحيد المحاسبي على حساب الدور الذي تقوم به الدولة، كما أن المراحل المتقدمة التي أحرزها هذا النموذج، إنما هي نظير، الجهود المعتبرة والمبذولة من طرف ممارسي مهنة المحاسبة، خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية.[2]

2. النموذج المحاسبي الفرانكفوني:

يطلق على هذا النموذج اسم النموذج الأوروبي، إلا انه لا يضم دول غير أوروبية على غرار الجزائر، و27 دولة أخرى، وعلى عكس النموذج الأول يتميز باضطلاع هيمن للدولة بوظيفة التوحيد وإعداد المعايير، بغرض توفير المعلومات الضرورية للتخطيط على كل المستويات، وعلى هذا فالمعلومة المحاسبية لا تخدم متخذي القرارات بالدرجة الأولى، بل هي مصممة لتلبية احتياجات ومتطلبات الحكومة كما ان القانون الضريبي له تأثير واسع على الممارسات المحاسبية، " فالمصاريف محاسبيا تطرح تبعا للنظام الضريبي، أي أنها تسجل وترتب وفقا للحسابات التي يقرها القانون الضريبي، حتى وان كان ذلك يؤثر على الحقيقة الاقتصادية للمصروف.[3]

---

[1] 'Eve Chapello ET autres**, LES normes comptables Internationales**, instrument du capitalisme financier, La Découverte, Paris, France, 2005, p : 142.

[2] Jacqueline Langot, **Comptabilité anglo-saxon, normes ; mécanisme ET documents financiers**, 3ème édition, Economica, Paris, 1997, p20p21.

[3] **Application Aux état Financier**, 2ème édition, Pascal barneto**, Norm IAS : IFRSN** Dunod, Paris, 2004, p :05.

يعتمد النظام المحاسبي في هذا النموذج على عدد من القواعد المحاسبية الصارمة، التي تغلّب المظهر القانوني على الجوهر الاقتصادي، من خلال وجود قانون محاسبي يتميز بالتفصيل لدرجة عدم ترك أي فرصة للتقديرات والاحكام المهنية، حيث تحدد مجموعة من إجراءات التسجيل والعرض العادل الموحدة والصلامة[1]

من خلال ما سبق، يتضح أن الأنظمة المحاسبية تختلف باختلاف البيئات الاقتصادية والقانونية، حيث نجد طرقًا محاسبية تهتم بتنظيم العمل داخل المؤسسة، ونماذج محاسبية تعكس فلسفة إعداد المعلومات المالية على مستوى الدول، غير أنها تشترك جميعًا في هدفها الأساسي المتمثل في توفير معلومات مالية دقيقة وموثوقة تساعد في اتخاذ القرارات.

[1]القباني ثناء، **المحاسبة الدولية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2002، ص 160.

المبحث الثاني: جودة الأنظمة المحاسبية:

في ظل التطورات الاقتصادية المسارعة وازدياد حدة المنافسة بين المؤسسات، أصبحت الحاجة إلى معلومات مالية دقيقة وموثوقة أكثر إلحاحًا من أي وقت مضى. ويُعد النظام المحاسبي من أهم الأدوات التي تعتمد عليها المؤسسة في إنتاج هذه المعلومات، إذ يشكل الركيزة الأساسية في تسجيل ومعالجة وتلخيص العمليات المالية .غير أن فعالية هذا النظام لا تقاس بوجوده فقط، بل بمدى جودته وقدرته على توفير معلومات محاسبية تتسم بالملائمة والمصداقية وتساعد في اتخاذ القرارات الرشيدة. لذلك، فإن الاهتمام بجودة الأنظمة المحاسبية أصبح من الضروريات التي تسعى المؤسسات إلى تحقيقها لضمان تحسين أدائها المالي وتعزيز قدرتها التنافسية .وعليه، سيتم في هذا المبحث التطرق إلى مفهوم جودة الأنظمة المحاسبية، ثم إبراز أهم المعايير التي تقاس بها، وأخيرًا التعرف على العوامل المؤثرة في هذه الجودة.

المطلب الأول: مفهوم جودة النظام المحاسبي

عرفت المنظمة الدولية للمواصفات جودة المعلومة على أنها مجمل مميزات مادة ما تحدد قدرتها على تلبية الحاجات الموصوفة أو المتضمنة.

وعرفها معهد الجودة الفيدرالي الأمريكي: أنها أداة العمل الصحيح بشكل صحيح من المرة الأولى مع الاعتماد على تقييم المستند من معرفة مدى تحسين الأداء .

وعرفها كروسبي سنة 1979: على أنها المطابقة مع المتطلبات فكلما كانت مواصفات المنتج مطابقة لمتطلبات العميل كلما كان هذا المنتج ذو نوعية جيدة.[1]

[1] عبد العزيز عبد العال زاكي عبد العال، **إدارة الجودة ودورها في بناء الشركات**، أطروحة الدكتوراه الجامعة الافتراضية الدولية بالمملكة المتحدة ،2010، ص7

يقصد بجودة المعلومات المحاسبية تلك الخصائص الرئيسية التي يجب أن تتسم بها المعلومات المحاسبية المفيدة، وعليه فإن تحديد هذه الخصائص يعتبر حلقة وصل ضرورية بين مرحلة تحديد الأهداف وبين مقومات الأخرى للإطار الفكري المحاسبي، كما أن هذه الخصائص سوف تكون ذات فائدة كبيرة لكل المسئولين عند وضع المعايير المناسبة عن المخرجات النظام، المحاسبي في تقيم نوعية المعلومات التي تنتج من تطبيق الطرق والأساليب البديلة.[1]

ومن وجهة نظر المستخدم، المعلومات الجيدة هي المعلومات التي تجعله قادرا على اتخاذ القرار السليم أو المفاضلة بين البدائل المختلفة واختيار أفضلها بأقل درجة من المخاطرة، وعليه ولكي تكون المعلومات المحاسبية جيدة يجب أن تكون واضحة ومفهومة وصالحة لأغراض اتخاذ القرار، ولكي تكون المعلومات المحاسبية كذلك يجب أن يتوفر فيها مجموعة من الخصائص.

وترتيبا لما سبق يمكن القول إن الهدف الرئيسي من تحديد مجموعة الخصائص النوعية للمعلومات والمخرجات وهو استخدامها كأساس لتقييم مستوى جودة المعلومات المحاسبية.

وقد حاولت عدة جهات محاسبية متخصصة تحديد ماهية خصائص جودة المعلومات ومن فضل النتائج التي تم التوصل إليها كانت من قبل مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي[2]FASB .

المطلب الثاني: معايير جودة الأنظمة المحاسبية

لقد حددت معايير جودة المعلومات المحاسبية فيما يلي :

[1]محمد منصور التتر، **دور نظام المعلومات المحوسب على جودة مخرجات النظام المحاسبي**، مذكرة لنيل درجة ماجستير،2015، ص30

[2]محمد منصور التتر، نفس المرجع، ص30

1. معايير قانونية:

تسعى العديد من المؤسسات المهنية في العديد من الدول لتطوير المعايير لجودة التقارير المالية وتحقيق الالتزام بها من خلال سن تشريعات وقوانين واضحة ومنظمة لعمل هذه المؤسسات مع توفير هيكل تنظيمي فعال يقوم بضبط جوانب الأداء في المنشأة بما يتوافق مع المتطلبات القانونية التي تلتزم الشركات بالإفصاح الكافي عن أداءها

2. معايير رقابية:

ينظر إلى الرقابة بأنها أحد مكونات العملية الإدارية التي يرتكز عليها كل من مجلس الإدارة والمستثمرين ويتوقف نجاح هذا العنصر في وجود رقابة مالية فعالة تحدد دور كل من لجان المراجعة وأجهزة الرقابة المالية والإدارية في تنظيم المعالجة المالية.

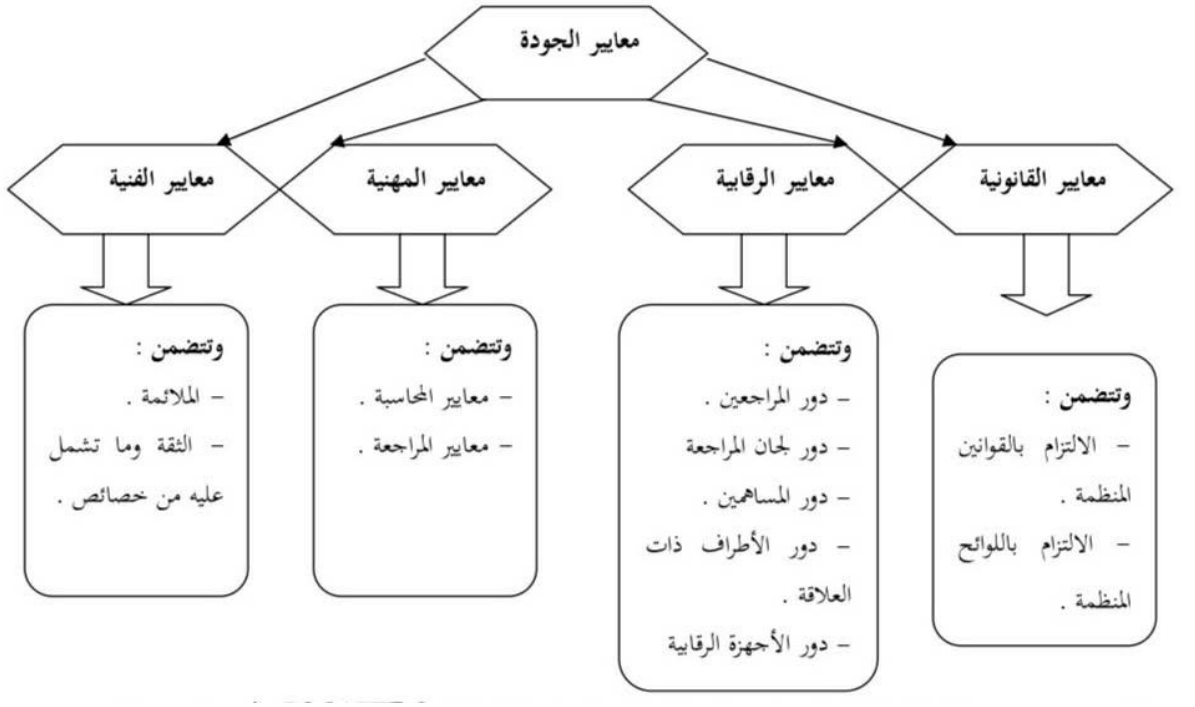
3. **معايير مهنية** :تهتم الهيئات والمجالس المهنية المحاسبية بإعداد معايير المحاسبة والمراجعة لضبط أداء العملية المحاسبية مما يبرز معه مفهوم مسألة الإدارة من قبل الملاك للاطمئنان على استثماراتهم، والتي أدت بدورها إلى ظهور الحاجة لإعداد تقارير المالية تتمتع بالنزاهة والأمانة.

4. معايير فنية :

إن توفر معايير فنية يؤدي إلى تطوير مفهوم جودة المعلومات مما يعكس بدوره على جودة التقارير المالية ويزيد ثقة لمساهمين والمستثمرين وأصحاب المصالح بالشركة ويؤدي إلى رفع وزيادة الاستثمار.

هذا وقد توجهت مجالس معايير المحاسبة وعلى رأسها مجلس معايير المحاسبة المالية نحو إصدار معايير عديدة تساهم في توفير وضبط الخصائص النوعية للمعلومات[1]

الشكل رقم (07) يبين معايير جودة المعلومات المحاسبية:



المصدر: صبايحي نوال، " الإفصاح المحاسبي في ظل معايير المحاسبة الدولية ([AS/ IFRS) وأثره على جودة المعلومات"، مذكرة ماجستير في علوم التجارية، تخصص محاسبة وتدقيق، جامعة الجزائر، 2011، ص74

نلاحظ من خلال هذا الشكل أن معايير جودة المعلومات المحاسبية تتمثل في أربعة معايير أساسية، وهي: المعايير القانونية، والمعايير الرقابية، والمعايير المهنية، والمعايير الفنية . حيث تشير المعايير القانونية إلى ضرورة التزام المؤسسات بالقوانين والتنظيمات المعمول بها، بما يضمن الإفصاح السليم عن أدائها .أما المعايير الرقابية فترتبط بوجود نظام رقابي فعّال يساهم في متابعة وتقييم الأداء، من خلال دور كل من المراجعين والمساهمين والأجهزة الرقابية .في حين تهتم المعايير المهنية بإعداد وتنظيم معايير المحاسبة والمراجعة من طرف

[1] بلال شيخة بالقاسم، خالد عبد الباري، عبد الحق العرشي ،**النظام المحاسبي الماليSCF وانعكاساته على جودة المعلوماتالمحاسبية– دراسة ميدانية لعينة من المحاسبين و محافظي الحسابات**، مذكرة ماستر تخصص محاسبة جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي ،السنة الجامعية 2020/2019 ص42ص43

الهيئات والمجالس المهنية، بما يضمن مصداقية المعلومات المحاسبية .أما المعايير الفنية فتسهم في تحسين جودة المعلومات المحاسبية وتطويرها، الأمر الذي ينعكس إيجابًا على جودة التقارير المالية ويعزز ثقة المستخدمين، خاصة المستثمرين، مما يساهم في زيادة الاستثمار

المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في جودة الأنظمة المحاسبة

هناك عدة عوامل تؤثر في جودة المعلومات المحاسبية ونذكر منها:

أولا: العوامل البيئية (بيئة المحاسبة):

من أهم العوامل البيئية التي تؤثر في جودة المعلومات المحاسبية ما يلي:[1]

1-العوامل الاقتصادية :

تختلف نوعية المعلومات التي تقدمها التقارير المالية باختلاف النظام الاقتصادي ففي الاقتصاد الرأسمالي تحضى التقارير المالية بأهمية كبيرة إذ يتم التركيز على ضرورة توافر لملاءمة لاحتياجات المستخدمين، بينما في الاقتصاد الاشتراكي يتم التركيز على المعلومات المحاسبية الموجهة للتخطيط في الدولة ولغرض إحكام الرقابة .

ويعتبر التضخم من أهم العوامل الاقتصادية التي تؤثر على خصائص المعلومات المحاسبية، حيث يترتب على تزايد معدلات التضخم عدم ملاءمة المعلومات المحاسبية التي تعد وفقا لأساس التكلفة التاريخية، لذلك كان من الضروري تطوير البدائل المحاسبية الأخرى لأغراض القياس والإفصاح المحاسبي التي تأخذ بعين الاعتبار التغيرات في الأسعار.

[1] بلال شيخة بلقاسم، وخالد عبد الباري، وعبد الحق عرشي، مرجع سابق ص43ص44.

2-العوامل السياسية:

تعتبر العوامل السياسية لبيئة المحاسبة ذات تأثير كبير على العمليات المحاسبية، لأنها تلزم بتحديد الاحتياجات من المعلومات المحاسبية لمستخدمي التقارير المالية، التي تتلاءم مع الأوضاع السياسية والاقتصادية لكل بلد من البلدان التي تغلب عليها وجهة نظر فئة معينة من المستخدمين في إنتاج وتوزيع المعلومات، ومن هنا يقع على عاتق المؤسسة أو المهنة مسؤولية توجيه وتطوير إمكانياتهم وقدراتهم نحو تحقيق هذه الاحتياجات ، بحيث يتم القضاء على أي تعارض بين ما هو مطلوب من المعلومات وبين ما هو ممكن التحقيق .

3-العوامل الاجتماعية:

تتأثر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية ببعض القيم الاجتماعية مثل: اتجاه المجتمع نحو الاهتمام بالسرية في القوائم المالية والوقت ... الخ، فالسرية تؤثر على نشر المعلومات المحاسبية.

4-العوامل القانونية:

إن العوامل القانونية وأهمها مجموعة الأنظمة والقواعد القانونية تؤثر بشكل مباشر وغير مباشر على مهنة المحاسبة والرقابة والإشراف على ممارستها خصوصا مع ظهور الشركات المساهمة التي تتميز بانفصال الملكية عن الإدارة مما أدى خضوعها إلى التشريعات القانونية والضريبية منذ بدأ تكوينها حتى تصفيتها وهذا ينعكس على الكيفية لتي تعد بما المعلومات وكيفية عرضها في التقارير المالية .

5-العوامل الثقافية:

وتتمثل في المستوى التعليمي ووضع المنظمات المهنية فالمستوى التعليمي يؤثر في الممارسة المحاسبية والتدقيق بشكل عام والخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية بشكل

خاص.

ثانيا: العوامل المتعلقة بالمعلومات:

تتأثر جودة التقارير المالية بمدى توافر عدد من الخصائص والصفات للحكم على منفعتها في اتخاذ القرار. ومن العوامل المتعلقة بالمعلومات المحاسبية في الوقت الحاضر استخدام الحاسوب في إدخال وتحليل ومعالجة عرض المعلومات. وكذلك الانتشار الواسع والسريع للأنترنت واللذان كان لهما الأثر الكبير في:

- الانخفاض الكبير والمستمر في كلفة الإنتاج والحصول على المعلومات .
- زيادة كمية المعلومات التي تلبي احتياجات المؤسسة والمستخدمين .
- إتاحة تلك المعلومات لعدد كبير من المستخدمين لها في العالم في الوقت المناسب.
- إعداد بيانات أعمق للمستخدمين ولعدد من السنوات .

ثالثا: تقرير مدقق الحسابات (المراجع الخارجي):

يعتبر تقرير مدقق الحسابات الركيزة الأساسية في جودة المعلومات المحاسبية للتقارير المالية المنشورة، وإضفاء الثقة في المعلومات الواردة بها، والتحقق من إعداد وعرض التقارير المالية أنه تم وفقا لمعايير المحاسبة المعتمدة وكذلك متطلبات القوانين المعمول بها ولا تكمن أهمية دور مدقق الحسابات في مراجعته للمعلومات بالتقارير المالية المدققة فحسب بل تمتد إلى تقريره .حيث أن تقرير مدقق الحسابات ذو أثر كبير على قرارات الاستثمار، كما تحتل مرتبة لدى المحللين الماليين وغيرهم. وبناء على ذلك فإن تقرير مدقق الحسابات يؤثر في ملائمة وموثوقية المعلومات المحاسبية الواردة في التقارير المالية.

المبحث الثالث: القرار المالي في المؤسسة

يُعدّ القرار المالي من أهم الركائز التي تعتمد عليها المؤسسة في تحقيق أهدافها وضمان استمراريتها في بيئة تتسم بالتغير والتنافس الشديد. إذ يشمل هذا النوع من القرارات مختلف الاختيارات المتعلقة بتسيير الموارد المالية، مثل الاستثمار، التمويل، وتوزيع الأرباح، مما يجعله عاملاً حاسماً في تحديد كفاءة الأداء المالي للمؤسسة .وتكمن أهمية القرار المالي في كونه يساهم في توجيه الموارد المتاحة نحو الاستخدام الأمثل، وتقليل المخاطر، وتعظيم قيمة المؤسسة. كما أن اتخاذ قرارات مالية سليمة يتطلب توفر معلومات دقيقة وموثوقة، وهو ما توفره الأنظمة المحاسبية من خلال معالجة البيانات المالية وتحليلها .وعليه، سيتم في هذا المبحث التطرق إلى مفهوم القرار المالي وأهميته، ثم عرض أنواع القرارات المالية ومراحل اتخاذها، وأخيراً إبراز دور الأنظمة المحاسبية في تحسين جودة القرار المالي داخل المؤسسة

المطلب الأول: مفهوم القرار المالي وأهميته

يُعتبر القرار المالي من أبرز القرارات التي تتخذها المؤسسة، لما له من تأثير مباشر على توازنها المالي وأدائها العام. ويعتمد هذا القرار على تحليل المعلومات المالية المتاحة بهدف اختيار البديل الأنسب الذي يحقق أهداف المؤسسة بأقل تكلفة وأعلى مردودية، مما يبرز أهميته في ضمان الاستغلال الأمثل للموارد.

الفرع الأول: تعريف القرار المالي:

عرف القرار المالي بأنه اختيار البديل الأمثل من بين العديد من المواقف المالية والذي يترتب عليه زيادة القيمة السوقية للمؤسسة خلال فترة زمنية حيث يقوم المحلل المالي بتحليل لقوائم والتقارير المالية والبحث عن المعلومات المحاسبية والمالية وتحليلها لتساعده في اتخاذ القرارات المالية.[1]

[1] عبد الغفار حنفي، **أساسيات التمويل والإدارة المالية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2002، ص 207.

القرار المالي هو ذلك القرار الذي يعتمد في اتخاذه على أسلوب تحليل منظم مرتكز المنطق العلمي، موظفا جميع البيانات المتوافرة من أجل الوصول إلى البدائل أو الحلول الممكنة لاتخاذه.[1]

الفرع الثاني: أهمية اتخاذ القرار:

تكمن أهمية القرار في:[2]

أ- أهمية القرارات من الناحية العلمية:

- تعتبر القرارات الإدارية وسيلة علمية وفنية حتمية ناجحة لتطبيق السياسات والإستراتيجيات للمنظمة في تحقيق أهدافها بصورة موضوعية وعلمية؛
- تلعب القرارات الإدارية دورا حيويا وفعالا في القيام بكافة العمليات الإدارية مثل: التخطيط والرقابة والتنظيم وغيرها
- تؤدي عملية اتخاذ القرارات دورا مهما، في تجسيد، تكييف، تفسير وتطبيق الاهداف والسياسات والإستراتيجيات العامة في المنظمة؛
- تؤدي القرارات الإدارية عن طريق عملية اتخاذ القرار، دورا هاما في تجميع المعلومات اللازمة للوظيفة الإدارية عن طريق استعمال وسائل علمية وتكنولوجية متعددة ومختلفة للحصول على المعلومات اللازمة للتنظيم الإداري

ب- أهمية القرارات من الناحية العملية:

- تكشف القرارات الإدارية عن سلوك وموقف القادة والرؤساء الإداريين، وتكشف عن القوى والعوامل الداخلية والخارجية الضاغطة على متخذي القرار، الامر الذي يسهل

[1] منعم زمير الموسوي، **اتخاذ القرارات الإدارية**، دار اليازوري العلمية لنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 1998، ص14

[2] حسين بالعجوز، **المدخل لنظرية القرار**، بدون طبعة، ديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010، ص 100.

مهمة الرقابة على هذه القرارات، والتحكم فيها والتعامل مع هذه المواقف والضغوط مستقبلا بصورة حسنة؛

- تعتبر القرارات الإدارية وسيلة لاختبار وقياس مدى قدرة القادة والرؤساء الإداريين في القيام بالوظائف والمهام الإدارية المطلوب تحقيقها وإنجازها، بأسلوب علمي وعملي؛
- تعتبر القرارات الإدارية ميدانا واسعا للرقابة الإدارية.

المطلب الثاني: أنواع القرارات المالية ومراحل اتخاذها:

تتنوع القرارات المالية داخل المؤسسة حسب طبيعتها وأهدافها، كما تمر عملية اتخاذها بعدة مراحل متسلسلة تبدأ بتحديد المشكلة وتنتهي باختيار الحل المناسب. ويساعد هذا التنوع والتنظيم في تحسين فعالية القرارات المتخذة وضمان تحقيق النتائج المرجوة في مختلف الأنشطة المالية

الفرع الأول: أنواع القرارات المالية

أولا: القرارات الاستثمارية

تعد قرارات الاستثمار من أهم القرارات المالية وأعقدها بسبب طبيعتها الاستثمارية والغالب في هذه القرارات أن الإدارة المالية تلجا لها أم لا في زيادة العائد على الاستثمارات أو تعظيم القيمة السوقية للسهم الواحد.

يمكن القول بأن القرار الاستثماري بأنه ذلك القرار الذي يقوم على اختيار البديل استثماري الذي يعطي أكبر عائد استثماري من بديلين آو أكثر[1]

العائد والخطر:[2]

1. العائد: هو عبارة عن مجموع المكاسب أو الخسائر الناجمة عن الاستثمار خلال فترة

[1] عبد المطلب محمد الحميد، دراسات **الجدوى الاقتصادية لاتخاذ القرارات الاستثمارية**، الدار الجامعية، مصر، 2012، ص38.

[2] دريد كامل آل شيب، **مقدمة في الإدارة المالية المعاصرة**، دار المسير للنشر والتوزيع الأردن، 2006، ص153ص154.

زمنية محددة، والعائد فد يكون عوائد فعلية أو عوائد متوقعة يمكن قياس العائد باستخدام النسب المالية. فيتم استخراج نسبة العائد على الاستثمار والعائد على حقوق الملكية وعائد الاحتفاظ بالأسهم وفق المعادلة التالية:

العائد على الاستثمار: ويقيس لنا مقدار العائد أي صافي الربح الذي تحمل عليه من كل دينار مستثمر في الأصول التي يمتلكها المشروع خلال الفترة المالية.

العائد على الاستثمار = صافي الربح/إجمالي الأصول

العائد على حق الملكية: يعد مقياس لمقدار كفاءة المشروع في استغلال أموال المالكين التوليد الأرباح بعد الضريبية فيتم احتسابه كما يلي :

العائد على حقوق الملكية = صافي الربح/ الملكية حقوق

عائد فترة الاحتفاظ: يمثل العائد المتحقق من المحفظة الاستثمارية خلال فترة الاحتفاظ بالأوراق المالية، وتأخذ هذه العوائد على الاستثمار في الأوراق المالية أشكال مختلفة فمنها عبارة عن توزيعات الأرباح في حالة كون الأصول عبارة عن حقوق ملكية، وعلى شكل فوائد إذا كانت الأصول عبارة عن أدوات دين، ويضاف إليها الأرباح الرأس مالية الناتجة على الفرق بين سعر الشراء وسعر البيع للأموال المالية، ويمكن احتساب العائد كما يلي :

عائد الاحتفاظ=التدفقات الجارية + (سعر البيع–سعرا لشراء/سعر الشراء)

1. **الخطر:** هو احتمال الفشل في تحقيق العائد المتوقع أو هو درجة التغير في العائد مقارنة بالمردود المتوقع الحصول عليه نتيجة لتأثير عناصر متعددة تساهم في الابتعاد، تحقيق قيمة التدفقات، ومصادر الخطر متعددة ولكنها تصنف إلى مصادر خطر خارجية ومصادر خطر داخلية.

2. **علاقة العائد بالخطر :إن** قبول المستثمر بالعائد مرتبط بسلوكه تجاه الخطر الذي يتعرض له ولذلك فكل مستثمر فضيل لدرجة الخطر فهناك المستثمر المتجنب للخطر، وهناك المستثمر المحب للخطر، وبالتالي فإن العائد المتوقع هو الذي يقبله المستثمر لقاء الخطر الذي يتحمله

3.1. **تقييم الاقتراحات الاستثمارية:** خطوة الأهم في عملية التقييم والمفاصلة بين المشروعات هي الخاصة بدراسة وتحليل الربحية لكل يديل؛ أي التعرف على المنافع المتوقعة ومقارنة هذه المنافع بالتكاليف حيث يتم مقارنة التدفقات النقدية الداخلة بالتدفقات النقدية الخارجة، وبصفة عامة تضم هذه الخطوة مرحلتين أساسيتين هما:[1]

- مرحلة تحديد ودراسة العائد للاقتراح.
- مرحلة التحليل المالي للتعرف على أوضاع السيولة بعد قبول الاقتراح وأثر الاستثمار على الهيكل المالي.

المرحلة الأولى: مرحلة تحديد العائد وتعني معرفة وقياس العائد المتوقع على الاستثمار بصرف النظر عن المعاملات المالية التي تحدث خلال حياة الاستثمار، وهي تلك الخاصة بالفوائد على القروض وكذلك أقساط هذه القروض.

المرحلة الثانية: وهي الخاصة بالتحليل المالي حيث يتم هذا التحليل على مدى العمر المتوقع للاستثمار للتأكد من توافر التمويل الضروري لتنفيذه وأن الاستثمار ينتج عنه سيولة لتغطية التزاماته وتتضمن هذه المرحلة جانبين هما:

- تحليل السيولة: يهدف هذا التحليل لمعرفة التدفق النقدي، وتشغيل الاستثمار

[1] حنفي عبد الغفار، **الإدارة المالية المعاصرة، مدخل اتخاذ القرار**، المكتبة العربية الحديثة، مصر، 2000، ص269.

- تحليل هيكل رأس المال: يهدف هذا التحليل للتعرف على مدى الملائمة بين الاستثمار والتمويل أي التحقق من أن مصدر التمويل يتلاءم مع الاستثمار من حيث النوع والمدة

ثانيا: قرارات التمويل:

تحتاج المؤسسة إلى قرارات تهدف إلى تمويل عملياتها الإنتاجية، وذلك من خلال عدة طرق للتمويل لتحقيق عوائد منها .

- **تعريف قرارات التمويل:** هو القرار الذي يبحث في الكيفية التي تتحصل بها الشركة على الأموال الضرورية للاستثمار، فهل يجب عليها إصدار أسهم جديدة أو اللجوء للاستدانة.[1]

هي تلك القرارات المتعلقة بتحديد وصياغة هيكل التمويل لشركة الأعمال والتي تصل من خلالها لاختيار هيكل التمويل الأمثل لتعظيم القيمة السوقية لسهم، إن اهتمام المدير المالي قبل اتخاذ القرار التمويلي ويعده هو التأكد من أن الأموال المطلوبة يمكن:

- توفيرها خلال فترة زمنية مناسبة .
- توفيرها بأقل تكلفة ممكنة.
- استثمارها في المجالات الأكثر فائدة.

تعتبر الإدارة المالية جملة من المتغيرات ضرورية وأساسية في اتخاذ القرار التمويلي وهي:

- هيكل التمويل المناسب، المرونة، التكلفة، الزمن.

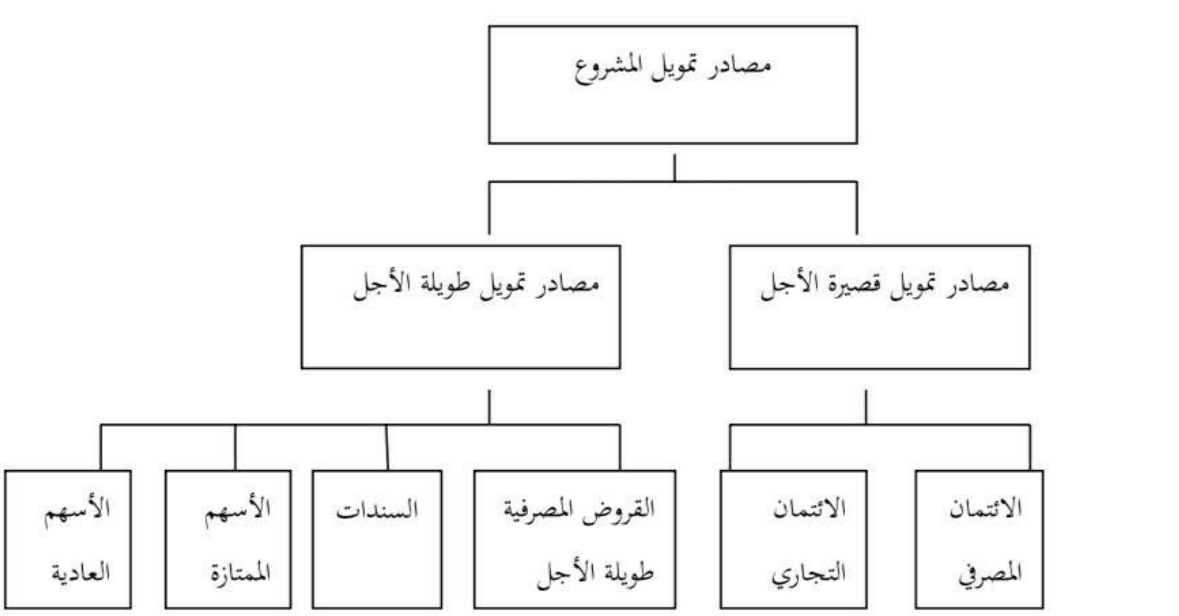
[1] مليكة زعيب، الياس وبجعادة، **الملتقى الدولي حول صنع القرار بالمؤسسة الاقتصادية**، دراسة أسس صناعة القرار التمويلي المؤسسة الاقتصادية كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، الجزائر، 2009، ص 1.

حيث تشكل هذه المحددات الأبعاد الرئيسية لاتخاذ القرار المالي.

مصادر التمويل:

يمكن تقسيم مصادر التمويل إلى مصادر أموال قصيرة الأجل، ومصادر طويلة الأجل والشكل التالي يبين لنا أنواع هذه المصادر.

الشكل رقم (08) مصادر التمويل:



المصدر: دريد كامل أل شيب، مرجع سبق ذكره، ص199.

- **مصادر التمويل طويلة الأجل:** هي تلك مصادر التي تكون مدتها أكثر من سنة وتستخدم في الاستثمارات الطويلة، أو تلبية الاحتياجات الدائمة لبعض الأصول المتداولة وتقسم لقسمين:[1]

[1] دريد كامل آل شيب، مرجع سبق ذكره، ص 216.

1-مصادر التمويل الخارجي: هي تلك المصادر التي يتم الحصول عليها من خارج المشروع ويمكن تصنيفها إلى نوعين من المصادر:

1-1 أموال الملكية: وهي:

- **الأسهم العادية:** السهم وثيقة ذات قيمة اسمية واحدة تطرح للاكتتاب العام ولها القابلية على التداول وغير قابلة للتجزئة من قيل حاملها ولا تستحق الدفع في تاريخ محدد أي أنها أبدية على طول عمر المشروع.
- **الأسهم الممتازة:** هي أسهم تمنح لحاملها مجموعة من الامتيازات التي تظهر الفرق بينها وبين الأسهم العادية والمتمثلة في حصول حامليها على نسبة أرباح ثابتة، حصول حامل السهم على حقه أولا في حالة التصفية، وعلى غرار الأسهم العادية، لا يحق لصحاب الأسهم الممتازة بالتصويت عند انعقاد الجمعية العمومية .

1-2 الأموال المقترضة: يمكن الحصول عليها بواسطة السندات أو القروض طويلة الأجل

- **السندات:** هي أوراق مالية ذات قيمة اسمية واحدة تصدرها الشركة وتفرح للتداول وإلى الأفراد والمؤسسات يهدف الحصول على تمويل طويلة الأجل وبفائدة سنوية ولها تاريخ استحقاق.
- **القروض المصرفية طويلة الأجل:** إحدى مصادر التمويل طويل الأجل والتي تمنح مباشرة من الجهاز المصرفي وقد تكون مدتها أكثر من سنتين وتمنح مثل هذه القروض من البنوك ومؤسسات الأموال الأخرى المحلية من داخل البلد أو خارجية من خارج البلد، ويتم تحديد

مبلغ القرض وسعر الفائدة وطريقة الدفع بالاتفاق مع المفترض وكذلك أسلوب إعادة المبلغ المفترض.

- **مصادر التمويل الداخلي:**

أ- **تصنيف مصادر التمويل:** هي تلك المصادر التي يحصل عليها داخل المشروع نفسه ويمكن تصنيفها إلى ما يلي:[1]

- **الاهتلاك:** يعرف على أنه مصرف لا يستخدم أموال الحاضر، وإن كان يترتب عليه خصم جزء من الإيراد واحتجازه لفترة إلى أن يحين وقت إحلال الأصول التي خصم لحسابها أقساط الاهتلاك .
- **المؤونات:** هي أموال تقتطع من الأرباح الموجهة لخسائر أو الأخطار المحتمل وقوعها في المستقبل.
- **الأرباح المحتجزة:** هي الأرباح المتحصل عليها من النتيجة الإجمالية بعد اقتطاع الضريبة منها.
- **الاحتياطات:** الاحتياطات مهما كان نوعها إنما هي عبارة عن أرباح صافية قابلة للتوزيع ولكنها حجزت في حساب احتياطي خاص لذلك فهي تعتبر حقا من حقوق أصحاب المشروع.

- **مصادر التمويل قصيرة الأجل:** إن المقصود بالتمويل قصير الأجل ذلك النوع من التمويل الذي يستخدم لتمويل الاستثمارات الجارية قصيرة الأجل توجد عدة مصادر للتمويل قصير الأجل ويمكن إجمالها بنوعين أساسيين هما:[2]

- **الائتمان التجاري:** هو عبارة عن تمويل قصير الأجل يمنحه المورد إلى المشتري عند شراء بضاعة يقصد إعادة البيع أو استخدامها كمادة أولية لإنتاج بضاعة مصنعة ويحتاج المشترى إلى هذا النوع من التمويل في حالة عدم كفاية رأس المال العامل.

[1] محمد عبد العزيز عبد الكريم، **الإدارة المالية والتخطيط المالي**، مكتبة عين شمس، مصر 1995، ص96

[2] حمزة محمود الزبيدي، مرجع سبق ذكره، ص82.

- **الائتمان المصرفي:** تحتاج المشاريع عادة خلال دورتها الاستثمارية إلى التمويل قصير الأجل خلال فترة زمنية محددة لتغطية الاحتياجات خلال هذه الدورة أو التوسع في نشاط المشروع، وعادة يشترط المصرف أن يتم تسديد قيمة القرض في فترة أقل من سنة.
- **هيكل التمويل:** تؤثر طريقة التمويل في الشركة على برحيتها، وبالتالي لابد من اختيار هيكل التمويل المناسب، أي الخليط المتجانس من مصادر التمويل والذي من خلاله تتمكن الإدارة من تعظيم مستوى ربحتها وبالتالي تحقيق هدفها المتمثل في تعظيم ثروة المالك أو تعظيم القيمة السوقية للسهم .

لابد للإشارة إلى أن الاعتماد على مصادر التمويل الخارجي يحمل الشركة كلفة المخاطر المالية وترتبط هذه المخاطرة بنمط التمويل الذي تختاره الشركة مما يدفعها للدفع فائدة

ثالثا: قرارات توزيع الأرباح:

تضمن مجموعة قرارات هذا النشاط كافة الأمور التي تحدد النسبة المئوية للأرباح النقدية التي على المساهمين من حملة الأسهم العادية، وزمن توزيع الأرباح.

- **سياسية توزيع الأرباح:** تتضمن سياسات التوزيعات اتخاذ القرار بتوزيع أو احتجاز الأرباح عادة لإعادة استثمارها في المؤسسة، وهناك سياسات عديدة نذكر منها:[1]

- **التوزيعات الثابتة:** والتي تنطوي على توزيع نسبة ثابتة من الأرباح، وتقوم الإدارة بزيادة النسبة إلا إذا كانت لها رؤية واضحة عن مستقبل أرباح المؤسسة.
- **سياسة الحد الأدنى زائد الفائض:** والتي تنطوي على قيام المؤسسة بإجراء حد أدنى من التوزيعات الثابتة وفي الفترات التي ترتفع فيها أرباح المؤسسة تقوم بإجراء توزيعات إضافية.

[1] دريد كامل آل شيب، مرجع سبق ذكره، ص 234.-235

- **خطة إعادة استثمار التوزيعات:** تتيح هذه الخطة قيام المؤسسة بطريقة مباشرة باستخدام التوزيعات في شراء أسهم إضافية لبعض الشركات، وتتلاءم هذه السياسة مع المستثمرين لذين لا يرغبون في الحصول على دخول حالية .
- **تجزئة الأسهم والتوزيعات في صورة أسهم:** تقوم المؤسسة بزيادة الأسهم المصدرة، وغاليا ما يؤدي ذلك لتخفيض سعر السهم، بينما تعتبر عملية إجراء توزيعات في صورة أسهم إلى قيام المؤسسة به لا من دفع توزيعات نقدية على المساهمين بدفع أسهم إضافية.

المحددات الأساسية لتوزيع الأرباح:

بالرغم من أن الاتجاهات المعاصرة تشير إلى بوادر العمل باستراتيجية تخفيض توزيع أرباح، إلا أن المهام الرئيسية التي تشغل مدراء الشركات باستمرار، هي المقدار المطلوب توزيعه على حملة الأسهم لتحقيق الرضا إن مثال هذه الاستراتيجية تحتاج إلى الكثير من التحسينات في سياقها وعمقها التحليلي، لوجود محددات أساسية تحكم التغيير في توزيع الأرباح والتي يمكن إيجازها كالاتي:

1- الأرباح المتوقعة (ربحية السهم)
2- النقد
3- نسبة سعر السهم إلى ربحية السهم الواحد .
4-القابلية التسويق

الفرع الثاني: مراحل عملية اتخاذ القرار:

تمر عملية اتخاذ القرار بعدة مراحل كل مرحلة تحتاج إلى عدة خطوات وإجراءات وذلك بهدف الوصول إلى قرارات سليمة، ويختلف عدد هذه الخطوات وطريقة ترتيبها باختلاف المفكرين، وهناك تصنيفات مختلفة بمراحل وخطوات اتخاذ القرار الإداري، وكل تصنيف يمثل وجهة نظر معينة

ولا اتخاذ القرار عدة مراحل نذكرها فيما يلي :

❖ **المرحلة الأولى: تشخيص طبيعة المشكلة:**

تعتبر أول خطوة في عملية اتخاذ القرار ويعني تشخيص المشكلة، التعريف عن المشكلة الحقيقية وتحديد أبعادها وتحري السبب الرئيسي لظهور ومعرفة أسبابها فالمشكلة هي عبارة عن الفرق بين ما يحدث فعلا وما يجب أن يكون، تشير إلى المتغيرات المستقلة التي تؤدي إلى جعل مستويات الأداء في المنظمة لا تتلاءم مع الهدف المحدد.

❖ **المرحلة الثانية: مرحلة تحليل المشكلة وإيجاد البدائل :**

ويقصد حالة التحري عن الحلول المختلفة لحل المشكلة التي تم تشخيصها بدقة في المرحلة الأولى وهي تفترض اقتراح بدائل أو حلول مختلفة للمشكلة التي تم تشخيصها، وهذا يعتمد على قدرة المحلل في التحليل والابتكار لإيجاد الحلول الجديدة بالاعتماد على الخبرة السابقة، كما يجب أن يقوم المحلل بوضع أكبر عدد ممكن من الحلول البديلة حتى يضمن عدم وقوعه في الخطأ واختيار البديل المناسب، وأن يكون في حدود الموارد المتاحة لمتخذ القرار

❖ **المرحلة الثالثة: تحديد وتقييم البدائل:**

هي الحلول أو الوسائل أو الأساليب المتاحة أمام متخذ القرار لحل مشكلة قائمة وتحقيق الأهداف المطلوبة، وعلى متخذ القرار القيام بدراسة كافية لتحديد البدائل معتمداً على خبراته السابقة في هذا المجال، ويجب تحديد البدائل التي لها علاقة مباشرة بتحقيق النتائج المطلوبة على أن تكون هذه البدائل المطروحة ضمن حدود الموارد المتاحة أمام متخذ القرار لهذا فإن عملية تحديد البدائل تتطلب من الإدارة ما يلي:[1]

[1] باسم الحميري، مهارات إدارية، دار الحامد، الأردن، ط1،2010 ص62ص63.

- القدرة على تطوير الحلول البديلة والتصور في حقل أيجاد الحلول وخاصة الجديد منها.
- تقييم بين البدائل ويتم ذلك بواسطة دراسة وافية لكل بديل ثم تحديد النتائج المترتبة على كل و، تكلفة كل بديل ثم مقارنة بين البدائل.

❖ **المرحلة الرابعة: اختيار البديل الأمثل**[1]

بعد الانتهاء من مرحلة تحديد البدائل وتقييم كل بديل سيصبح أمام متخذ القرار مجموعة من الحلول الممكنة يتم بعدها تحديد نقاط القوة والضعف لكل بديل من البدائل المتاحة، وبناءا على ذلك يستطيع متخذ القرار اختيار أفضل بديل يحقق أفضل عائد وقد يكون البديل الذي يحقق أقل خسارة هو الأفضل، إذا كان الأمر يتعلق بمواجهة خسارة محتملة وعموما ستطيع أن نقول إن متخذ القرار يجب أن يقوم بمقارنة الإيجابيات والسلبيات للبدائل.

❖ **المرحلة الخامسة: تنفيذ القرار ومتابعته:**[2]

تتميز طبيعة القرار بأن تنفيذه يتم عن طريق الاخرين، والمدير يقوم فقط في هذه المرحلة بتوجيه القائمين على التنفيذ مبينا لهم العمل الذي يتوجب عليهم القيام به، والدور المطلوب من كل منهم والموارد المتاحة للتنفيذ وهذا يتطلب تفهم القرار من قبل منفذيه، وتحفيزهم على أدائه. ويتم ذلك من خلال مبدأ المشاركة في اتخاذ القرارات، حيث يشعر المنفذون بأن القرار من صنعهم

[1] عدنان عواد الشوايكة، **دور نظم وتكنولوجيا المعلومات في اتخاذ القرارات الإدارية**، دار اليازوري، الأردن، 2011، ص236.

[2] عدنان الشوايكة، نفس المرجع السابق، 237.

المطلب الثالث: دور الأنظمة المحاسبية في تحسين القرار المالي

يستهدف صانعي السياسة العامة بالمؤسسات صناعة قرار بشأن مواجهة مشكلة معينة، ولاتخاذ مثل هذا القرار يتطلب الأمر توفير قاعدة بيانات ومعلومات مع معالجتها بطريقة علمية منظمة ضمن آلية مؤسسية معلوماتية تؤدي اختصاصاتها بكفاءة عالية، وفي إطار متكامل للمعلومات لاسيما المحاسبية منها بوصفها مدخلات أساسية لصنع القرار حول الظواهر المرتبطة بالمشكلة محل الدراسة ، ولضمان سلامة المعلومات التي تتخذ أساساً لصنع قرارات المؤسسات باختلاف وتنوع نشاطاتها يجب أن تتوفر فيها بصورة عامة تغطية واضحة وشاملة ودقيقة للجوانب التالية:

- إيضاح طبيعة الموضوع أو المشكلة المطروحة وما يرتبط بذلك من خلفيات ومسببات ودوافع.
- التحليل الدقيق لمكونات الموضوع وما يتداخل معه من تأثيرات وتفاعلات متبادلة.
- إيضاح متطلبات ودواعي صناعة القرار.
- تقديم الإستخلاصات والتصورات وتحديد البدائل المتعلقة باتخاذ القرار.
- تحديد الإمكانيات المتوفرة والمطلوبة واللازمة لتنفيذ أي من البدائل المعروضة لاتخاذ القرار.
- إيضاح حدود اختصاصات ودور الجهات الأخرى فيما يتعلق بموضوع القرار.
- تحديد المترتبات والآثار المحتملة عن اتخاذ وتنفيذ القرار.

فالقرارات والمعلومات موضوعان مرتبطان ، فهما وجهان لعملة واحدة فلا قرار بدون معلومات تضمن له الولادة الصحيحة ، وتحديث المعلومات يضمن صيانة القرار بمعنى أن يظل حياً فعالاً فيطول عمره، حيث يعد تدفق المعلومات مهم جداً لصناعة القرارات المختلفة إذ يعتمد اتخاذ القرار بنسبة (90%) على المعلومات وبنسبة (10%) على الذكاء والإلهام،

فكل القرارات تتطلب توفير البيانات والمعلومات اللازمة لاختيار البديل الأكثر ملاءمة للحالة الاقتصادية السائدة ، وبالرغم من الخلط الشائع بين المعلومات والبيانات لكونها معرفة مجمعة عن الواقع أو ظاهرة الدراسة، إلا أنه يجب أن نلاحظ مضمونها من حيث مدى استخدامها في اتخاذ قرار ما فإذا كانت صالحة لمساعدة صانع القرار يصح أن تكون معلومة وهي ناتج لعملية معالجة لبيانات سابقة، أما إذا كانت لا تزال في حاجة إلى معالجة فهي بيانات يجب معالجتها من خلال تصميم نظام المعلومات يعمل على تجميع وتخزين وتشغيل واسترجاع المعلومات، مستنداً في ذلك على مجموعة من المبادئ العامة المتمثلة في :

تعتبر المعلومات أساساً ضروريا لاتخاذ القرارات، فبدون معلومات ليس من الممكن أن نحدد البدائل، كما أنه ليس من الممكن تحديد معايير المفاضلة بين البدائل، وبناءً على ذلك، فإن المعلومات المجمعة يجب أن تساعد في تحديد البدائل وفي قياس منفعة أو قيمة كل بديل.

- يجب أن تكون المعلومات ملائمة للقرار المعروض .
- يجب تجميع المعلومات قبل تحديد البدائل، وتحديد المنافع المترتبة على تلك البدائل.
- يمكن تحويل المعلومات الخاصة بالمستوى التنفيذي بالتعريف، وتنميط الخطوات اللازمة لاتخاذ القرارات المبرمجة التي تؤدى بواسطة الآلات الإلكترونية.[1]

[1] مصطفى العثماني، **دور نظام المعلومات المحاسبي في تفعيل قرارات المؤسسة الاقتصادية**، مجلة الاقتصاد الجديد العدد: 11- المجدد 02-2014 جامعة المدية ص250-252.

خلاصة الفصل الأول:

نستخلص من خلال هذا الفصل أن الأنظمة المحاسبية تعتبر من أهم الدعائم الأساسية التي تعتمد عليها المؤسسة في تنظيم ومعالجة معلوماتها المالية، لما توفره من بيانات دقيقة وموثوقة تساعد الإدارة في اتخاذ القرارات المناسبة. كما تبيّن أن فعالية النظام المحاسبي لا ترتبط فقط بوجوده داخل المؤسسة، وإنما بدرجة جودته وقدرته على توفير معلومات تتميز بالدقة والسرعة والملاءمة .وقد تم التوصل أيضًا إلى أن جودة الأنظمة المحاسبية تؤثر بشكل مباشر على كفاءة القرارات المالية، إذ كلما كانت المعلومات المحاسبية ذات جودة عالية، ساهم ذلك في ترشيد القرارات المالية وتقليل الأخطاء والمخاطر التي قد تواجه المؤسسة. كما أن القرار المالي يُعد عنصرًا أساسيًا في تحقيق أهداف المؤسسة وضمان استمراريتها، الأمر الذي يجعل الاعتماد على نظام محاسبي فعّال ضرورة حتمية.

وعليه، فإن العلاقة بين جودة الأنظمة المحاسبية والقرار المالي هي علاقة تكامل وتأثير متبادل، حيث تساهم جودة النظام المحاسبي في تحسين فعالية القرارات المالية ورفع أداء المؤسسة بشكل عام.

الفصل الثاني:الدراسة التطبيقية لأثر جودة الأنظمة المحاسبية على القرارات المالية في مؤسسة اتصالات الجزائر

تمهيد:

بعد التطرق في الفصل الأول إلى الجانب النظري المتعلق بجودة الأنظمة المحاسبية ودورها في تحسين القرارات المالية، سيتم في هذا الفصل إسقاط تلك المفاهيم النظرية على أرض الواقع من خلال دراسة تطبيقية بمؤسسة اتصالات الجزائر، وبالتحديد المديرية العملياتية لولاية المدية، وذلك قصد التعرف على مختلف الأنظمة المعلوماتية والمحاسبية المعتمدة داخل المؤسسة وكيفية مساهمتها في توفير معلومات دقيقة وملائمة تساعد الإدارة في اتخاذ القرارات المالية المناسبة .كما سيتم التطرق إلى تقديم عام للمؤسسة محل الدراسة، ثم دراسة الأنظمة المحاسبية المعتمدة بها،NGBSS ونظام HR ونظام Oracle وعلى رأسها نظام مع توضيح طريقة سير المعلومات داخل هذه الأنظمة ومختلف مراحل المعالجة المحاسبية، إضافة إلى إبراز مدى فعالية هذه الأنظمة في تحسين الأداء المالي ودعم عملية اتخاذ القرار داخل المؤسسة.

وضمن هذا السياق تم تقسيم الفصل الثاني إلى ثلاث مباحث:

المبحث الأول:تقديم عام لمؤسسة اتصالات الجزائر

المبحث الثاني:دراسة جودة النظام المحاسبي في مؤسسة اتصالات الجزائر

المبحث الثالث:أثر جودة النظام المحاسبي على القرارات المالية بالمؤسسة

المبحث الأول:تقديم عام لمؤسسة اتصالات الجزائر

من أجل الإحاطة بمؤسسة اتصالات الجزائر و التعرف على طبيعة نشاطها و مكانتها داخل قطاع الاتصالات،سيتم من خلال هذا المبحث تقديم لمحة عامة حول المؤسسة، و ذلك بالتطرق إلى نشأتها وتطورها التاريخي، إضافة إلى أهم خصائصها و تنظيمها الإداري.

المطلب الأول:نبذة تاريخية عن المؤسسة

1-تاريخ اتصالات الجزائر:

وعيا منها بالتحديات التي يفرضها التطور المذهل الحاصل في تكنولوجيا الإعلام والاتصال باشرت الدولة الجزائري منذ سنة 1999م بإصلاحات عميقة في قطاع البريد والمواصلات، وقد تجسدت هذه الإصلاحات في سن قانون جديد للقطاع في شهر أوت 2000م حيث جاء هذا القانون الأهم احتكار الدولة لنشاطات البريد والمواصلات، وللفصل بين نشاطي التنظيم واستغلال وتسيير الشبكات، وتطبيقا لهذا المبدأ تم إنشاء سلطة ضبط مستقلة إداريا وماليا ومتعاملين إحداهما يتكفل بالنشاطات البريدية والخدمات المالية البريدية ممثلة في مؤسسة "بريد الجزائر" وثانيهما بالاتصالات ممثلة في "اتصالات الجزائر". و في إطار فتح سوق الاتصالات المنافسة، تم في شهر جوان من سنة 2001 بيع رخصة الإقامة واستغلال: شبكة الهاتف النقال واستمر تنفيذ برنامج فتح السوق المنافسة ليشمل فروع أخرى حيث بيع رخص تتعلق بشركات "V SAT" وشبكة الربط المحلي في المناطق الريفية. كما شمل فتح السوق كذلك للدراسات الدولية في 2003 والربط المحلي في المناطق الحضرية في 2004، وبالتالي أصبحت سوق الاتصالات مفتوحة تماما في 2005، وذلك في ظل

احترام دقيق لمبدأ الشفافية وقواعد المنافسة، وفي نفس الوقت تم الشروع في برنامج واسع النطاق يرمي إلى تأهيل مستوى المنشآت الأساسية اعتمادا على تدارك التأخر المتراكم.[1]

2-نشأة اتصالات الجزائر الأم :

نص القرار المؤرخ في 05 أوت 2002 عن استقلالية قطاع البريد والمواصلات حيث تم بموجب هذا القرار إنشاء مؤسسة بريد الجزائر والتي تكفلت بتسيير قطاع البريد، وكذلك مؤسسة اتصالات الجزائر التي حملت على عاتقها مسؤولية تطوير شبكة اتصالات في الجزائر، إذ وبعد هذا القرار أصبحت اتصالات الجزائر مستقلة في تسييرها عن وزارة البريد هذه الأخيرة أوكلت لها مهمة المراقبة لتصبح اتصالات الجزائر مؤسسة عمومية اقتصادية ذات أسهم برأس مال اجتماعي قدره ب 500.000.000.00، حيث تنشط في مجال الاتصالات

بعد أزيد من عامين وبعد دراسات قامت بها وزارة البريد وتكنولوجيات الإعلام والاتصال تبعت القرار 200/3 ، أصبحت اتصالات الجزائر حقيقة مجسدة سنة 2003.

وفي 01جانفي 2003، كانت الانطلاقة الرسمية لمجموعة اتصالات الجزائر، حيث كان على اتصالات الجزائر وإطاراتها الانتظار حتى الفاتح من جانفي سنة 2003 لكي تبدأ الشركة في إتمام مشوارها الذي بدأته منذ الإستقلال، لكن برؤى مغايرة تماما لما كانت عليه

[1] أطلع عليه يوم 10 ماي 2026 الساعة 16:10 http://WWW.ALGERIETELECOM

قبل هذا التاريخ، حيث أصبحت الشركة مستقلة في تسييرها على وزارة البريد، ومجبرة على إثبات وجودها في عالم ليرحم فيه المنافسة شرسة البقاء فيها للأقوى والأجدر خاصة مع فتح سوق الاتصالات على المنافسة.[1]

3-التعريف بمؤسسة اتصالات الجزائر:

مؤسسة اتصالات الجزائر هي مؤسسة عمومية ملك للدولة بنسبة 100% تنشط بقطاع الاتصالات بدأت العمل فعليا في الفاتح من جانفي من سنة 2003، يقع مقرها الاجتماعي بالطريق رقم 05، الديار الخمس بالمحمدية، الجزائر العاصمة، و لديها :

1) رأسمال اجتماعي مقدر ب 50.000.000.000 دينار جزائري في بداية نشأتها وأصبح حاليا يقدر ب: 115.000.000.000دينار جزائري.
2) رقم سجلها التجاري: 02B00180.83
3) الرقم الجبائي : 00216.2990330049
4) بندها الضريبي : 16293838021
5) رقم التعريف الإحصائي : 00021622906569 36

وتهدف مؤسسة اتصالات الجزائر لتحقيق ثلاثة أهداف رئيسية سطرتها إدارة مجمع اتصالات

[1] أطلع عليه يوم 10 ماي 2026 الساعة 16:14 http://WWW.ALGERIETELECOM

الجزائر في برنامجها منذ البداية و هي :

أ- الجودة.

ب- الفعالية.

ت- نوعية الخدمات.

وسمحت هذه الأهداف التي سطرتها اتصالات الجزائر ببقائها في الريادة وجعلها المتعامل رقم 01 في سوق الاتصالات بالجزائر، في حين تمثلت بعض نشاطاتها فيما يلي :

تقديم خدمات الاتصال التي تسمح بنقل وتبادل الصوت، الرسائل المكتوبة، المعطيات الرقمية السمعية و البصرية.[1]

المطلب الثاني:الهيكل التنظيمي للمؤسسة

1) فروع مؤسسة اتصالات الجزائر :

تعتبر اتصالات الجزائر مجمع حقيقي من خلال فروعها التي أنشئت لتساير التطورات الحاصلة في مجال

الاتصالات. فقد تم إنشاء ثلاثة فروع هي:

[1]أطلع عليه يوم 10 ماي 2026 الساعة 16:20 http://WWW.ALGERIETELECOM

- ✓ **فرع اتصالات الجزائر "موبيليس":** مختص في الهاتف، حيث تعتبر موبيليس أهم متعاملين الهاتف النقال في الجزائر من خلال تغطيتها التي تعددت 98%، وكذا عدد زبائنها الذي تعدى 10 ملايين مشترك.
- ✓ **فرع اتصالات الجزائر للانترنت "جواب":** مختص في تكنولوجيا الانترنت ذو السرعة الفائقة و للإشارة فإن كل قطاعات النشاط الكبرى في البلاد (التعليم العالي، البحث العلمي، التربية الوطنية، التكوين المهني، الصحة، الإدارة، المحروقات المالية). مربوطة حاليا بشبكات الانترنت "Internet" بمقرات الربط للانترنت عن طريق شبكة "جواب".
- ✓ **اتصالات الجزائر الفضائية:** مختصة في تكنولوجيا الأقمار الصناعية، وهو الخطالمباشر الذي يربط اتصالات الجزائر مع المحطة الفضائية.

2) هياكل مؤسسة اتصالات الجزائر:

بالإضافة على كونها متعامل مع متعاملين آخرين والرائدة في مجال الاتصالات في الجزائر، تعتبر اتصالات الجزائر من أكبر المؤسسات الوطنية متواجدة عبر كافة مناطق الوطن، فهي تشمل كل شبر من ربوع الجزائر وذلك من خلال هيكلها الذي يتوزع عبر كل ربوع الوطن.

فاتصالات الجزائر تعتمد في هيكلها على منطق الشمولية أي إيصال خدماتها إلى أبعد نقطة من هذه البلاد ، والذي يتضمن مديرية عامة مقرها الجزائر العاصمة تسهر على تسييرها المؤسسة و12 مديرية إقليمية موزعة عبر كل الجزائر، وهران، قسنطينة، سطيف، عنابة، ورقلة، تلمسان، باتنة، تيزي وزو، البليدة، بشار، وأخيرا الشلف. وأعتمد في هذا التقسيم على مبدأ التقسيم حسب الأقاليم، وتحتوي هذه المديريات الإقليمية على مديريات ولائية أين تتواجد اتصالات الجزائر في 48 ولاية بمديريات ولائية، بالإضافة إلى مديريتين إضافتين بمجموع 50 مديرية عبر التراب الوطني، من جهتها تحتوي هذه المديريات على وكلات تجارية ومراكز هاتفية.[1]

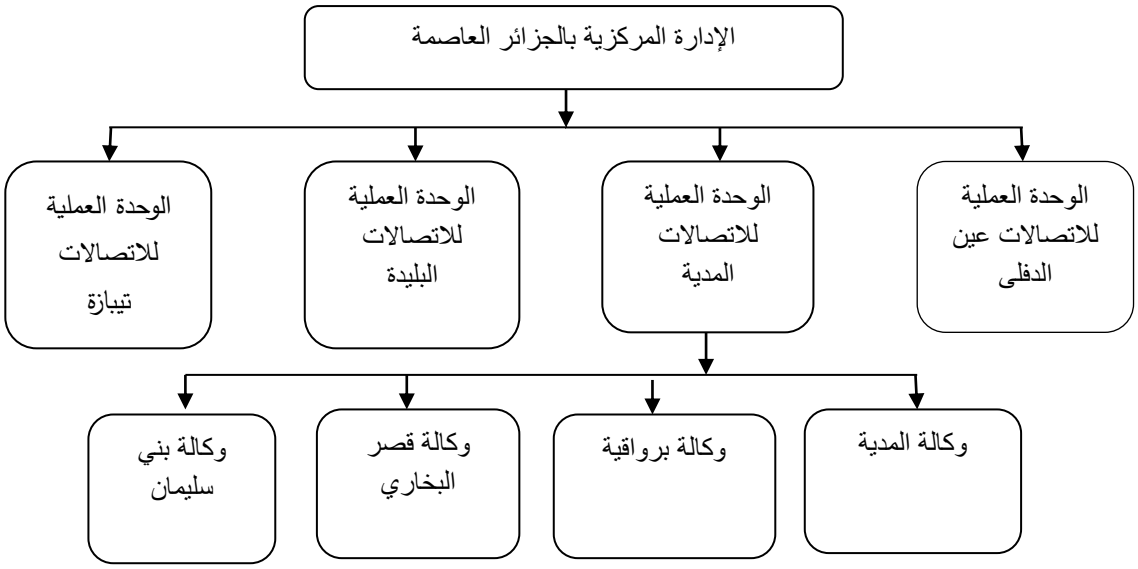
3) التعريف بالمؤسسة(مديرية المدية):

يقع فرع مؤسسة اتصالات الجزائر بالمدية ضمن شبكة التوزيع التابعة للإدارة المركزية للجزائر العاصمة، أنشأت سنة 2003، وهي عبارة عن وحدة للاتصالات تتفرع عنها أربعة وكالات تجارية تتمثل في وكالة المدية، وكالة البرواقية، وكالة قصر البخاري، وكالة بني سليمان، والشكل التالي يوضح تنظيم الوحدة العملياتية للاتصالات الجزائر بالمدية[2]

[1] أطلع عليه يوم 10 ماي 2026 الساعة 16:32 http://WWW.ALGERIETELECOM

[2] معلومات مقدمة من طرف المؤسسة اتصالات الجزائر

الشكل رقم (09) : تنظيم الوحدة العملياتية لاتصالات الجزائر بالمدية



المصدر: من إعداد الطالبتين بناءا على المعلومات المقدمة من طرف المؤسسة

4) الهيكل التنظيمي لمديرية العملياتيةD.O. T:

المديرية العملياتية الاتصالات الجزائر بالمدية تابعة للإدارة للاتصالات بالجزائر العاصمة D.O.T و تنقسم المديرية إلى :

أ- يرأس الهيكل التنظيمي:

- **المدير التنفيذي:** و له مساعدين لهم مكتب خاص إضافة إلى وجود مديريات فرعية
- **مساعد تنفيذي:** مكلف بتقديم ملفات و كل العمليات التي تحدث داخل المؤسسة و تقديمها إلى المدير التنفيذي
- **مصلحة النظافة والسلامة:**مهامها نظافة وسلامة المؤسسة

- **خلية الاتصالات**:مكلفة بتنمية وتحسين شبكة الاتصال

ب- **قسم الموارد البشرية**:مكلفة بكل عمليات مع العمال و تتفرع إلى:

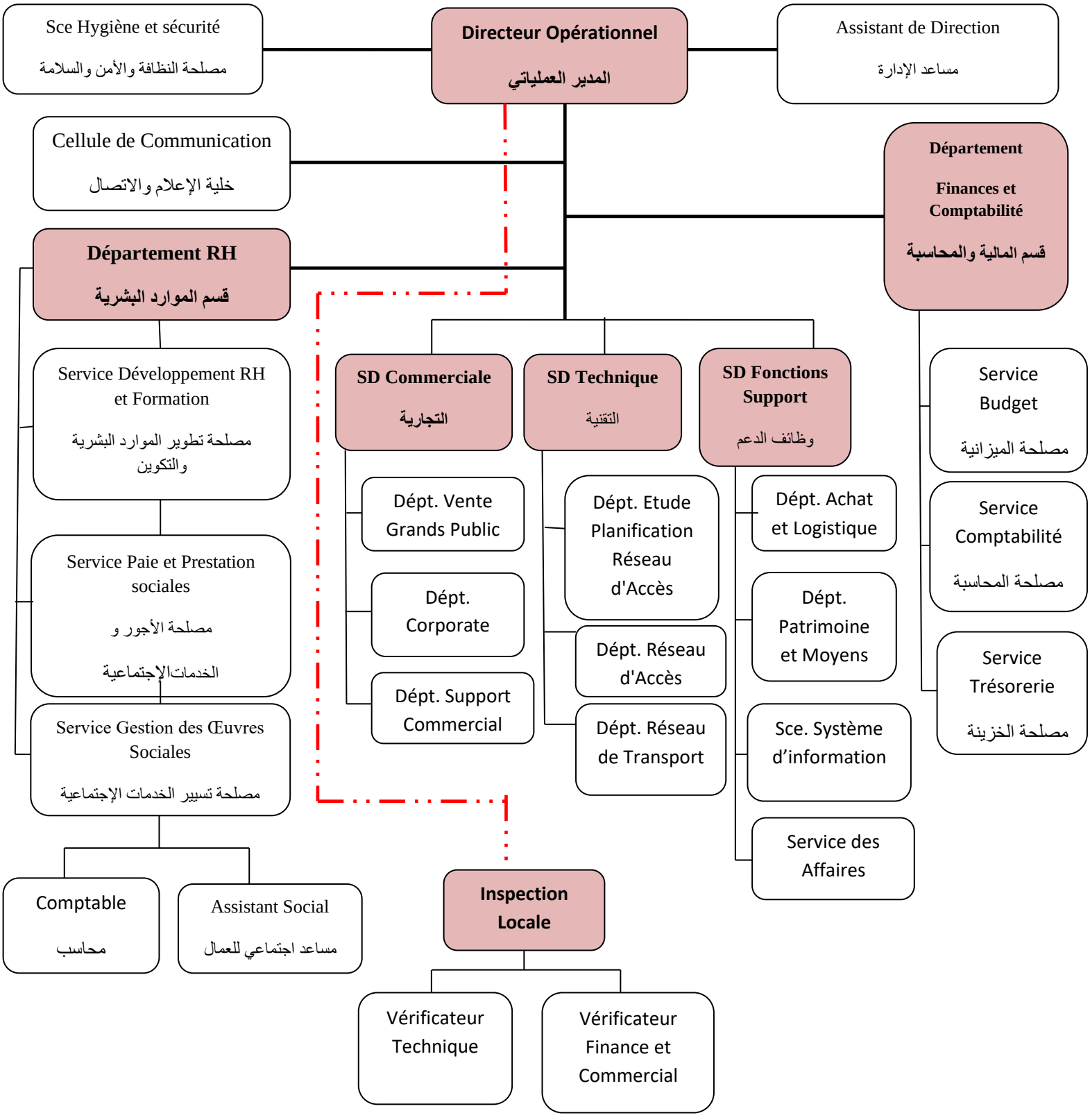
- **إدارة تطوير و تدريب و موارد بشرية**: مكلفة بتدريب وتكوين العمال
- **إدارة خدمة الرواتب و المزايا الاجتماعية** :مكلفة بعملية التوظيف
- **إدارة الأعمال الاجتماعية**: مكلفة بمراقبة العمال خلال مسارهم المهني

ت- **قسم المالية و المحاسبة**: و تتضمن المصالح التالية:

- **قسم الميزانية**: تتمثل مهامها في تقديم التقديرات عن مشاريع ربط شبكات الإتصال، حيث تهتم بإعداد ميزانية المؤسسة.
- **قسم المحاسبة**: تتمثل مهامها في إعداد التقارير حول الوضعية المالية من خلال متابعة المصاريف و الإيرادات، تسوية وضعية الخزينة أسبوعيا، إعداد الميزانية و جدول حسابات النتائج، مسك الوثائق والدفاتر المحاسبية القانونية وتسجيل مختلف العمليات وفقا للمخطط المحاسبي الجديد.
- **قسم الخزينة**: تتمثل مهامها في ضمان معالجة جميع العمليات الخاصة بالخزينة، وكذا تمويل أنشطة المؤسسة و الاستعمال.[1]

[1] معلومات مقدمة من طرف المؤسسة

الشكل رقم(10) الهيكل التنظيمي للمديرية العملية للاتصالات لولاية المدية:



المصدر: من إعداد الطالبتين استنادا من الملحق رقم 01

المطلب الثالث: تطبيق النظام المحاسبي المعتمد

حيث تعتمد مؤسسة اتصالات الجزائر بالمدية على 3 برامج أهمه**ORACLE**،**NGBSS**، **HR**،

حيث يعتبر كل من**HR**و**NGBSS**مدخلات لبرنامج **ORACLE**

1-نظام HR :

سنتناول التعريف بهذا النظام و ماهي مجالات استعماله.

1) تعريف هذا النظام :

كلمة HR هي اختصار ل **Human Resource** يقصد به الدخول إلى الموارد البشرية، وهو نظام عالمي شهير أنتج سنة 2003 من طرف شركة **IBM** الأمريكية الرائدة في صناعة الأجهزة والبرمجيات الإلكترونية و هو نظام يختص بتسيير الموارد البشرية وتتهافت عليه كبريات الشركات العالميةو المؤسسات، ويتميز هذا النظام بقدرته وبحكمه الكبيرفي تسيير الموارد البشرية، وبدأ استعماله من طرف اتصالات الجزائر في 01 نوفمبر 2004حيث يتم فيه تسجيل كل العمليات التي تتعلق بالعمال من رواتب واقتطاعات ومنح وعطل .....إلخ.

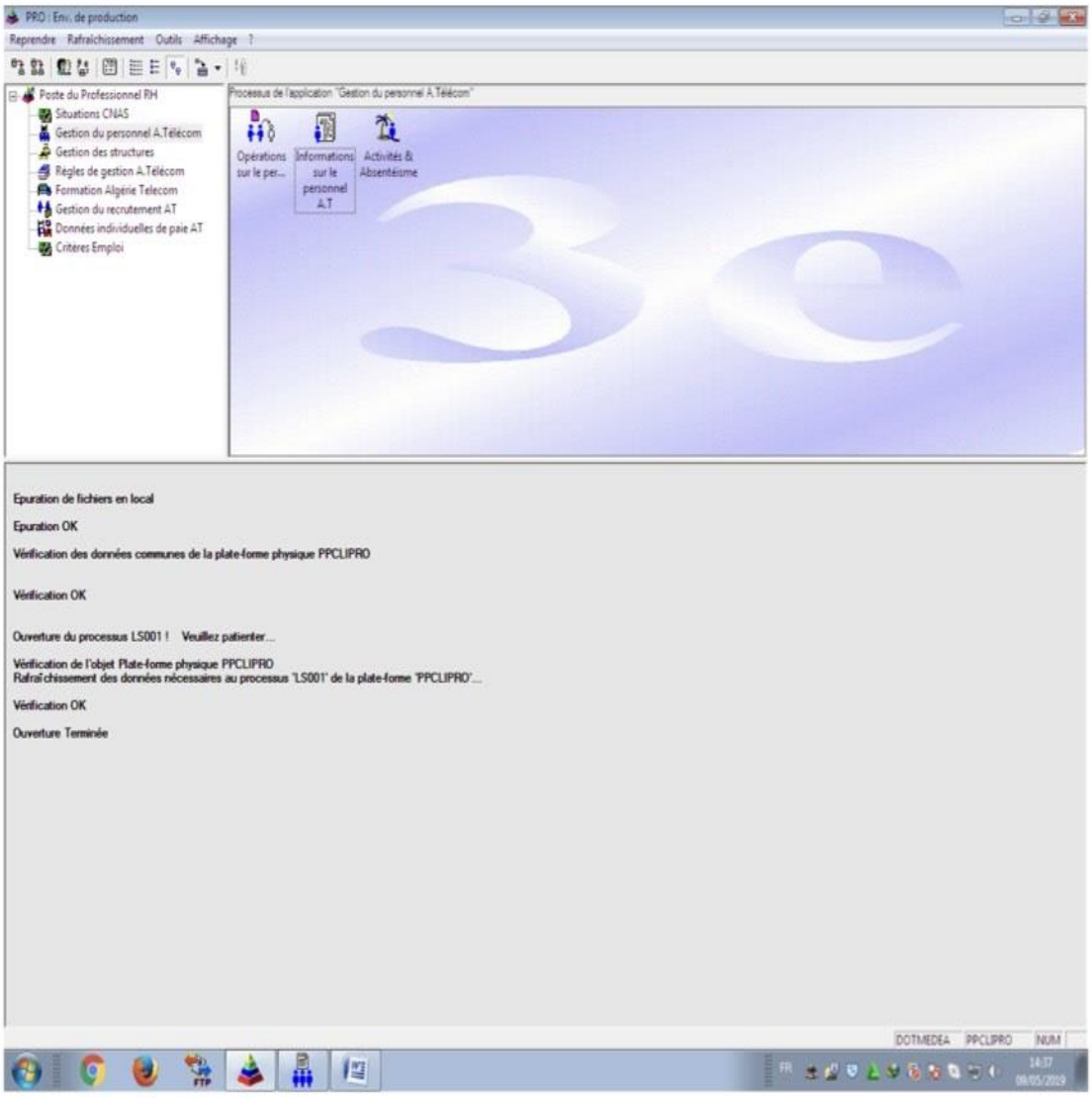
- **مجال استعماله في المديرية العملية بالمدية:**

تستعمله المديرية العملية بالمدية في تسيير مواردها البشرية وتتمثل آلية عمله في :

- إدارة الأجور.

- تسيير الوظائف و المناصب.
- التوظيف وتسيير العمال.[1]

الشكل رقم (11) : الواجهة الرئيسية لنظام "HR"



المصدر: مقدم من طرف المؤسسة

[1] معلومات مقدمة من طرف المؤسسة بتصرف الطالبتين

الجدول رقم(01) : مثال تطبيقي لكشف الراتب

Bulletin de paie
Mois de : **

N Employeur :

Imputation :

Date d'entrée : **Matricule :**

Situation familiale : **Nom et prénom :** ****
Catégorie :
Fonction :

Rubriques	Désignation	Taux	Gains	Retenues
1	SALAIR DE BASSE		**84700.00**	
	IEP		**22425.00**	
2	ICR		**21175.00**	
3	Panier		**8800.00**	
4	Transport		**2800.00**	
5	Prime de responsable		**10000.00**	
	Echelond'avancement		**9900.00**	
	Ind.COPEO		**6500.00**	
7	S.S			**13788.00**
.	IRG			**35203.00**
8	Ind. COPEO			****
10	Ret. prêt soc AT			****
11	Mutuelle			**1532.00**
Assiette de cotisations sociales **153200.00**	**Salaire imposable** **146012.00**	**Gains** **166300.00**		**Retenues** **50523.00**
Assurances sociales(Suivi annuel de l'assiette) **459600.00**	**N Compte** ****	**NET A PAYER** **115777.00**		

المصدر: تم ملؤه من طرف الطالبتين استنادا من الملحق رقم02

الجدول رقم(02) : التسجيل المحاسبي

comptecrédit	compte débite		montant crédit	montant débit
181888000		**COMPTE INTER LAISSON**	**215291.00**	
	4422100000	**IRG**		**35203.00**
	4315100000	**S.S**		**13788.00**
	6312460000	**Nuisance**		*****
	6370210000	**Pré-salaire**		**6500.00**
	6312590000	**Salaire unique**		*****
	6312560000	**Transport**		**2800.00**
	6312520000	**Prime de responsab**		**10000.00**
	6312550000	**Panier**		**8800.00**
	6318001000	**Echelon d'avancem**		**9900.00**
	6312420000	**ICR**		**21175.00**
	6312410000	**IEP**		**22425.00**
	6310200000	**Salaire de base HR INTERFACE**		**84700.00**

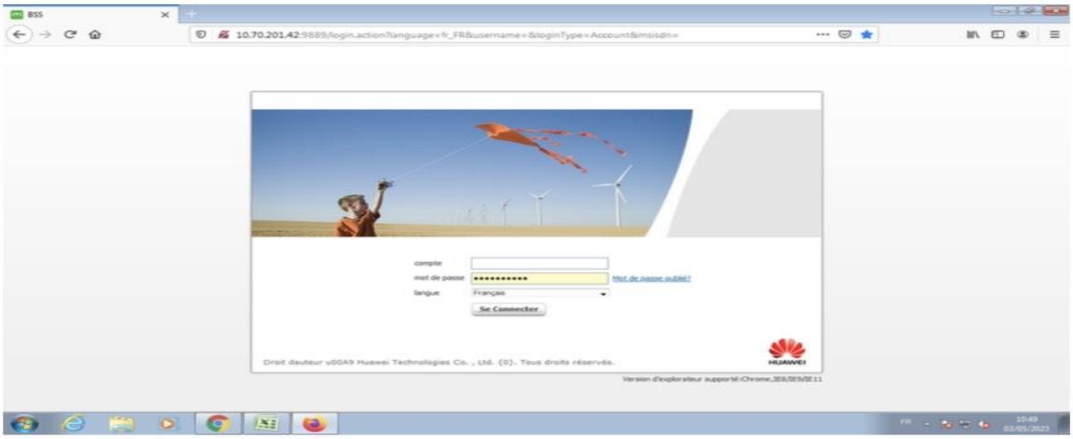
المصدر: تم ملؤه من طرف الطالبتين استنادا من الملحق رقم 03

2-نظام NGBSS :

كلمة **NGBSS** هي اختصار ل **New Génération Business Support System** ويقصد به نظام دعم الأعمال للجيل الجديد، ودعم الفواتير مكون من مجموعة من الأنشطة الوظيفية التي تحدد الأعمال التجارية لمجمع اتصالات الجزائر، والتي يتم إضافتها بواسطة نظام الخدمة التشغيلية **(OSS)Operating Service System**الخاص به، هذا النظام جاء بهدف تجميع كل الأنظمة المستعملة سابقا ووضعها في واجهة واحدة لضمان أحسن خدمة للزبائن في وقت قياسي، وبدأ استعمال هذا النظام من

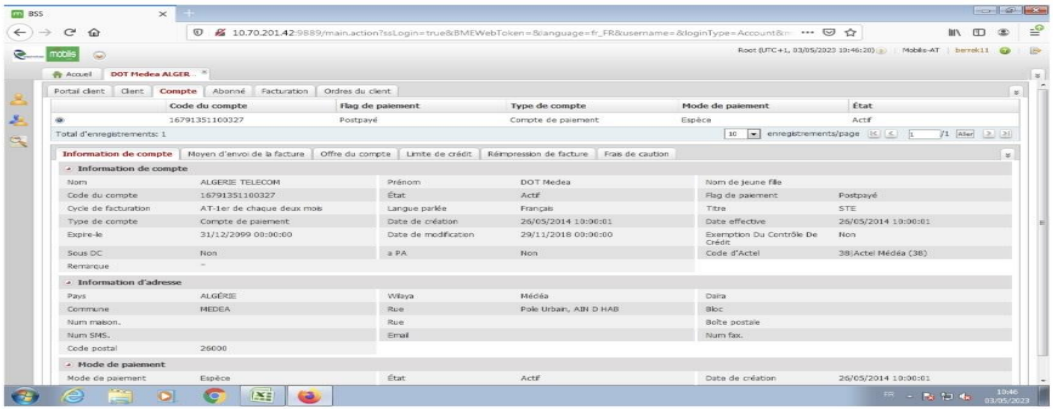
طرف اتصالات الجزائر في 01 ديسمبر 2018، وهو عبارة عن برنامج يتم تسجيل فيه كل العمليات التي تكون بين المؤسسة والزبائن حيث يعتبر منصة تسجل فيها عمليات بيع الخدمات مثل الهاتف والإنترنت وخطوط الهاتف ....الخ بالإضافة غلى التبليغ عن شكاوي الزبائن وإرسالها للمصلحة التقنية.[1]

الشكل رقم(12): واجهة رئيسية لنظام NGBSS



المصدر: مقدم من طرف المؤسسة

الشكل(13): مدخل وقائمة اختيارات لنظام NGBSS



المصدر: مقدم من طرف المؤسسة

[1] معلومات مقدمة من طرف المؤسسة بتصرف الطالبتين

3-نظامORACLE :

سنتناول التعريف بهذا النظام و مجال استعماله في المديرية العملية.

1) تعريف نظام ORACLE:

كلمة **ORACLE** هي اسم شركة مختصة في تقنية المعلومات **Oracle corporation** وتعتبر واحدة من أضخم وأهم شركات تقنية المعلومات بشكل عام وقواعد البيانات بشكل خاص في العالم تأسست في الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1977 على يد "لاري اليسون" وهي منتشرة في معظم دول العالم فلديها عدد من المراكز الخدمة للعملاء في أكثر من 145 دولة ينقسم إلى قسمين:

- **Oracle Développer** : هذا القسم مخصص للأفراد التي تصمم النظام المنشأ وفق متطلبات العملاء أو المؤسسات ومجال استعماله وبعد إختباره يقدم للقسم الثاني.
- **Oracle Administration** : هذا القسم مخصص للعملاء أو المؤسسات المستعملة له ومن هنا يبدأ التعامل مع قواعد البيانات المصممة والمنشأة بواسطة Oracle **Développer**وهذا هو القسم التي تستعمله اتصالات الجزائر بالمدية محل دراستنا منذ 02أفريل 2011.

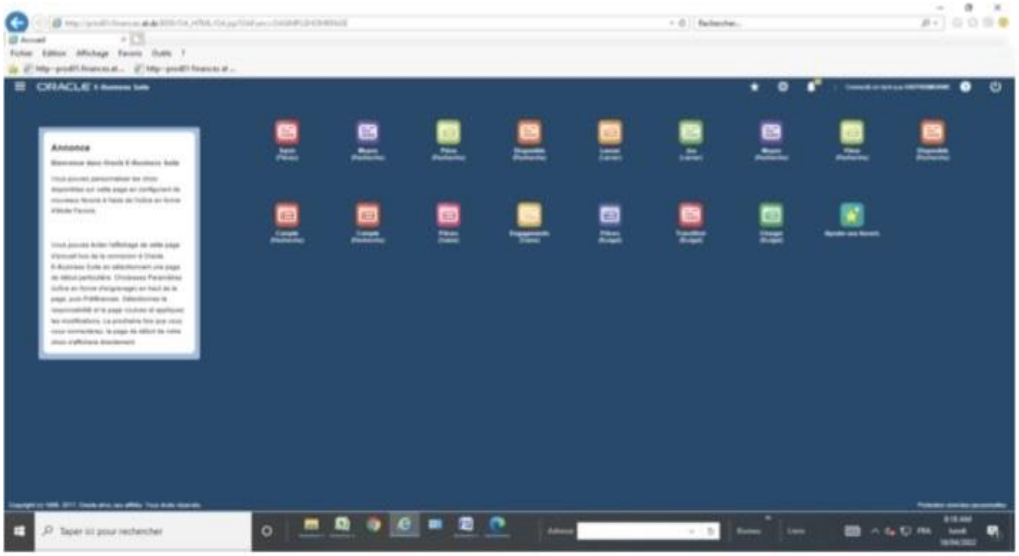
2) مجال استعماله في المديرية العملية بالمدية:[1]

[1] معلومات مقدمة من طرف المؤسسة

يعتبر هذا النظام العمود الفقري في المديرية إذ يستعمل في مجالات المالية و المحاسبة وتسيير المخزونات و يستعمل أيضا في الاستثمارات وحتى تسيير ممتلكات المؤسسة وفق نوافذ مختلفة لكل واحد حسب اختصاصه وهي:

- **قسم المالية والمحاسبة:** يستعمل في مجال تسجيل العمليات المحاسبية وتحليل الأرصدة وإعداد القوائم المالية والمحاسبية وكذلك إعداد القوائم الجبائية.
- **قسم الممتلكات والوسائل :** يستعمل في مجال تسير الممتلكات وعملية الجرد المادي الدوري و السنوي وكذلك تسجيل عمليات البيع بالمزاد العلني.
- **قسم المشتريات والإمداد:** يستعمل في مجال إنشاء وصل الطلب « **Bon de commande**»لعملية الشراء أو للمشاريع التقنية البيانات الجديدة والتهيئات.....الخ و كذلك في مجال تسيير المخزونات.
- **باقي الأقسام و المصالح :** فهي تستعمله في أمرين اثنين، أولهما طلب أي مستلزمات من المخزن و عند تعذر توفرها تقوم بطلب الموافقة من رئيس قسم المالية والمحاسبة والمدير لشراء السلع المطلوبة، أما الأمر الثاني هو طلب الموافقة من السابقين الذكر لبداية مختلف المشاريع الاستثمارية.

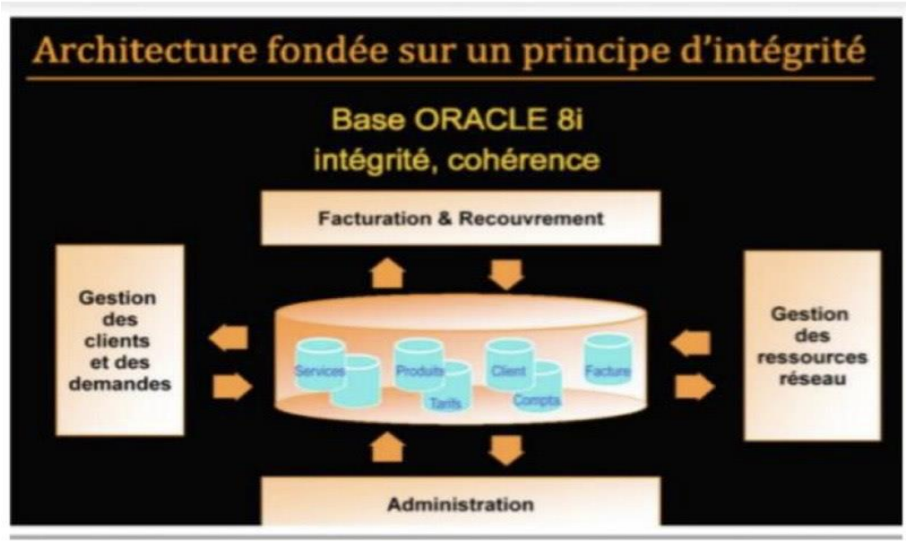
الشكل (14): واجهة الرئيسية لنظام Oracle



المصدر: مقدم من طرف المؤسسة

3) تصميم نظام ORACLE ومسار معلومات فيه

الشكل رقم (15) : تصميم نظام أوراكلORACLE

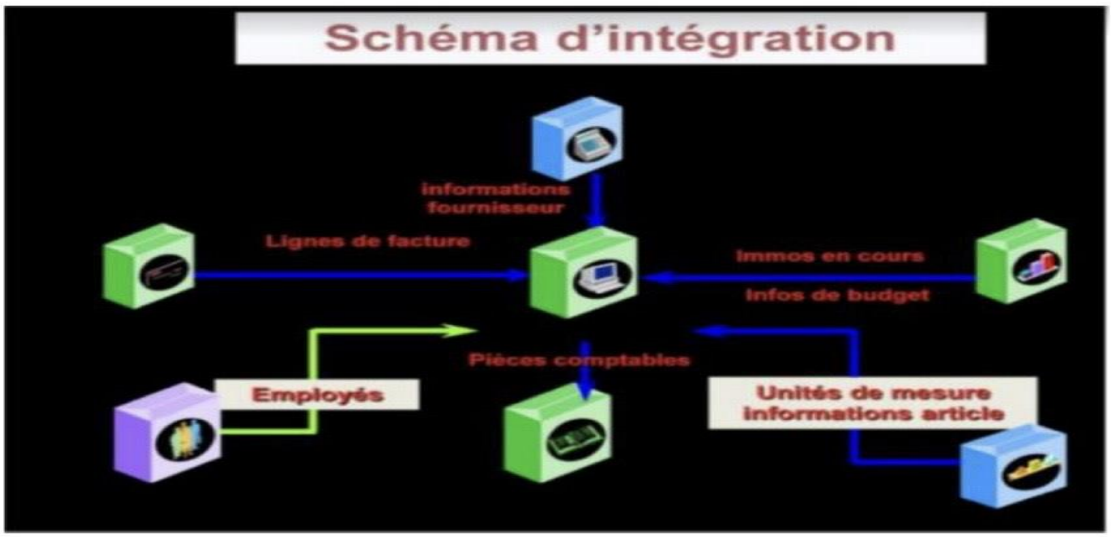


المصدر: مقدم من طرف المؤسسة

يوضح الشكل أعلاه قاعدة البيانات أوراكل وهي مصب لمختلف التعاملات التي تقوم بها الشركة، مجلس الإدارة بحاجة لمعرفة كل المعاملات التي تقوم بها المديريات الفرعية فتطلب معلومة من نظام أوراكل "كالفاتورة،المنتوج،الزبون،المورد،أسعار الخدمات".

تصميم نظام أوراكل ومسار المعلومة فيه في هذا العنصر نوضح تصميم برنامج أوراكل من الشركة الأم ومدخلات ومخرجات هذا النظام[1]

الشكل رقم (16): برنامج أوراكل المالي



المصدر: مقدم من طرف المؤسسة

يفسر الشكل أعلاه تصميم نظام أوراكل حيث نجد كأساس أوراكل للمحاسبة العامة **LEDDGERGENERAL ORACLE**وهو القاعدة الرئيسية لأوراكل ثم تتفرع منه مجموعة من البرامج الفرعية.

[1]معلومات مقدمة من طرف المؤسسة بتصرف الطالبتين

المبحث الثاني: دراسة جودة النظام المحاسبي في مؤسسة اتصالات الجزائر

سيتم في هذا المبحث دراسة جودة النظام المحاسبي المعتمد داخل المؤسسة، من خلال وصف خصائصه و مدى فعاليته في توفير معلومات مالية دقيقة و موثوقة، مع إبراز دوره في دعم و تحسين القرارات المالية داخل المؤسسة.

المطلب الأول: وصف النظام المحاسبي المعتمد

نظام Oracle ERP تخطيط موارد المؤسسة هو نظام متكامل لإدارة العمليات التجارية يهدف إلى توحيد وأتمتة مختلف الوظائف داخل المؤسسة، مثل المالية، الموارد البشرية، المشتريات، وسلسلة التوريد. يوفر هذا النظام حلولًا تساعد الشركات على تحسين الكفاءة، خفض التكاليف، وتعزيز اتخاذ القرارات من خلال البيانات في الوقت الفعلي.
يقدم أوراكل ERP حلولًا مرنة تتوفر بصيغتين رئيسيتين:
الإصدار المحلي :(On-Premise) يتم تثبيته داخل بيئة تكنولوجيا المعلومات الخاصة بالمؤسسة.

الإصدار السحابي :(Oracle ERP Cloud) يعتمد على التخزين السحابي ويوفر مرونة أكبر وتحديثات تلقائية.

المجالات الرئيسية لنظامOracle ERP

1. الإدارة المالية

- المحاسبة العامة والتقارير المالية
- إدارة التدفقات النقدية والميزانيات
- تتبع الأصول الثابتة وإدارة المخاطر

2. إدارة المشتريات والموردين

- عمليات الشراء وإدارة التوريد
- تتبع العقود والفواتير
- الدفع الإلكتروني وتحليل التكاليف

3. إدارة سلسلة التوريد(SCM)

- إدارة المخزون والمستودعات
- تتبع الطلبات والتوزيع
- تخطيط الإنتاج وتحسين العمليات اللوجستية

4. إدارة الموارد البشرية(HCM – Human Capital Management)

- التوظيف وإدارة شؤون الموظفين
- الرواتب والمزايا
- التدريب وتطوير المهارات

5. إدارة الإنتاج والتصنيع

- تخطيط الإنتاج وإدارة الجودة
- إدارة عمليات التصنيع والتكاليف
- تتبع مراحل الإنتاج وتحسين الكفاءة

6. إدارة المشاريع

- تخطيط المشاريع وتوزيع الموارد

- مراقبة الميزانيات والجداول الزمنية
- أدوات تعاون وتحليل الأداء

7. تحليلات البيانات والذكاء الاصطناعي

- لوحات المعلومات وتقارير الأداء
- التحليل التنبئي واتخاذ القرارات المبنية على البيانات
- أتمتة العمليات باستخدام الذكاء الاصطناعي[1]

❖ **دراسة تطبيقة لبرنامج اوراكل ومكوناته:**

حيث يشمل هذا النظام جمع وتصنيف وتلخيص البيانات ومن ثم معالجتها وتحويلها إلى معلومات أولية بعد ذلك نقلها إلى مصلحة المحاسبة والمالية من اجل المعالجة النهائية لها.

✓ **مكونات نظام اوراكل يجب معرفة أولا مراحل سير المشاريع في اتصالات الجزائر وكيفية تسجيلها على برنامج أوراكل:**

تخضع شركة اتصالات الجزائرفي توزيع مشاريعها الاستثمارية الى مبدأ قانون الصفقات العمومية حيث كل مشاريعها تخضع لمبدأ المنافسة بين المترشحين ومن ثم اختيار احسن عرض وفقا لدفتر الشروط ولمعرفة طريقة العمل بنظام أوراكل وجب علينا أخذ مثال تطبيقي في المؤسسة وذلك بتتبع مراحل سير من البداية إلى النهاية.

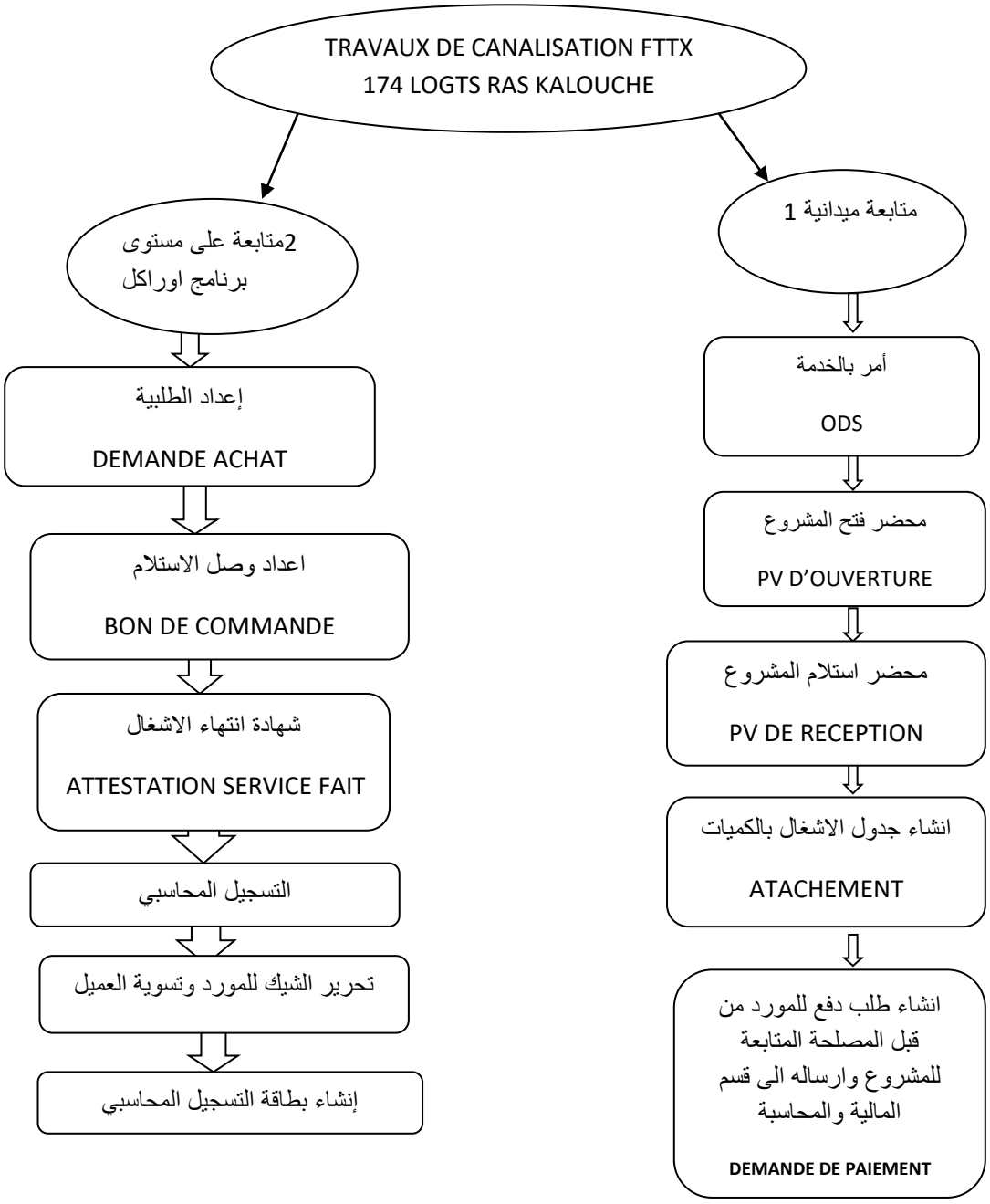
- مرحلة الاعلان بالمناقصة.
- مرحلة فتح الاظرفة.
- مرحلة التقييم التقني والمالي للعروض.
- مرحلة اختيار احسن عرض.
- مرحلة ابرام العقد.

[1]معلومات مقدمة من طرف المؤسسة

وبعد ابرام اتفاقية بين شركة اتصالات الجزائر والمتعامل الاقتصادي (المورد) يتم تتبع مراحل هذا المشروع من خلال تسجيله على البرنامج وكذا المتابعة الميدانية كما يوضحه الشكل التالي:[1]

الشكل (17): مراحل سير المشروع على البرنامج

[1] معلومات مقدمة من طرف المؤسسة بتصرف الطالبتين

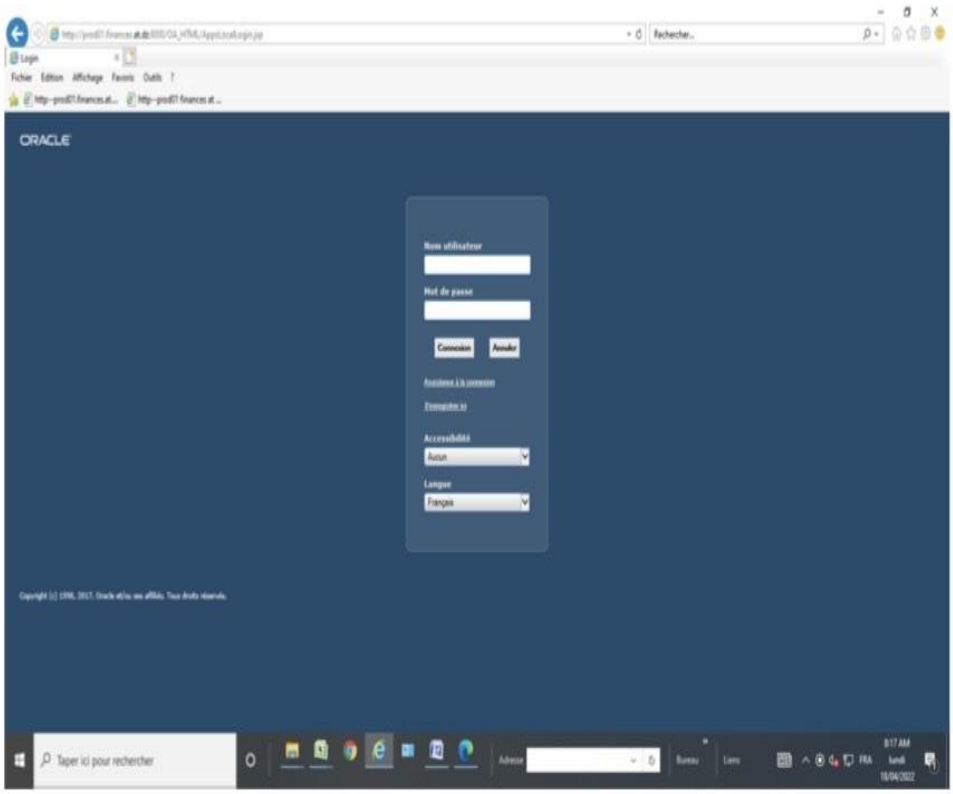


المصدر: مقدم من طرف المؤسسة

- **طريقة العمل على برنامج اوراكل**

يتم الدخول لبرنامج اوراكل عن طريق رقم سري خاص بكل مسؤول على مستوى المديرية .

الشكل(18):شكل يوضح كيفية دخول للبرنامج عن طريق رقم سري



المصدر: مقدم من طرف المؤسسة

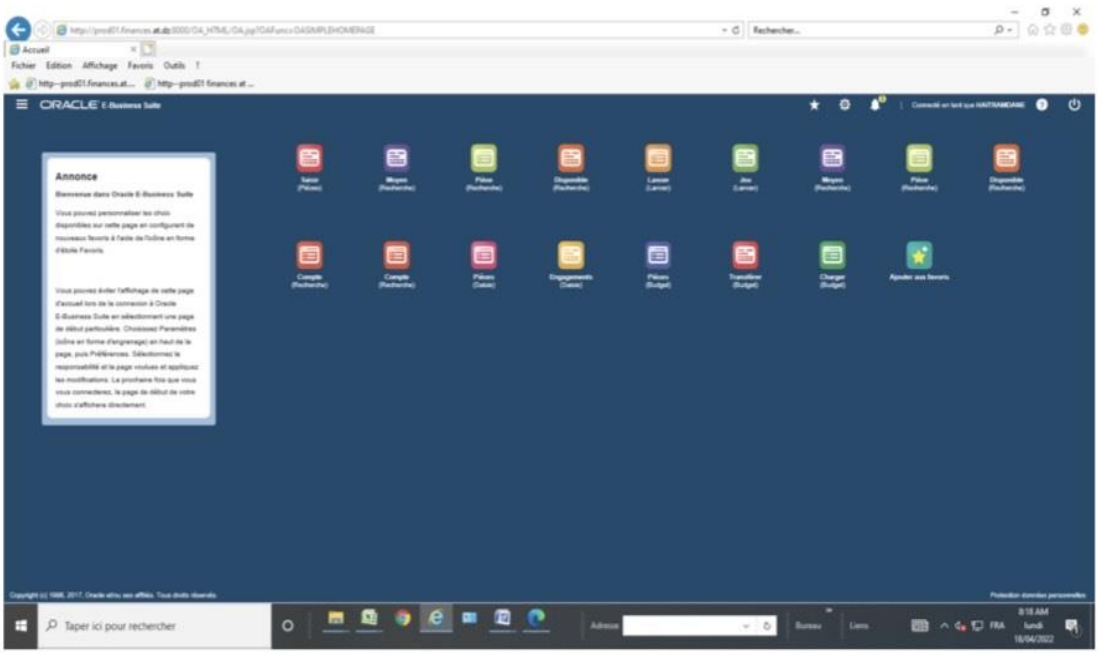
بعد هذه المرحلة تظهر لنا قائمة الاختيار.

الشكل(19) : يمثل قائمة الاختيارات عند دخول برنامج

APROBA AP	المحاسبة المستحقة الدفع
CONSULT _ TRANSACT-GL	دفتر الاستاد
SAISIE_REG _AP	عملية تسوية المستحقات
LANCER TRAITEMENT AP	demande achat bon de commande attestation service fait
LANCER TRAITEMENT	القوائم المالية الميزانية جدول حسابات النتائج
DEMANDEUR	creation demande dachat bon de commande service fiat

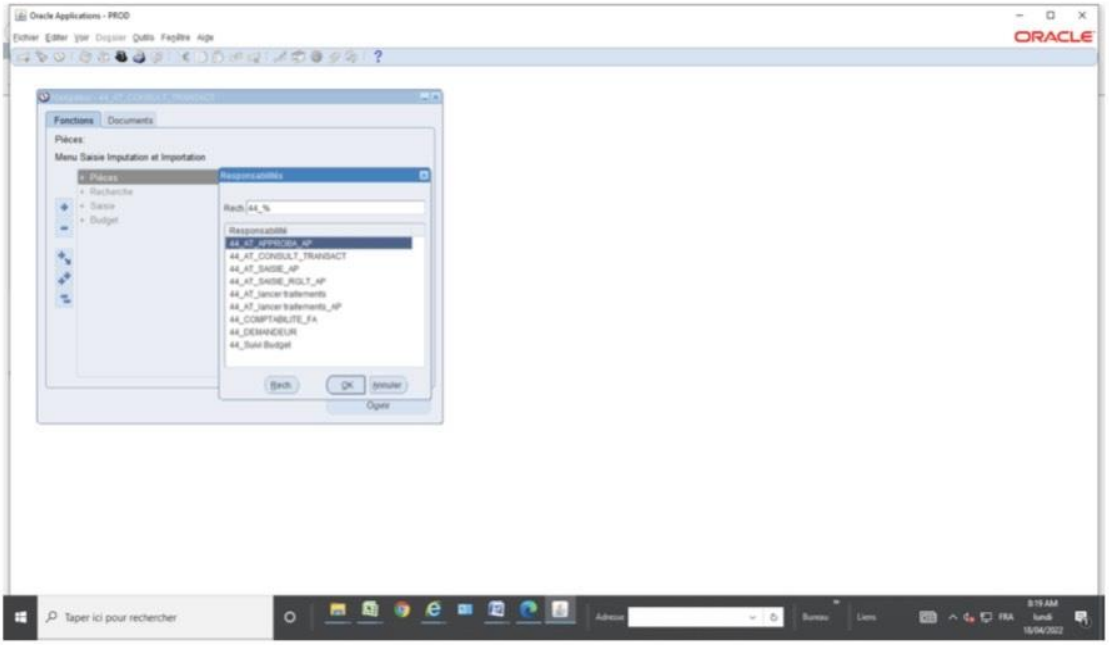
المصدر: مقدم من طرف المؤسسة

الشكل(20) : قائمة برنامج Oracle



المصدر: مقدم من طرف المؤسسة

الشكل(21): قائمة اختيارات برنامج Oracle



المصدر: مقدم من طرف المؤسسة

1) Demandeur:

يتم إعداد فيه الطلبيات ووصل الاستلام و شهادة استلام المشروع Attestation service BON de commande–Demande D'ACHAT.FAIT–

حيث يتم ذالك وفقا للنموذج التالي :

شكل(22): نموذجDemandeD'ACHAT

مكونات النظام	المدخلات	المعالجة	المخرجات
لإعداد الطلبية يتطلب DEMANDE D'ACHAT	المبلغ التقديري للمشروع	يتم تصنيف المعلومات المقدمة كمدخلات وفقا لما هو مبرمج عليه النظام انظر الشكل	تسجيل الطلبية في البرنامج مع امكانية استخراجها والتي تكون مرقمة ترقيما تسلسليا انظر الشكل

المصدر: مقدم من طرف المؤسسة

الشكل(23) : الطلبية demande d'achat



المصدر: مقدم من طرف المؤسسة

2) BON de commande :

الشكل(24): يمثل نموذجBON de commande



المصدر: مقدم من طرف المؤسسة

الشكل(25): نظام المعلومات المحاسبي Oracle قسم المالية و المحاسبة

ALGERIE TELECOM-GROUPE
EPE/SPA au capital de 115 000 000 000.00 DA RC 02 B 18 083

Direction Opérationnelle Médéa
Département : TECHNIQUE
Tél : ... .
Fax : ... .

Nom : .....
Adresse : .....
Tél/Fax : .....

Bon de commande manuel N° : .....

Description : **Réalisation d'infrastructures d'accueil pose et raccordement de câble à fibres optiques de la liaison : .....**

Facture pro-forma N° : NS

Facture en quatre (04) exemplaires (mentionnant le N° de commande ci-dessus)

N° Ordre	Désignation	UM	Qté	Prix Unitaire HT	TVA	Montant (HT)
	Réalisation d'infrastructures d'accueil pose et					

المصدر: مقدم من طرف المؤسسة

3) Attestatin service fiat:

الشكل(26): يمثل نموذج Attestatin service fiat

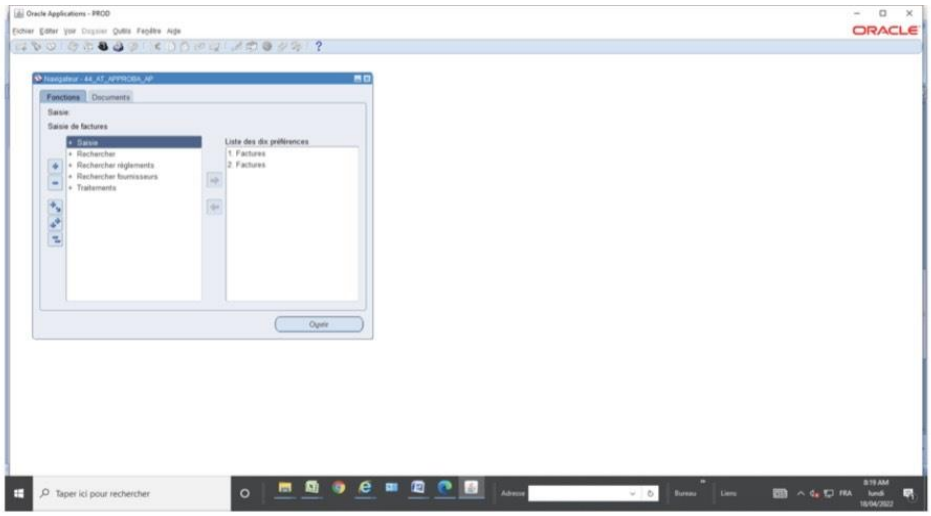


المصدر: مقدم من طرف المؤسسة

4) APROBA:

يتم تسجيل فيه كل العمليات التي تقوم بها المؤسسة والتي تكون بين المورد و الهيئات التي تقدم الخدمات للمؤسسة والتي ينتج عنها مخرجات مالية

الشكل(27) :يوضح في حالة تسجيل عملية محاسبية



المصدر: مقدم من طرف المؤسسة

نبدأ بادخال البيانات.

الشكل(28): يوضح نموذج المرحلة الأخيرة في مرحلة التسجيل المحاسبي



المصدر: مقدم من طرف المؤسسة

الجدول رقم(03): يوضح محاسبة الملفات

	مدخلات APROBA AP										
GENERALE دائن credit	Numéro de pièce justificative	Type	Numéro de commande	Fournisseur	N° Fournisseur	Compte fournisseur	Journal	Date de la facture	Numéro de la facture	Montant de la facture	Description
	يظهر اوتوماتيكيا بعد المصادقة النهاية لتسجيل العملية	نوع المشروع استمار- خدمات- مشتريات على الحساب....الخ	رقم وصل الاستلام المنجز مسبقا	بمجرد ادراج رقم وصل الاستلام يظهر اسم صاحب المشروع	بمجرد ادراج رقم وصل الاستلام يظهر رقم صاحب المشروع	ادراج رقم الحساب 404-402-401	ادراج اليومية مشتريات- خدمات- استثمار	تاريخ الفاتورة	رقم الفاتورة	مبلغ الفاتورة بكل الرسوم	بيان المشروع
LIGNEE 2 مدين debit	HT					ح/2او ح/3او ح/6					يظهر تلقائيا لانه ذكر سابقا
	TVA					ح/62/44561					يظهر تلقائيا لانه ذكر سابقا
	PR					ح/7588					يظهر تلقائيا لانه ذكر سابقا
	RG					ح/4017او4047					يظهر تلقائيا لانه ذكر سابقا

المصدر: مقدمة من طرف المؤسسة

الشكل (29): بطاقة التسجيل المحاسبي

Journal : **44_INVEST_DOT_MÉDÉA** Devise du Rglt : N-Pce : ... . Page : 1 /

Change

N- Facture **07 2021** Date Facture **03-JAN-2021** Date GL : **31-JAN-**

Cpt	DESCRIPTION Ligne	DEBIT Saisi	CREDIT Saisi	DEBIT COMPTABILISE	CREDIT COMPTABILISE	Cr	NRecep-Desc_Art-NCmd
40411000000	TRAVAUX DE CANALISATION FTTX 174 LOGTS RAS	.....	.....	.....	.....		
4456100000	TRAVAUX DE CANALISATION FTTX 174 LOGTS RAS	.....	.....		.....		
40470000	TRAVAUX DE CANALISATION FTTX 174 LOGTS RAS	.....	.....		.....		
	Total	.....	.....	.....	.....		
	Solde	**0.00**		**0.00**			

CREE Par

144 Comptable d'Algérie télécom

Date de CREATION

20-JAN-2021

Modifie par

Comptable d'Algérie télécom

Date Modification

20-AVR-2021

Class de Regalement : **EXPLOITATION**

Num Frs :..... Nom Fournisseur .....

DESCRIPTION Entete... .....

المصدر: مقدم من طرف المؤسسة

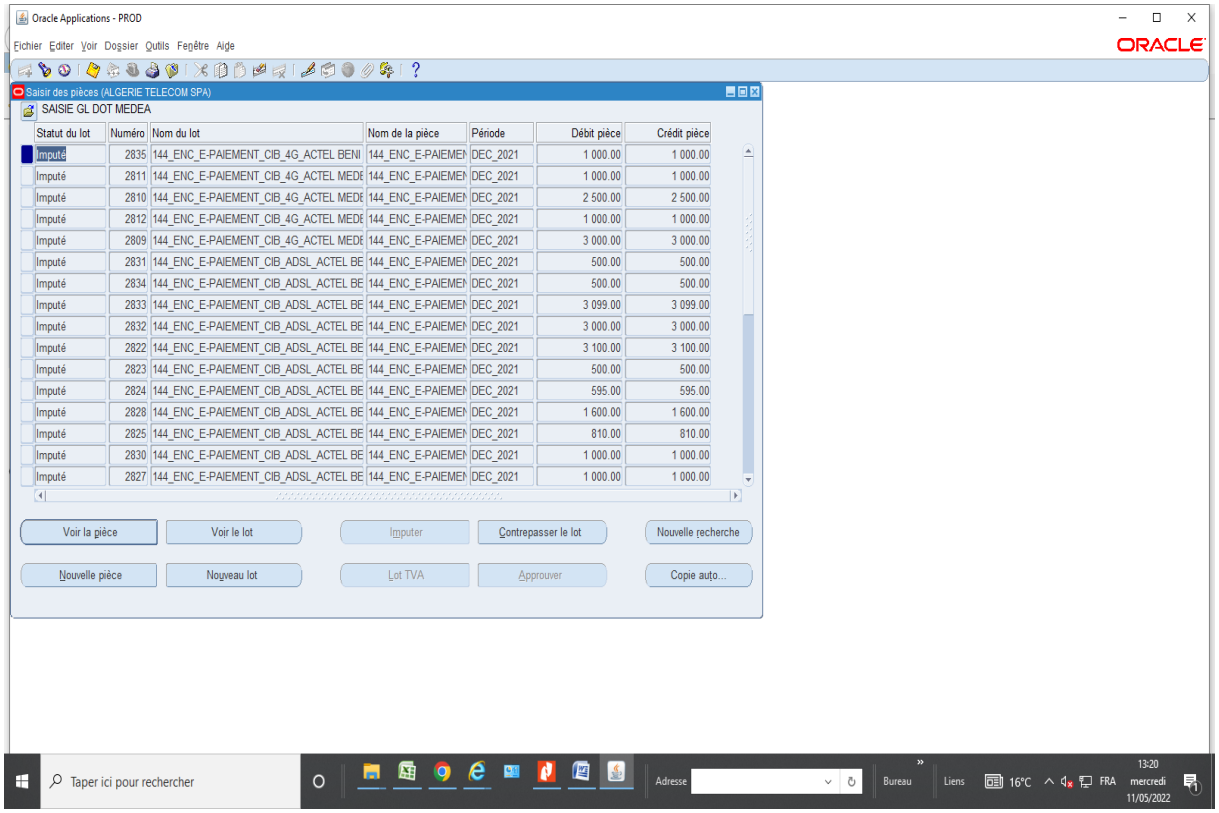
5) GL CONSULT:

يتم تسجيل فيه كل العمليات التي تكون بين المديرية العملياتية للولاية و المديرية العامة وبين الوكلات التجارية.

حيث في هذا الجانب يتم تحميل كافة العمليات التي قامت بها المؤسسة على مستوى **NGBSS , HR**

كما هو موضح في الشكل التالي حيث هذا التحميل يكون بمثابة قيود محاسبية يتم المصادقة عليها واعطاءها الصيغة المحاسبية النهائية من قبل المحاسب على مستوى المؤسسة.

الشكل(30):يوضح تسجيل كل العمليات التي تكون بين المديرية العملياتية للولاية والمديرية العامة و بين الوكلات التجارية



المصدر: مقدم من طرف المؤسسة

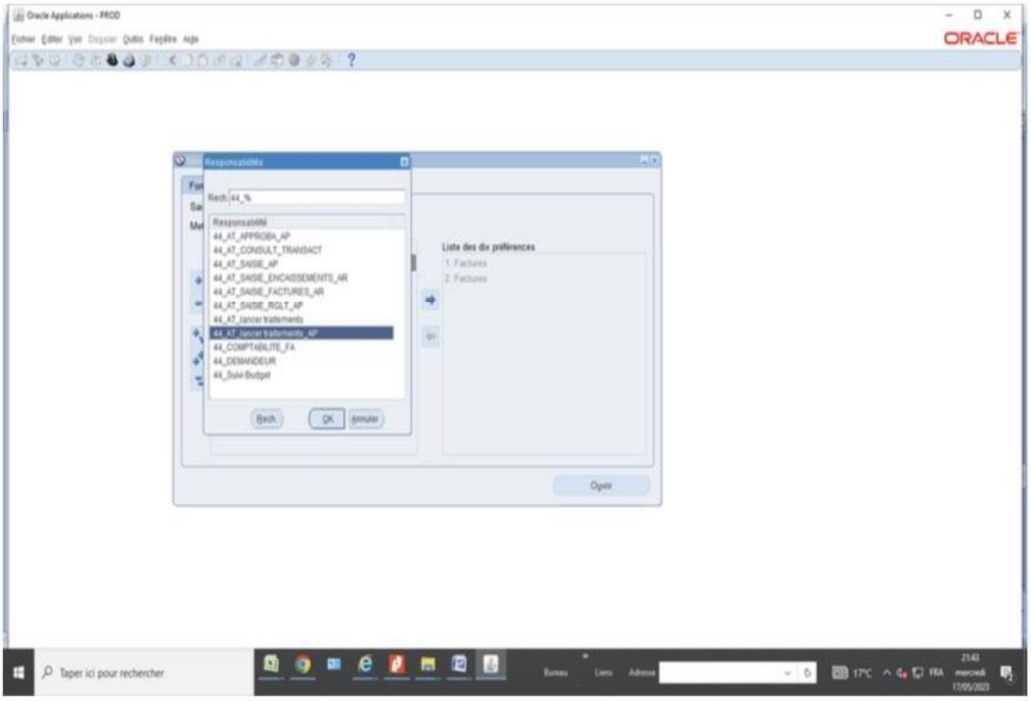
6) **Reglement**:يتم تسوية فيه كل العمليات التي تقوم بها المؤسسة والتي سجلت في ايقونة **AP-APROBA** وتكون هذه العملية من صلاحيات مسؤول الخزينةوهي مرحلة تأتي بعد التسجيل المحاسبي حيث يتم بها تسوية العميل عن طريق البنك.

7) **Lancer Traitement**: يتم فيه استخراج القوائم المالية (الميزانية-جدول حسابات النتائج-جدول تدفقات الخزينة-الميزانية العامة.....).

8) **Lancer Traitement AP**: في هذه الايقونة يتم استخراج بطاقة التسجيل المحاسبي وكذا استخراج أي معلومات متعلقة بالموردبن إضافة الى ذلك ارسال

بيانات محاسبية لمختلف المصالح أخرى بخصوص مايتعلق بالجرد المادي والمحاسبي.[1]

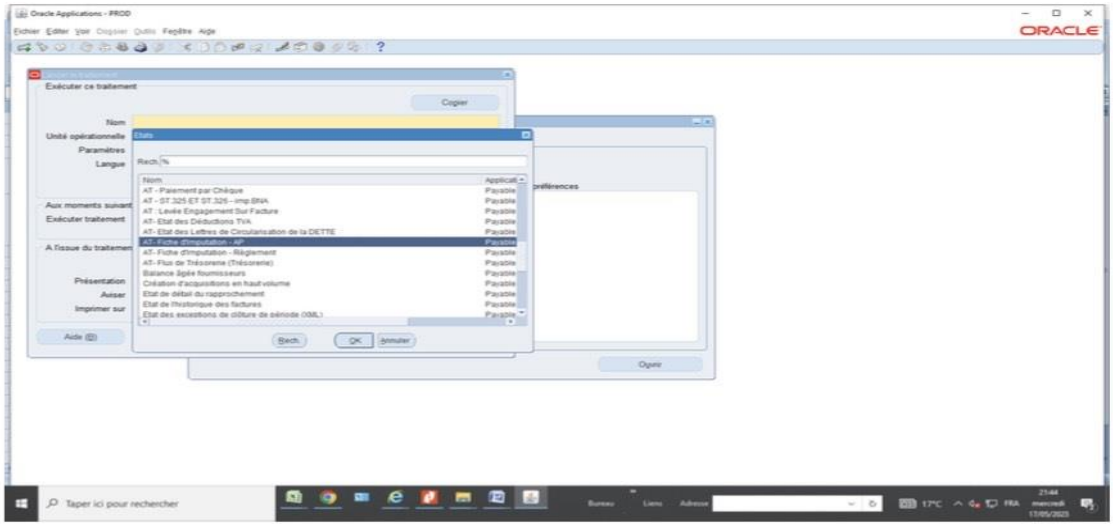
الشكل(31):يوضح كيفية ارسال بيانات محاسبية لمختلف المصالح أخرى بخصوص مايتعلق بالجرد المادي والمحاسبي



المصدر: مقدم من طرف المؤسسة

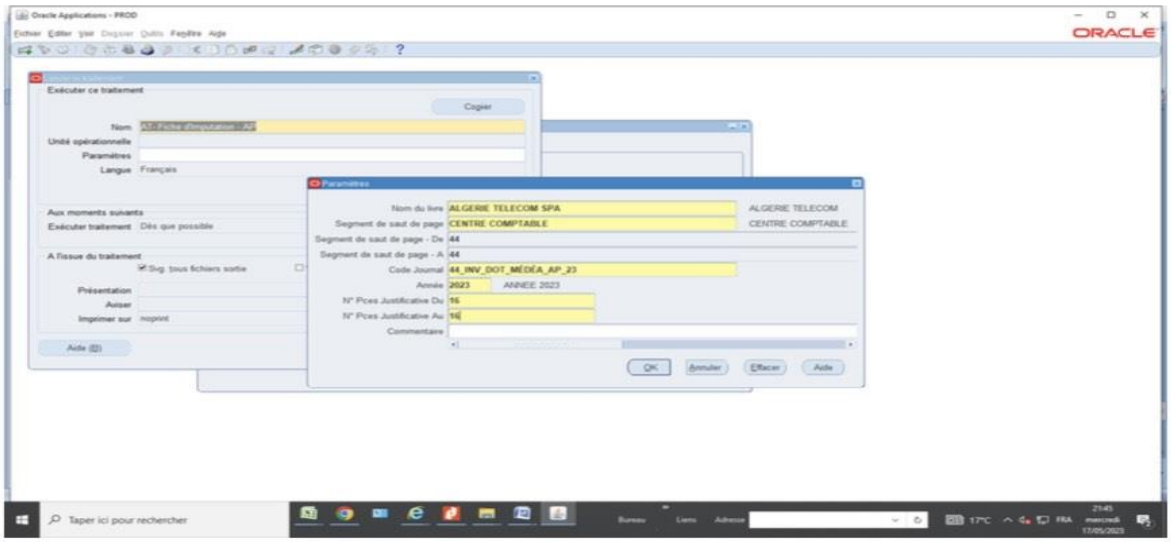
الشكل(32):يوضح مرحلة التي تلي الشكل 31

[1] معلومات مقدمة من طرف المؤسسة بتصرف الطالبتين



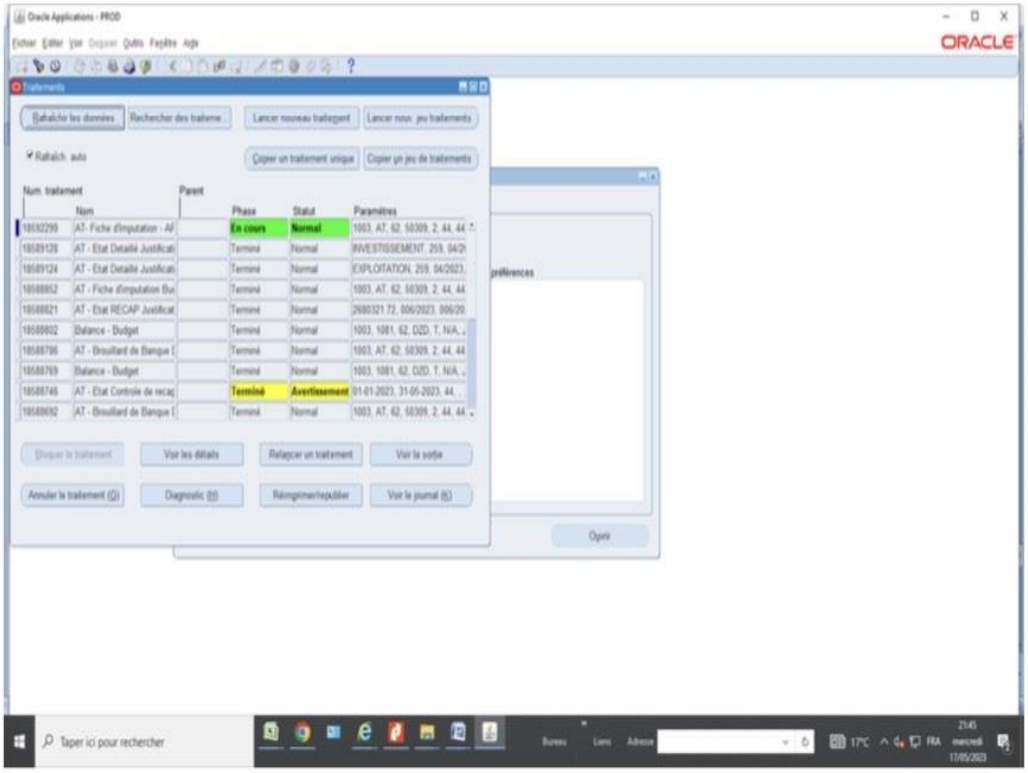
المصدر: مقدم من طرف المؤسسة

الشكل(33):يوضح مرحلة3 كيفية ارسال بيانات محاسبية لمختلف المصالح أخرى بخصوص مايتعلق بالجرد المادي والمحاسبة



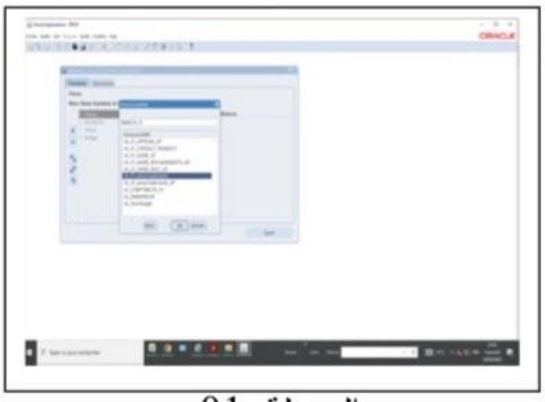
المصدر: مقدم من طرف المؤسسة

الشكل(34):يوضح مرحلة4 كيفية ارسال بيانات محاسبية لمختلف المصالح أخرى بخصوص مايتعلق بالجرد المادي والمحاسبي

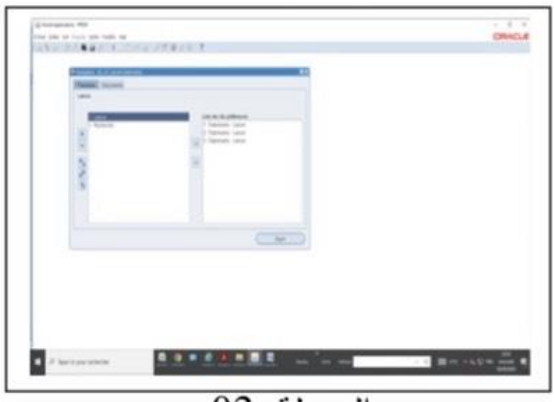


المصدر: مقدم من طرف المؤسسة

الشكل(35):مراحل إعداد الميزانية عن طريق نظامOracle



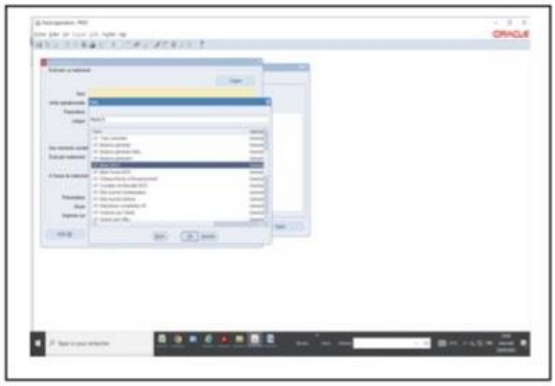
المرحلة-01-



المرحلة-02-



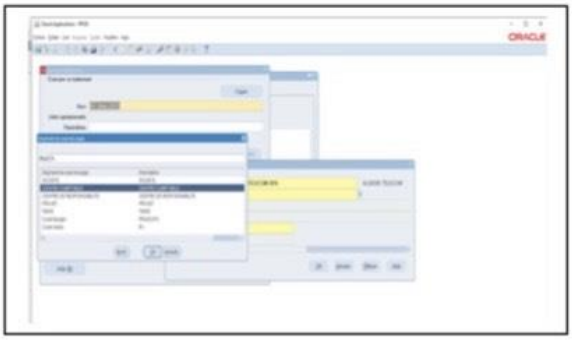
المرحلة-03-



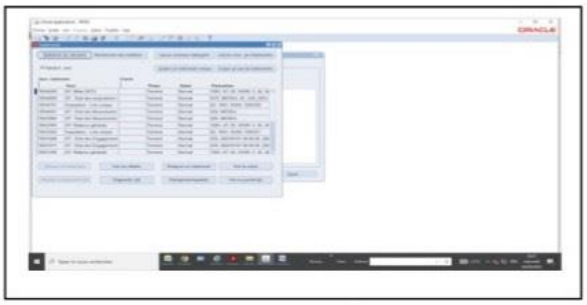
المرحلة-04-



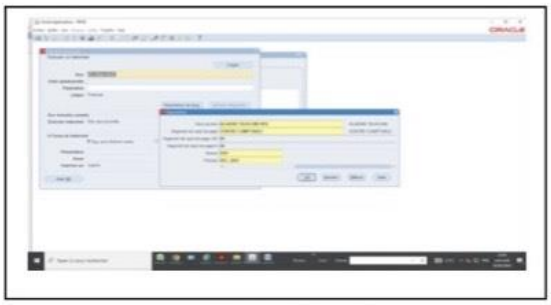
المرحلة-05-



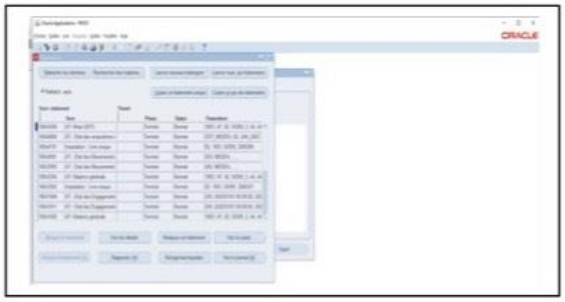
المرحلة-06-



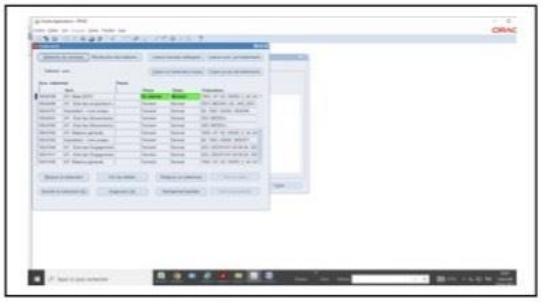
المرحلة-08-



المرحلة-07-



المرحلة-10-



المرحلة-09-

المصدر: مقدم من طرف المؤسسة

المطلب الثاني:تقييم جودة النظام المحاسبي

نظام Oracle تعتمد مؤسسة اتصالات الجزائر – المديرية العملياتية بالمدية – على نظام معلومات محاسبي حديث يتمثل أساسا في نظامOracle ، والذي يعد من أهم الأنظمة المعلوماتية المستعملة في مجال المحاسبة والمالية، حيث يساهم في تنظيم مختلف العمليات المحاسبية والمالية ومعالجتها بطريقة دقيقة وسريعة، مما يساعد المؤسسة على تحسين أدائها واتخاذ القرارات المالية المناسبة.

أولا: مزايا نظام Oracle بالمؤسسة

يتميز نظام Oracle بمجموعة من المزايا التي ساهمت في تحسين العمل داخل المؤسسة، ومن أهمها ما يلي:

1-السرعة في معالجة المعلومات يسمح النظام بتسجيل ومعالجة العمليات المحاسبية بسرعة كبيرة مقارنة بالطريقة التقليدية، مما يساعد على ربح الوقت وتسريع إنجاز الأعمال المحاسبية والمالية.

2-الدقة وتقليل الأخطاء يساهم النظام في التقليل من الأخطاء المحاسبية الناتجة عن المعالجة اليدوية، حيث تتم مختلف العمليات بشكل آلي ومنظم، الأمر الذي يضمن دقة المعلومات المحاسبية.

3-تسهيل استخراج التقارير والقوائم المالية يمكن نظام Oracle من استخراج مختلف القوائم والتقارير المالية مثل:

- **الميزانية.**
- **جدول حسابات النتائج**
- **جدول تدفقات الخزينة**
- **بطاقات التسجيل المحاسبي**

وذلك في وقت قصير وبدرجة عالية من الدقة.

4-تحسين عملية الرقابة والمتابعة

يساعد النظام في تتبع مختلف العمليات المالية والمحاسبية بداية من تسجيل الطلبية إلى غاية تسوية المدفوعات، مما يعزز الرقابة الداخلية داخل المؤسسة

5-المساعدة في اتخاذ القرارات المالية

يوفر النظام معلومات مالية دقيقة وحديثة تساعد المسؤولين على اتخاذ قرارات مالية سليمة تتعلق بالتسيير والميزانية والاستثمارات.

6-تنظيم العمل وتقسيم المهام

يسمح النظام بتوزيع الصلاحيات والمهام بين مختلف المصالح والأقسام، مما يقلل من تداخل الوظائف ويساعد على تحسين سير العمل داخل المؤسسة

7-ضمان حفظ وأمن المعلومات

يوفر نظام Oracle حماية للمعلومات والبيانات المحاسبية من خلال استعمال كلمات مرور وصلاحيات خاصة بكل مستخدم، مما يضمن سرية المعلومات والمحافظة عليها.

ثانيا: تقييم جودة النظام المحاسبي المعتمد

من خلال الدراسة التطبيقية بمؤسسة اتصالات الجزائر بالمدية، تبين أن النظام المحاسبي المعتمد يتمتع بدرجة جيدة من الجودة والكفاءة، ويتضح ذلك من خلال العناصر التالية:

1-جودة المعلومات المحاسبية:

يوفر النظام معلومات تتميز بالدقة والوضوح والسرعة، وهو ما يساعد الإدارة في الحصول على بيانات مالية موثوقة.

2-الملاءمة:

تعتبر المعلومات المستخرجة من النظام ملائمة لاحتياجات المؤسسة، حيث تساعد في إعداد التقارير المالية ومتابعة المشاريع واتخاذ القرارات.

3-الموثوقية:

يتميز النظام بدرجة عالية من الموثوقية نتيجة الاعتماد على المعالجة الإلكترونية وتسجيل العمليات بطريقة منتظمة وآلية.

4-المرونة:

يسمح النظام بالتعامل مع مختلف العمليات المالية والمحاسبية وربط مختلف المصالح ببعضها البعض، مما يسهل تداول المعلومات داخل المؤسسة.

5-السرعة في الوصول إلى المعلومات:

يساعد النظام في استخراج البيانات والتقارير المحاسبية بسرعة، الأمر الذي يساهم في تحسين الأداء الإداري والمالي للمؤسسة.[1]

المطلب الثالث: تحليل نتائج جودة النظام المحاسبي

من خلال الدراسة التطبيقية التي تم القيام بها على مستوى مؤسسة اتصالات الجزائر – المديرية العملياتية بالمدية – تبين أن النظام المحاسبي المعتمد، والمتمثل أساسا في نظام Oracleإلى جانب نظامي HR وNGBSS، يساهم بدرجة كبيرة في تحسين العمل المحاسبي والمالي داخل المؤسسة، وذلك من خلال توفير معلومات دقيقة وسريعة تساعد الإدارة في أداء مهامها واتخاذ القرارات المالية المناسبة .وقد أظهرت الدراسة أن اعتماد المؤسسة على نظام معلومات محاسبي إلكتروني ساهم في الانتقال من العمل التقليدي إلى العمل الرقمي المنظم، الأمر الذي أدى إلى تحسين الأداء وتسهيل معالجة مختلف العمليات المحاسبية والمالية.

أولا: نقاط القوة في النظام المحاسبي المعتمد

من خلال تحليل نتائج الدراسة تم تسجيل مجموعة من نقاط القوة، من أهمها ما يلي:

1-السرعة في إنجاز العمليات المحاسبية

ساهم النظام في تسريع معالجة العمليات المحاسبية المختلفة، مثل تسجيل الفواتير وإعداد الطلبيات واستخراج القوائم المالية، مما وفر الوقت والجهد .

2-الدقة وتقليل الأخطاء

يعتمد النظام على المعالجة الإلكترونية للمعلومات، وهو ما ساعد على التقليل من الأخطاء الناتجة عن العمل اليدوي، وزاد من دقة المعلومات المحاسبية

3-سهولة استخراج المعلومات والتقارير

[1] مقابلة مع السيد بوشلاغم ميسوم رئيس مصلحة المحاسبة يوم 15 أفريل 2026 الساعة 13:30

يسمح نظام Oracle باستخراج مختلف التقارير والقوائم المالية بسهولة وفي وقت قصير، الأمر الذي يساعد الإدارة على متابعة الوضعية المالية للمؤسسة باستمرار.

4-تحسين الرقابة الداخلية

ساهم النظام في تتبع مختلف العمليات المالية والمحاسبية وربط المصالح ببعضها البعض، مما عزز عملية الرقابة الداخلية وسهل متابعة المشاريع والنفقات

5-المساهمة في اتخاذ القرار المالي

وفرت الأنظمة المعتمدة معلومات مالية دقيقة وموثوقة تساعد المسؤولين على اتخاذ قرارات مالية سليمة تتعلق بالتخطيط والميزانية والاستثمارات

6-تنظيم العمل داخل المؤسسة

ساعد النظام في تقسيم المهام وتحديد صلاحيات المستخدمين، مما أدى إلى تحسين سير العمل وتقليل تداخل الوظائف بين مختلف الأقسام.

ثانيا: بعض النقائص المسجلة:

رغم المزايا العديدة التي يتميز بها النظام المحاسبي المعتمد، إلا أنه يمكن تسجيل بعض النقائص والمشكلات التي قد تؤثر نسبيا على سير العمل، ومن بينها:

1-الحاجة إلى التكوين المستمر

يتطلب استعمال نظام Oracle مستوى جيد من المعرفة والخبرة، مما يفرض على المؤسسة توفير دورات تكوينية مستمرة للعمال لضمان حسن استخدام النظام

2-الأعطال التقنية

قد تتعرض الأنظمة المعلوماتية أحيانا لبعض الأعطال التقنية أو مشاكل الشبكة، وهو ما قد يؤدي إلى تأخر بعض العمليات المحاسبية.

3- الاعتماد الكبير على النظام الإلكتروني

أصبح العمل داخل المؤسسة مرتبطا بشكل كبير بالنظام المعلوماتي، وبالتالي فإن أي خلل تقني قد يؤثر على سير النشاطات اليومية

4-ارتفاع تكلفة الأنظمة المعلوماتية

تتطلب الأنظمة الحديثة تكاليف مرتفعة من حيث الصيانة والتحديث والتجهيزات التقنية[1].

[1]مقابلة مع السيد بوشلاغم ميسوم رئيس مصلحة المحاسبة يوم 15 أفريل 2026 الساعة 13:50

المبحث الثالث: أثر جودة النظام المحاسبي على القرارات المالية بالمؤسسة

سيتم في هذا المبحث التطرق على أثر جودة النظام المحاسبي على القرارات المالية داخل المؤسسة، من خلال إبراز دور المعلومات المحاسبية الدقيقة والموثوقة في ترشيد القرارات المالية وتحسين فعالية التسيير المالي بالمؤسسة.

المطلب الأول: دور المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرار المالي

تعتبر المعلومات المحاسبية من أهم الوسائل التي تعتمد عليها الإدارة في اتخاذ القرارات المالية داخل المؤسسة، وذلك لما توفره من بيانات دقيقة ومنظمة تساعد على معرفة الوضعية المالية الحقيقية للمؤسسة، وتقييم أدائها المالي، واتخاذ القرارات المناسبة في الوقت المناسب .وتعتمد مؤسسة اتصالات الجزائر – المديرية العملياتية بالمدية – على نظام المعلومات المحاسبيoracle في جمع ومعالجة وتخزين البيانات المحاسبية والمالية، حيث يقوم هذا النظام بإعداد مختلف التقارير والقوائم المالية التي تستفيد منها الإدارة في أداء مهامها المختلفة.

أولا: مساهمة التقارير المالية في مساعدة الإدارة

تساعد التقارير المالية المستخرجة من نظام Oracle الإدارة على متابعة مختلف النشاطات المالية للمؤسسة، وذلك من خلال توفير معلومات دقيقة حول الإيرادات والمصاريف والخزينة والمشاريع الاستثمارية، الأمر الذي يسمح للمسؤولين بتحليل الوضعية المالية واتخاذ القرارات المناسبة .كما تمكن هذه التقارير الإدارة من التعرف على نقاط القوة والضعف داخل المؤسسة، ومراقبة مدى تحقيق الأهداف المسطرة، بالإضافة إلى المساعدة في تحسين الأداء المالي والإداري

ثانيا: دور المعلومات المحاسبية في إعداد الميزانية

تلعب المعلومات المحاسبية دورا مهما في إعداد الميزانية، حيث تعتمد المؤسسة على البيانات والتقارير المستخرجة من نظام Oracle من أجل تقدير النفقات والإيرادات المستقبلية وتحديد الاحتياجات المالية الخاصة بالمشاريع والاستثمارات .كما يسمح النظام بتوفير معلومات دقيقة حول التكاليف والمصاريف السابقة، مما يساعد الإدارة على إعداد ميزانية واقعية تتناسب مع إمكانيات المؤسسة وأهدافها المستقبلية.

ثالثا: دور المعلومات المحاسبية في الرقابة

تساهم المعلومات المحاسبية في تعزيز الرقابة داخل المؤسسة من خلال متابعة مختلف العمليات المالية والمحاسبية والتأكد من سلامة تسجيلها واحترام القوانين والإجراءات المعمول بها .ويتيح نظام Oracle إمكانية تتبع العمليات منذ بداية المشروع إلى غاية تسوية المدفوعات، مما يساعد على كشف الأخطاء والانحرافات بسرعة واتخاذ الإجراءات التصحيحية المناسبة .كما تسمح التقارير المحاسبية بمراقبة حركة الخزينة والنفقات والإيرادات، الأمر الذي يعزز فعالية الرقابة الداخلية داخل المؤسسة.

رابعا: دور المعلومات المحاسبية في التخطيط

تساعد المعلومات المحاسبية الإدارة في عملية التخطيط من خلال توفير بيانات دقيقة حول الوضعية المالية الحالية للمؤسسة، مما يسمح بوضع خطط مستقبلية تتعلق بالتوسع وتطوير الخدمات وتحسين الأداء .كما تعتمد الإدارة على التقارير المالية المستخرجة من نظام Oracleفي تحديد الأولويات وتقدير الموارد المالية اللازمة لإنجاز المشاريع المستقبلية.

خامسا: دور المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرار المالي

تعتبر المعلومات المحاسبية أداة أساسية لاتخاذ القرارات المالية، حيث تمكن الإدارة من اختيار القرارات المناسبة بناء على معلومات دقيقة وموثوقة .ومن خلال نظام Oracle تستطيع مؤسسة اتصالات الجزائر استخراج مختلف القوائم والتقارير المالية مثل الميزانية وجدول حسابات النتائج وتقارير الخزينة، والتي تساعد المسؤولين على:

- اتخاذ قرارات تتعلق بالاستثمار
- مراقبة النفقات والتكاليف
- تحديد الاحتياجات المالية
- متابعة المشاريع
- تحسين التسيير المالي للمؤسسة[1].

المطلب الثاني: تحليل العلاقة بين جودة النظام المحاسبي والقرار المالي

توجد علاقة وثيقة بين جودة النظام المحاسبي وفعالية القرارات المالية داخل المؤسسة، حيث تعتمد الإدارة في اتخاذ مختلف قراراتها على المعلومات والبيانات التي يوفرها النظام المحاسبي .لذلك فإن جودة هذه المعلومات تؤثر بشكل مباشر على صحة ودقة القرار المالي .وتتمثل جودة النظام المحاسبي في قدرة النظام على توفير معلومات تتميز بالدقة والسرعة والوضوح والموثوقية، وهي الخصائص التي تساعد الإدارة على فهم الوضعية المالية للمؤسسة واتخاذ القرارات المناسبة في الوقت المناسب

[1]مقابلة مع السيد بوشلاغم ميسوم رئيس مصلحة المحاسبة يوم 19 أفريل 2026 الساعة 11:00

أولا: تأثير دقة المعلومات المحاسبية على القرار المالي

تعتبر دقة المعلومات المحاسبية من أهم العوامل التي تساعد الإدارة في اتخاذ قرارات مالية سليمة، إذ أن أي خطأ في البيانات أو القوائم المالية قد يؤدي إلى اتخاذ قرارات غير صحيحة تؤثر سلبا على المؤسسة .

ومن خلال اعتماد مؤسسة اتصالات الجزائر على نظام Oracleأصبحت مختلف العمليات المحاسبيةتتم بطريقة إلكترونية ومنظمة، مما ساهم في التقليل من الأخطاء المحاسبية وضمان صحة المعلومات المالية المستخرجة .كما ساعدت دقة المعلومات في:

- تحديد التكاليف الحقيقية للمشاريع
- مراقبة النفقات والإيرادات
- إعداد ميزانيات دقيقة
- اتخاذ قرارات مالية أكثر فعالية.

ثانيا: تأثير سرعة الحصول على المعلومات في اتخاذ القرار

تلعب سرعة توفير المعلومات دورا مهما في تحسين القرارات المالية، خاصة في ظل التطورات السريعة التي تشهدها المؤسسات الاقتصادية .وقد ساهم نظام Oracle في تسريع عملية استخراج القوائم والتقارير المالية، مثل الميزانية وجدول حسابات النتائج وتقارير الخزينة، مما يسمح للإدارة بالحصول على المعلومات في الوقت المناسب واتخاذ القرارات بسرعة وفعالية .فعلى سبيل المثال، تساعد سرعة استخراج القوائم المالية على:

- متابعة الوضعية المالية للمؤسسة بشكل مستمر
- التدخل السريع عند وجود مشاكل مالية
- اتخاذ قرارات تتعلق بالمشاريع والاستثمارات دون تأخير.

ثالثا: تأثير وضوح المعلومات وموثوقيتها على القرار المالي

تساعد المعلومات الواضحة والمنظمة الإدارة على فهم البيانات المالية بطريقة سهلة، مما يسهل عملية التحليل واتخاذ القرار. ويتميز نظام Oracle بقدرته على تقديم تقارير مالية واضحة ومنظمة، الأمر الذي يساعد المسؤولين على مقارنة النتائج وتحليل المؤشرات المالية بدقة .كما أن موثوقية المعلومات المحاسبية تزيد من ثقة الإدارة في القرارات المتخذة، وتقلل من احتمالية الوقوع في أخطاء مالية أو إدارية.

رابعا: أثر جودة النظام المحاسبي على تحسين القرار المالي

من خلال الدراسة التطبيقية بمؤسسة اتصالات الجزائر بالمدية، تبين أن جودة النظام المحاسبي المعتمد ساهمت بشكل كبير في تحسين عملية اتخاذ القرار المالي، وذلك من خلال :

- توفير معلومات دقيقة وموثوقة
- تسهيل استخراج التقارير المالية
- تقليل الأخطاء المحاسبية
- تحسين الرقابة المالية
- المساعدة في إعداد الميزانيات والتخطيط المالي[1].

المطلب الثالث: مقترحات لتحسين جودة النظام المحاسبي والقرارات المالية

في ظل التطورات التكنولوجية الحديثة والمنافسة المتزايدة، أصبح من الضروري على المؤسسات الاقتصادية العمل باستمرار على تطوير أنظمتها المحاسبية وتحسين جودة المعلومات المالية من أجل ضمان اتخاذ قرارات مالية فعالة وسليمة. ومن خلال الدراسة

[1]مقابلة مع السيد بوشلاغم ميسوم رئيس مصلحة المحاسبة يوم 19 أفريل 2026 الساعة 11:30

التطبيقية بمؤسسة اتصالات الجزائر – المديرية العملياتية بالمدية – يمكن تقديم مجموعة من المقترحات التي تساهم في تحسين جودة النظام المحاسبي والرفع من كفاءة القرارات المالية، ومن أهمها ما يلي :

1-تكوين العمال على الأنظمة الحديثة

يعد العنصر البشري من أهم ركائز نجاح نظام المعلومات المحاسبي، لذلك يجب على المؤسسة الاهتمام بتكوين الموظفين وتنظيم دورات تدريبية مستمرة لهم حول كيفية استعمال الأنظمة الحديثة، خاصة نظامOracle ، وذلك من أجل تحسين كفاءتهم المهنية وتمكينهم من التعامل مع مختلف العمليات المحاسبية بطريقة صحيحة وسريعة.

2-تحديث البرامج والأنظمة المعلوماتية

ينبغي على المؤسسة الحرص على تحديث البرامج المحاسبية والأنظمة المعلوماتية بشكل دوري حتى تتماشى مع التطورات التكنولوجية الحديثة، حيث يساهم تحديث البرامج في تحسين الأداء وتقليل الأعطال التقنية وتوفير خصائص جديدة تساعد على تسهيل العمل المحاسبي والمالي .

3-تحسين الحماية والأمن المعلوماتي

نظرا لأهمية المعلومات المحاسبية والمالية، يجب على المؤسسة تعزيز إجراءات الأمن المعلوماتي من خلال :

- حماية قواعد البيانات
- تحديث كلمات المرور باستمرار
- تحديد صلاحيات المستخدمين

- إنشاء نسخ احتياطية للبيانات

وذلك بهدف حماية المعلومات من الضياع أو الاختراق وضمان سرية البيانات المالية.

4-تطوير نظام Oracle

يمكن للمؤسسة العمل على تطوير نظام Oracle وتحسين وظائفه بما يتناسب مع احتياجات مختلف المصالح، وذلك بإضافة أدوات جديدة تساعد على تسريع المعالجة المحاسبية وتحسين عملية استخراج التقارير المالية والمحاسبية .كما يمكن تطوير واجهات النظام لتصبح أكثر سهولة ومرونة بالنسبة للمستخدمين .

5-تحسين سرعة معالجة البيانات

يجب على المؤسسة توفير تجهيزات تقنية حديثة وشبكات اتصال قوية تساعد على تسريع معالجة البيانات وتفادي التأخر في تسجيل العمليات واستخراج التقارير، لأن سرعة الحصول على المعلومات تساهم بشكل كبير في اتخاذ القرارات المالية في الوقت المناسب.

6-دعم اتخاذ القرار بتقارير مالية أكثر دقة

ينبغي العمل على تحسين نوعية التقارير المالية والمحاسبية المستخرجة من النظام، من خلال توفير معلومات دقيقة وواضحة تساعد الإدارة على تحليل الوضعية المالية للمؤسسة واتخاذ القرارات المناسبة .كما يمكن إعداد تقارير تحليلية دورية تساعد الإدارة في التخطيط المالي ومراقبة الأداء واكتشاف المشكلات المالية قبل تفاقمها[1].

[1]مقابلة مع السيد بوشلاغم ميسوم رئيس مصلحة المحاسبة يوم 27 أفريل 2026 الساعة 11:00

خلاصة الفصل الثاني:

من خلال الدراسة التطبيقية التي تم القيام بها على مستوى مؤسسة اتصالات الجزائر – المديرية العملياتية بالمدية – تبين أن نظام المعلومات المحاسبي المعتمد، خاصة نظام Oracle، يلعب دورا مهما في تحسين الأداء المحاسبي والمالي للمؤسسة، وذلك من خلال توفير معلومات دقيقة وسريعة وموثوقة تساعد الإدارة في أداء مختلف وظائفها واتخاذ القرارات المالية المناسبة .كما أظهرت الدراسة أن اعتماد المؤسسة على الأنظمة المعلوماتية الحديثة ساهم في تسهيل معالجة العمليات المحاسبية، وتحسين الرقابة الداخلية، وتنظيم العمل بين مختلف المصالح، إضافة إلى تسريع استخراج التقارير والقوائم المالية، الأمر الذي انعكس إيجابا على فعالية القرارات المالية وجودة التسيير داخل المؤسسة .وقد توصلت الدراسة كذلك إلى وجود علاقة مباشرة بين جودة النظام المحاسبي وفعالية القرار المالي، حيث كلما كانت المعلومات المحاسبية دقيقة وواضحة ومتوفرة في الوقت المناسب، كلما ساعد ذلك الإدارة على اتخاذ قرارات مالية سليمة وأكثر كفاءة .ورغم النتائج الإيجابية التي حققتها المؤسسة من خلال اعتمادها على هذه الأنظمة، إلا أن تحسين جودة النظام المحاسبي يبقى مرتبطا بضرورة تطوير البرامج، وتحديث الوسائل التقنية، وتكثيف تكوين العمال، وتعزيز الحماية والأمن المعلوماتي، بما يضمن مواكبة التطورات التكنولوجية وتحقيق أداء مالي وإداري أفضل مستقبلا.


الخاتمة

الخاتمة:

من خلال هذه الدراسة التي تناولت أثر جودة الأنظمة المحاسبية على تحسين القرارات المالية داخل المؤسسة الاقتصادية، تبيّن أن الأنظمة المحاسبية أصبحت من أهم الركائز الأساسية التي تعتمد عليها المؤسسات في تسيير مختلف نشاطاتها، لما توفره من معلومات مالية دقيقة وموثوقة تساعد الإدارة في التخطيط والرقابة واتخاذ القرارات المالية المناسبة. كما أن التطورات الاقتصادية والتكنولوجية المتسارعة فرضت على المؤسسات ضرورة الاهتمام بجودة أنظمتها المحاسبية والعمل على تطويرها باستمرار بما يضمن توفير معلومات تتسم بالدقة والملاءمة والسرعة .وبالنظر إلى طبيعة المؤسسة محل الدراسة وحجم نشاطها، فإن جودة الأنظمة المحاسبية تُعد عنصرًا أساسياً في دعم القرارات المالية وتحسين فعالية التسيير المالي داخل المؤسسة. فكلما كانت المعلومات المحاسبية أكثر جودة وموثوقية، ساهم ذلك في التقليل من الأخطاء والمخاطر المالية، وتحقيق أداء مالي أفضل، إضافة إلى ترشيد استخدام الموارد المتاحة واتخاذ القرارات المناسبة في الوقت المناسب .كما أظهرت الدراسة التطبيقية المنجزة على مستوى اتصالات الجزائر أن المؤسسة تعتمد على نظام محاسبي يساهم بدرجة معتبرة في دعم عملية اتخاذ القرار المالي، غير أن هناك بعض النقائص التي قد تؤثر على فعالية هذا النظام، الأمر الذي يستدعي ضرورة تحسينه وتطويره بما يتلاءم مع متطلبات المؤسسة الحديثة والتطورات التكنولوجية المتسارعة .وانطلاقًا من النتائج المتوصل إليها، يمكن القول إن جودة الأنظمة المحاسبية لها تأثير مباشر وإيجابي على فعالية القرارات المالية داخل المؤسسة الاقتصادية، وأن الاهتمام بتطوير الأنظمة المحاسبية وتحسين جودة المعلومات المالية أصبح ضرورة حتمية لضمان استمرارية المؤسسة وتحقيق أهدافها بكفاءة وفعالية.

1-اختبار الفرضيات :

- **الفرضية الأولى:** تم التأكد من صحة هذه الفرضية، حيث تساهم الأنظمة المحاسبية في توفير معلومات مالية تساعد الإدارة على اتخاذ القرارات المالية المناسبة.
- **الفرضية الثانية:** أظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة تأثير مباشرة بين جودة الأنظمة المحاسبية وفعالية القرارات المالية داخل المؤسسة .
- **الفرضية الثالثة:** تبيّن أن المعلومات المحاسبية التي تتصف بالدقة والموثوقية والملاءمة تساهم بشكل كبير في ترشيد القرارات المالية والتقليل من الأخطاء والمخاطر المالية .
- **الفرضية الرابعة:** أثبتت الدراسة أن المؤسسة محل الدراسة تعتمد على نظام محاسبي يساهم في دعم عملية اتخاذ القرار المالي بدرجة معتبرة .
- **الفرضية الخامسة:** أظهرت الدراسة وجود بعض النقائص المتعلقة بالنظام المحاسبي، والتي قد تؤثر على جودة المعلومات المحاسبية وفعالية القرارات المالية داخل المؤسسة .

2-نتائج الدراسة :

- تعتبر الأنظمة المحاسبية من أهم الوسائل التي تعتمد عليها المؤسسة في جمع ومعالجة وتوفير المعلومات المالية
- تؤثر جودة الأنظمة المحاسبية بشكل مباشر على جودة المعلومات المالية المتاحة للإدارة
- تساهم المعلومات المحاسبية الدقيقة والملائمة في تحسين فعالية القرارات المالية داخل المؤسسة
- يساعد النظام المحاسبي الجيد على التقليل من الأخطاء وتحسين الأداء المالي والتسيير للمؤسسة

- وجود بعض النقائص التقنية والتنظيمية قد يؤثر على فعالية النظام المحاسبي داخل المؤسسة محل الدراسة.

3-المقترحات :

- ضرورة تحديث وتطوير الأنظمة المحاسبية بما يتماشى مع التطورات التكنولوجية الحديثة
- العمل على تحسين جودة المعلومات المحاسبية من خلال ضمان الدقة والسرعة في معالجة البيانات المالية
- تكوين وتأهيل العاملين في المجال المحاسبي لاستخدام الأنظمة الحديثة بكفاءة .

*تعزيز استخدام البرامج والتقنيات الحديثة في معالجة المعلومات المحاسبية

- الاهتمام بالرقابة والمتابعة المستمرة للنظام المحاسبي لضمان فعاليته وتحقيق أهداف المؤسسة .

4-آفاق الدراسة :

- دراسة أثر التحول الرقمي على جودة الأنظمة المحاسبية داخل المؤسسات الاقتصادية
- دراسة العلاقة بين جودة الأنظمة المحاسبية والأداء المالي للمؤسسة
- تحليل دور الأنظمة المحاسبية الإلكترونية في دعم القرارات الإدارية والمالية
- دراسة مساهمة الذكاء الاصطناعي في تطوير الأنظمة المحاسبية وتحسين جودة المعلومات المالية

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

أ- الكتب باللغة العربية:

1) أبو زيد محمد المبروك، **المحاسبة الدولية وانعكاساتها على الدول العربية**، دار المريخ للنشر، المملكة العربية لسعودية، 2011.

2) باسم الحميري، مهارات إدارية، دار الحامد، الأردن، ط1،.2010

3) الجبر نبيه، محمد عبد المنعم، **المحاسبة الدولية، الإطار الفكري والواقع العلمي**، الرياض: الجمعية العربية لسعودية للمحاسبة، 1998.

4) جمعة هوام، **المحاسبة المعمقة وفقا للنظام المحاسبي المالي الجديد والمعايير المحاسبية الدولية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010.

5) حامد طلبة محمد أبو هيبة، **أصول المحاسبة المالية**، زمزم للنشر والتوزيع، عمان، 2011.

6) حسين بلعجوز، **المدخل لنظرية القرار**، بدون طبعة، ديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010.

7) حمزة بشير أبو عاصي، **مبادئ المحاسبة**، ج1، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان، 1999.

8) حمزة بشير أبو عاصي، **مبادئ المحاسبة**، ج2، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان، 1999.

9) حمزة محمود الزبيدي، **الإدارة المالية المتقدمة** عمان الأردن، دار الوراق للنشر والتوزيع 2004.

10) حنفي عبد الغفار، **الإدارة المالية المعاصرة، مدخل اتخاذ القرار**، المكتبة العربية الحديثة، مصر، 2000.

11) دريد كامل آل شيب، **مقدمة في الإدارة المالية المعاصرة**، دار المسير للنشر والتوزيع الأردن، 2006.

12) رياض الحلبي وآخرون **أصول المحاسبة**، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان،2000.

13) سونيا البكري، **نظم المعلومات الإدارية**، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية سنة 1999،.

14) عبد الرزاق محمد قاسم، تحليل **وتصميم نظم المعلومات المحاسبية**، دار الثقافة لنشر والتوزيع، عمان ،2006.

15) عبد الغفار حنفي، **أساسيات التمويل والإدارة المالية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2002.

16) عبد المطلب محمد الحميد، **دراسات الجدوى الاقتصادية لاتخاذ القرارات الاستثمارية**، الدار الجامعية، مصر، 2012

17) عبد المقصود دبيان، ناصر نور الدين، **نظم المعلومات المحاسبية وتكنولوجيا المعلومات**، الإسكندرية الدار الجامعية، 2004.

18) عدنان عواد الشوايكة، **دور نظم وتكنولوجيا المعلومات في اتخاذ القرارات الإدارية**، دار اليازوري، الأردن، 2011.

19) القباني ثناء، **المحاسبة الدولية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2002.

20) محمد عبد العزيز عبد الكريم، **الإدارة المالية والتخطيط المالي**، مكتبة عين شمس، مصر 1995.

21) مصطفى يوسف كافي وآخرون، **مبادئ المحاسبة المالية**، الأصول العلمية والعملية، مكتبة المجمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، 2012.

22) منعم زمير الموسوي، **اتخاذ القرارات الإدارية**، دار اليازوري العلمية لنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 1998.

ب- الكتب بالغة الأجنبية:

1) 'Eve Chapello ET autres**, LES normes comptables Internationales**, instrument du capitalisme financier, La Découverte, Paris, France, 2005

2) Jacqueline Langot, Comptabilité anglosaxoune, normes ; mécanisme ET documents financiers, 3ème édition, économica, Paris, 1997,

3) Pascal barneto**, Norm IAS : IFRSNApplication Aux état Financier**, 2ème édition, Dunod, Paris, 2004

ت- المذكرات:

1) بلال شيخة بالقاسم، خالد عبد الباري، عبد الحق العرشي، النظام **المحاسبي المالي SCF وانعكاساته على جودة المعلومات المحاسبية- دراسة ميدانية لعينة من المحاسبين ومحافظي الحسابات**، مذكرة ماستر تخصص محاسبة جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي، السنة الجامعية 2019/2020.

2) بوبكر عيساوي، عبد الفتاح ناني **تأثير تطبيق النظام المحاسبي المالية على جودة المعلومات المحاسبية**، مذكرة ماستر تخصص، مالية المؤسسة، جامعة أحمد دراية أدرار، الجزائر، 2017

3) عبد العزيز عبد العال، زاكي عبد العال، **إدارة الجودة ودورها في بناء الشركات، أطروحة** الدكتوراه الجامعة الافتراضية الدولية بالمملكة المتحدة ،2010.

4) محمد منصور التتر، **دور نظام المعلومات المحوسب على جودة مخرجات النظام المحاسبي**، مذكرة لنيل درجة ماجستير، 2015.

ث- المقالات العلمية والملتقيات:

1) عاشور كتوش، **متطلبات تطبيق النظام المحاسبي الموحد AS/IFRS في الجزائر**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد السادس، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2009.

2) عمار بن عيشي، **معوقات تطبيق النظام المحاسبي المالي في شركات المساهمة الجزائرية**، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، جامعة بسكرة، الجزائر، العدد رقم 01، ديسمبر 2014.

3) مصطفى العثماني، **دور نظام المعلومات المحاسبي في تفعيل قرارات المؤسسة الاقتصادية**، مجلة الاقتصاد الجديد العدد: 11- المجدد 02-2014، جامعة المدية.

4) مليكة زعيب، الياس وبجعادة، **الملتقى الدولي حول صنع القرار بالمؤسسة الاقتصادية**، دراسة أسس صناعة القرار التمويلي المؤسسة الاقتصادية كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، الجزائر، 2009.

ج- النصوص القانونية والتشريعية:

1) قانون رقم 07-11المؤرخ في 25 نوفمبر 2007، **المتضمن النظام المحاسبي المالي**، الجريدة الرسمية، الجزائر، العدد74، المادة 03.

2) وزارة المالية، القانون 07-11 بتاريخ 25/11/2007 **المتضمن النظام الحاسبي المالي**، الجريدة الرسمية رقم 74 نوفمبر 2007، المادة 7.

3) وزارة المالية، القرار المؤرخ في 26/07/2008 **الحدد لقواعد التقييم والمحاسبة والكشوف المالية وعرضها ومدونة الحسابات وقواعد سيرها**، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 19، الصادرة بتاريخ 25/03/2009.

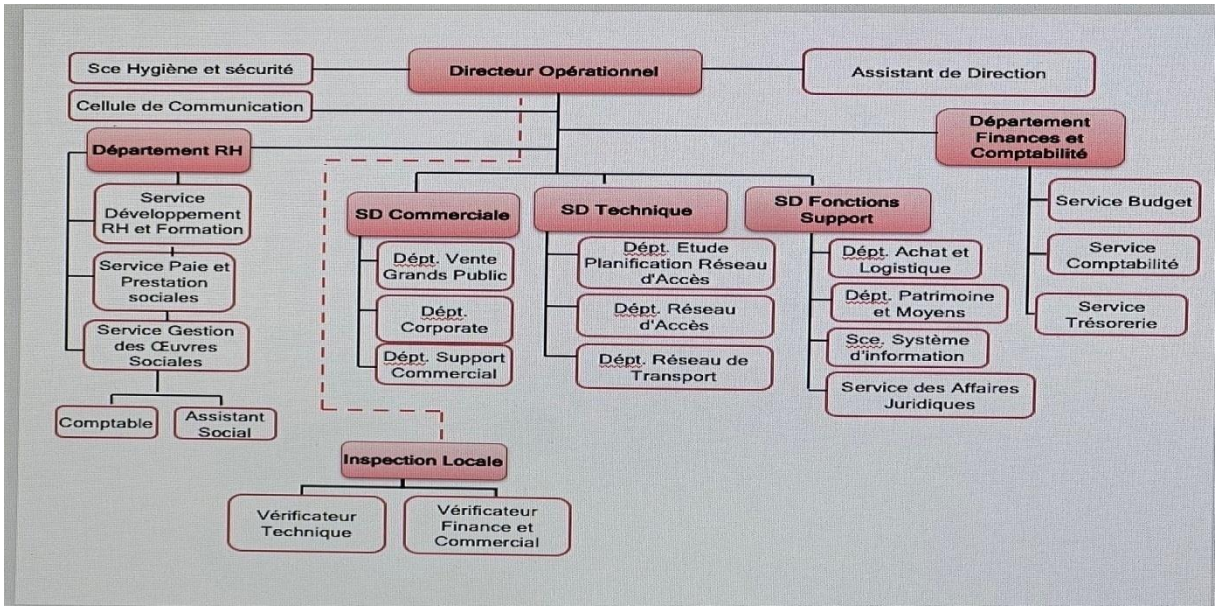
4) وزارة المالية، المرسوم التنفيذي 08-156، بتاريخ 26ماي 2008 **المتضمن أحكام القانون 07-11 المتضمن النظام المحاسبي المالي**، الجريدة الرسمية رقم 27ماي 2008، المادة2.

ح- المواقع الإلكترونية:

1) http://WWW.ALGERIETELECOMالموقع الالكتروني للمؤسسة

الملاحق

الملحق رقم 01 "الهيكل التنظيمي للمديرية العملية لاتصالات لولاية المدية



الملحق رقم 02 مثال تطبيقي لكشف الراتب

Bulletin de paie
Mois de : ****

N Employeur :
Imputation :

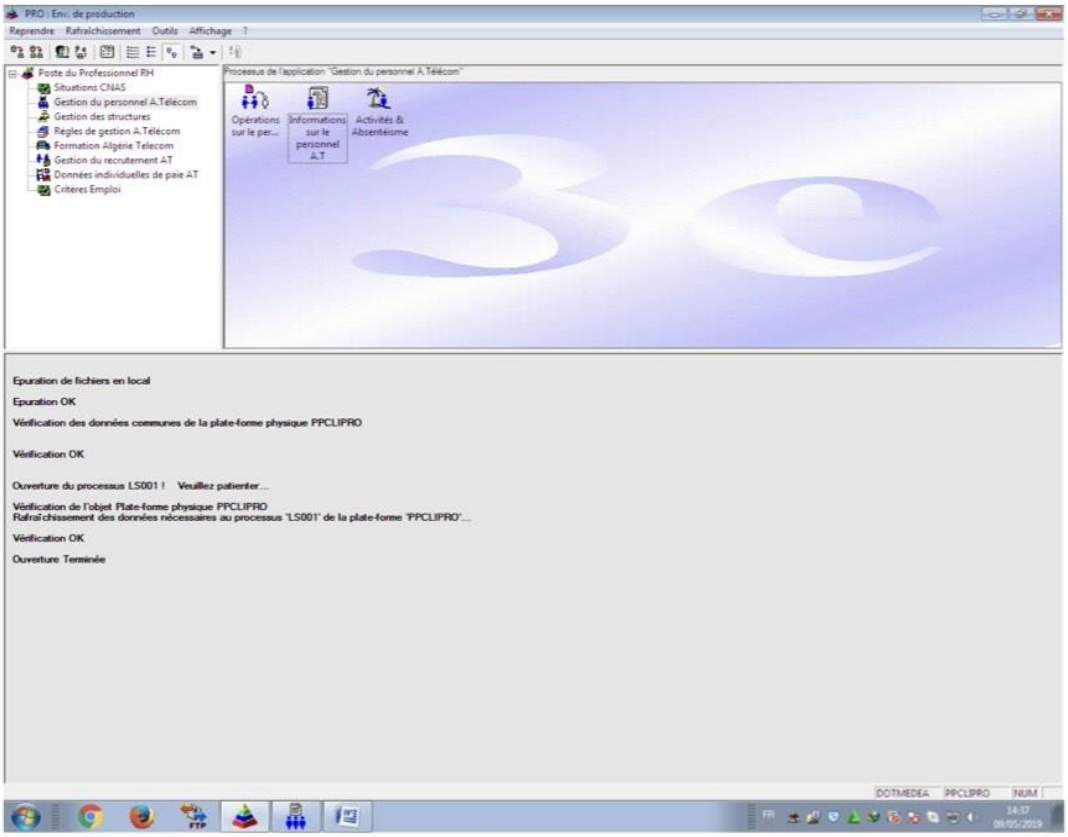
Date d'entrée : Matricule :
Situation familiale : Nom et prénom :
Catégorie :
Fonction :

Rubriques	Désignation	Taux	Gains	Retenues
1	SALAIR DE BASSE		*****	
	IEP			
2	ICR		*****	
3	Panier		*****	
4	Transport		*****	
5	Prime de responsable		*****	
	Echelon d'avancement		*****	
	Ind.COPEO		*****	
7	S.S			****
.	IRG			*****
8	Ind. COPEO			****
10	Ret. prêt soc AT			****
11	Mutuelle			****
Assiette de cotisations sociales	Salaire imposable		Gains	Retenues
Assurances sociales(Suivi annuel de l'assiette)	N Compte		NET A PAYER	

الملحق رقم03 التسجيل المحاسبي

compte crédit	compte débite			montant crédit	montant débit
181888000		COMPTE INTER LAISSON		*****	
	4422100000		IRG		*****
	4315100000		S.S		*****
	6312460000		Nuisance		*****
	6370210000		Pré-salaire		*****
	6312590000		Salaire unique		*****
	6312560000		Transport		*****
	6312520000		Prime de responsab		*****
	6312550000		Panier		*****
	6318001000		Echelon d'avancem		*****
	6312420000		ICR		*****
	6312410000		IEP		*****
	6310200000		Salaire de base		*****

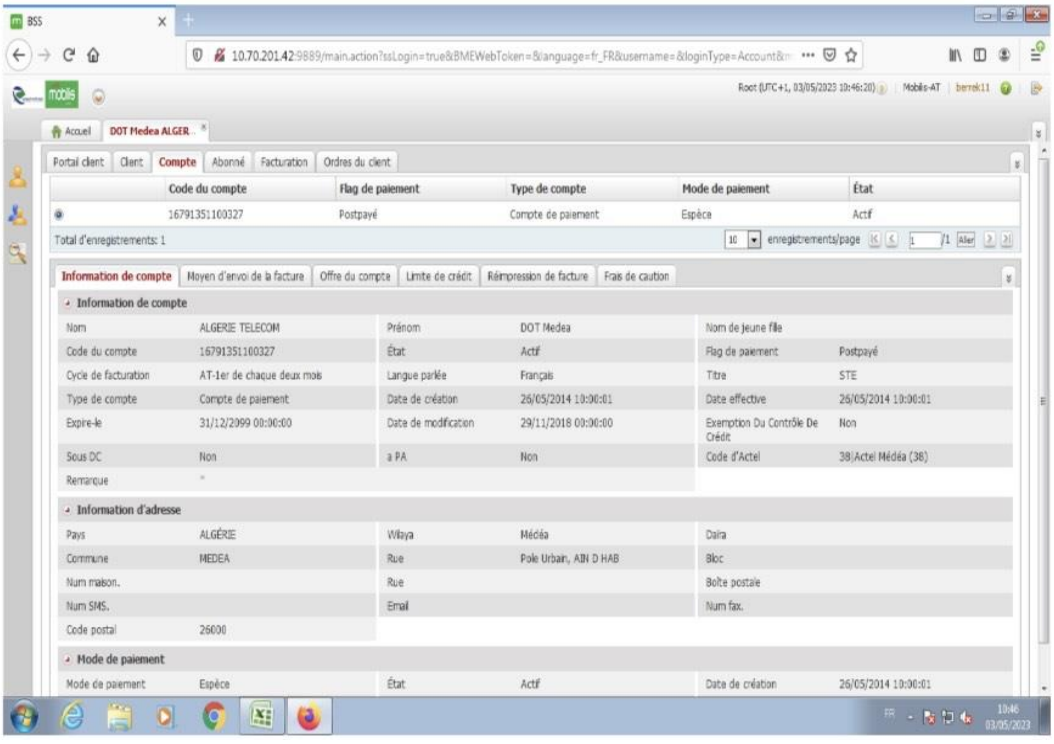
الملحق رقم 04 الواجهة الرئيسية لنظام HR



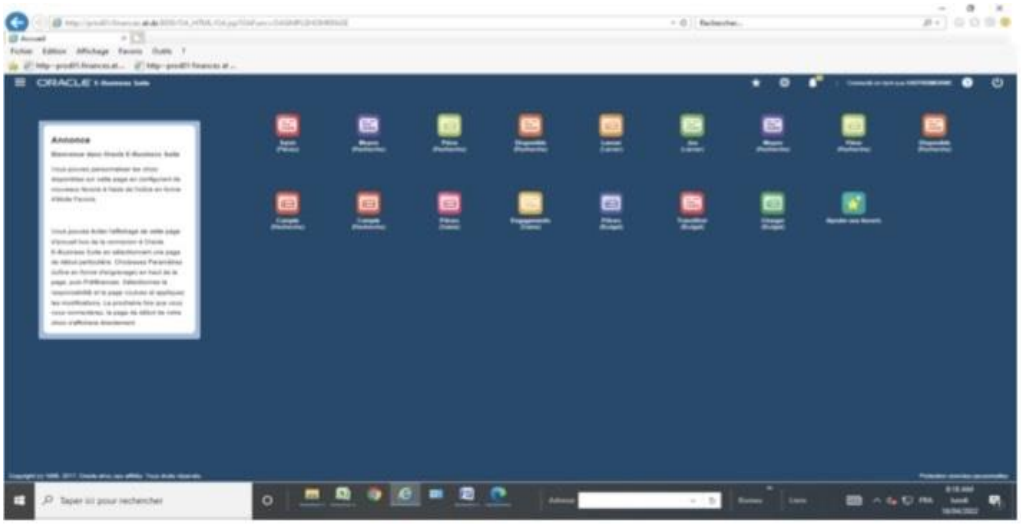
الملحق رقم05 الواجهة الرئيسية لنظام NGBSS



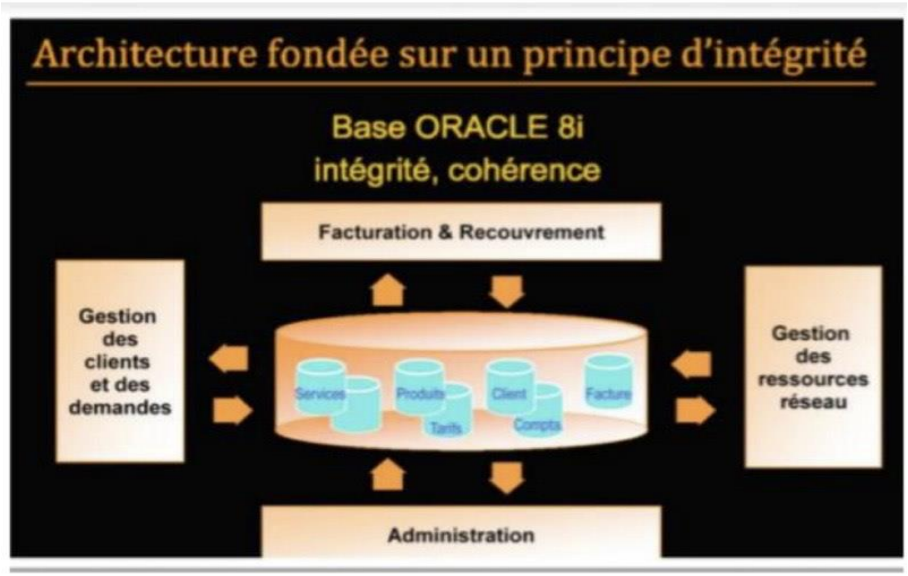
الملحق رقم 06 مدخل وقائمة اختيارات لنظام NGBSS



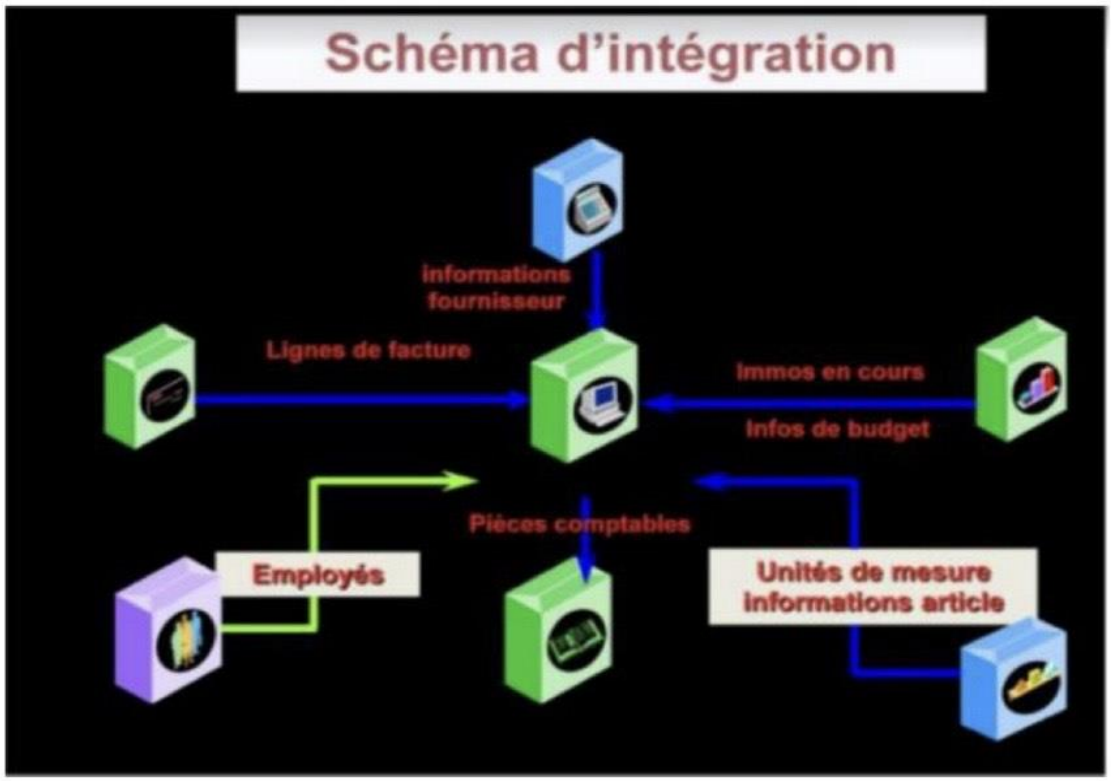
الملحق رقم07 واجهة رئيسية لنظام Oracle



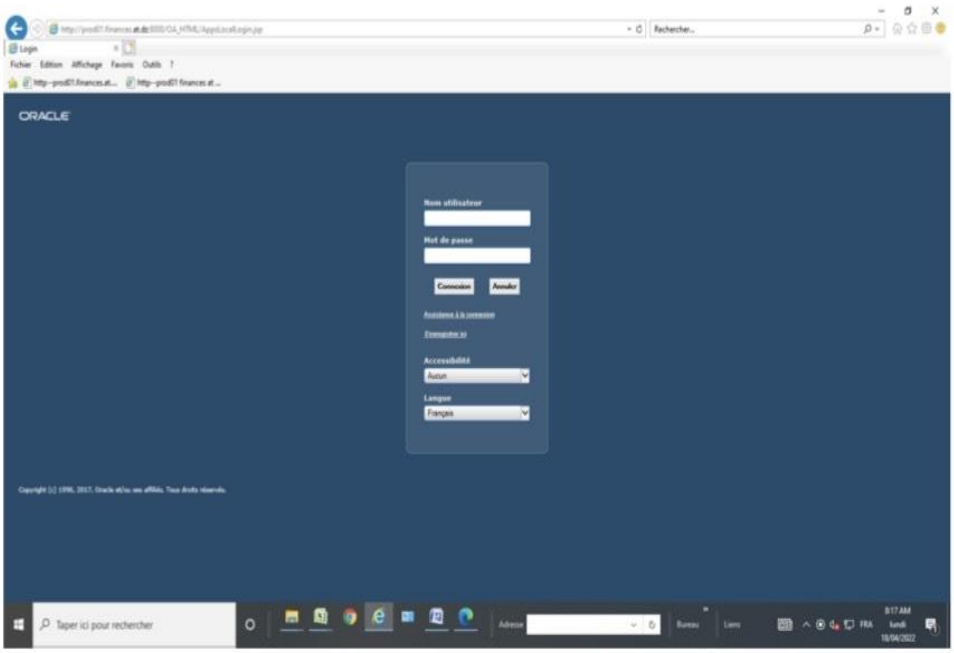
الملحق رقم 08 تصميم نظام oracle



الملحق رقم 09 برنامج اوراكل المالي



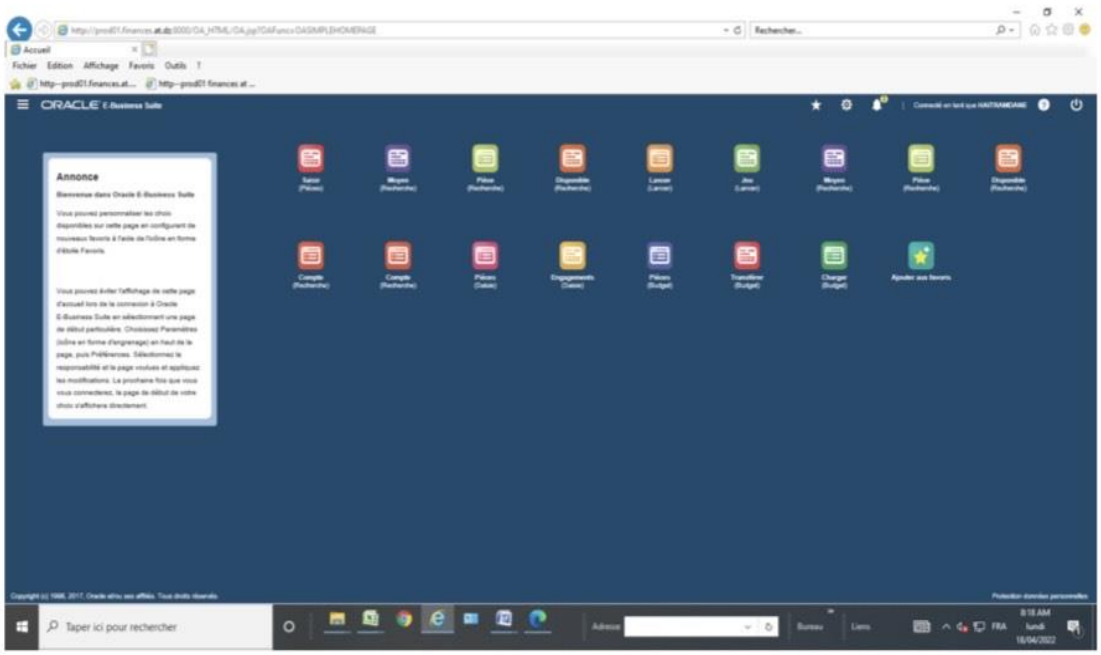
الملحق رقم10 شكل يوضح كيفية دخول للبرنامج عن طريق رقم سري



الملحق رقم 11 قائمة الاختيارات عند دخول البرنامج

APROBA AP	المحاسبة المستحقة الدفع
CONSULT _ TRANSACT-GL	دفتر الاستاد
SAISIE_REG _AP	عملية تسوية المستحقات
LANCER TRAITEMENT AP	demande achat bon de commande attestation service fait
LANCER TRAITEMENT	القوائم المالية الميزانية جدول حسابات النتائج
DEMANDEUR	creation demande dachat bon de commande service fiat

الملحق رقم 12 قائمة برنامج oracle



الملحق رقم13 الطلبية demande d‘achat



Algérie Télécom - SPA

Délégation Régionale des Télécommunications BLIDA

Direction Opérationnelle des Télécommunication MEDEA

Algérie Télécom - SPA
SPA au Capital Social de 115 000 000 000
Route Nationale N°5 Cinq Maisons Mohammadia
Alger

DEMANDE D ACHAT N 12

Page 1 de 1

Approbateur : TECH - DOT MEDEA TERKMANE, M. NADJIB

Date : 05-nov-2019
Date d approbation : 05-nov-2019

Demandeur : DOT MEDEA DEMANDEUR, M. DOT MEDEA

OBSERVATION REALISATION D'INFRASTRUCTURES D'ACCUEIL POSE ET RACCORDEMENT DES CABLES A FIBRES OPTIQUES FTTH SI MHADJOUB

Nature	Code	DESIGNATION	UMB	Cde Rég.	Cde Active	Devise	Taux	Date Taux	Prix Unit	Quantité Demandée	Prix Estimatif
Investissement	SP.05.17.0121	TRAVAUX CÂBLES FIBRE OPTIQUE	Each	TC31042	1BTC31042191			05-NOV-19	150 000.00	1	150 000.00

150 000.00DZD

Avis G/S (1) :	Date de Besoin (2) :	Sous-Directeur Métier:	Choix de Procedure (3) :
Disponible Non disponible VISA : ..... Date :	Normal : Urgent : VISA : ..... Date :	VISA : ..... Date :	Appel d Offre Consultation Bon de Commande

الملحق رقم 14 نظام المعلوماتي المحاسبيoracle قسم المالية و المحاسبة

ALGERIE TELECOM-GROUPE

EPE/SPA au capital de 115 000 000 000.00 DA RC 02 B 18 083

Direction Opérationnelle Médéa

Département : TECHNIQUE

Tél : ... .

Fax : ... .

Nom : .....
Adresse : .....
Tél/Fax : .....

Bon de commande manuel N° : ……

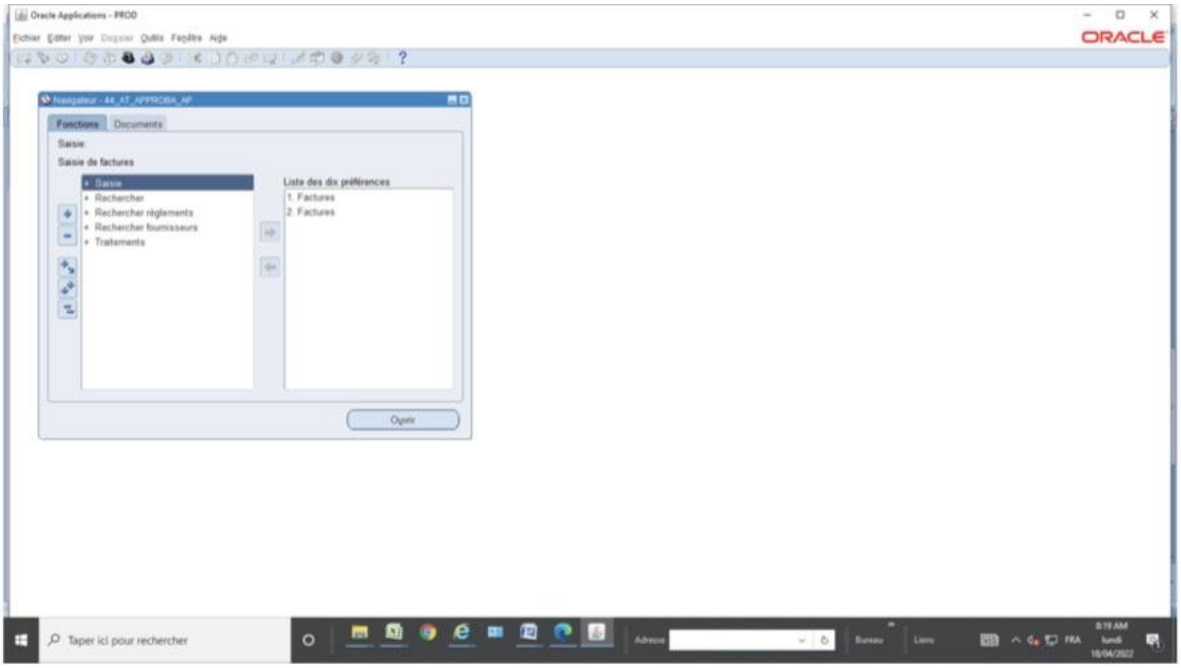
Description : **Réalisation d'infrastructures d'accueil pose et raccordement de câble à fibres optiques de la liaison : ……**

Facture pro-forma N° : NS

Facture en quatre (04) exemplaires (mentionnant le N° de commande ci-dessus)

N° Ordre	Désignation	UM	Qté	Prix Unitaire HT	TVA	Montant (HT)
	Réalisation d'infrastructures d'accueil pose et					

الملحق رقم 15 حالة تسجيل عملية محاسبية



الملحق رقم 16 بطاقة التسجيل المحاسبي

Journal : **44_INVEST_DOT_MÉDÉA** Devise du Rglt : Change N-Pce : ... . Page : 1 /

N- Facture **07 2021** Date Facture **03-JAN-2021** Date GL : **31-JAN-**

Cpt	DESCRIPTION Ligne	DEBIT Saisi	CREDIT Saisi	DEBIT COMPTABILISE	CREDIT COMPTABILISE	Cr	NRecep-Desc_Art-NCmd
40411000000	TRAVAUX DE CANALISATION FTTX 174 LOGTS RAS	.....	.....	.....	.....		
4456100000	TRAVAUX DE CANALISATION FTTX 174 LOGTS RAS	.....	.....		.....		
40470000	TRAVAUX DE CANALISATION FTTX 174 LOGTS RAS	.....	.....		.....		
	Total	.....	.....	.....	.....		
	Solde		**0.00**		**0.00**		

CREE Par

144 Comptable d'Algérie télécom

Date de CREATION

20-JAN-2021

Modifie par

Comptable d'Algérie télécom

Date Modification

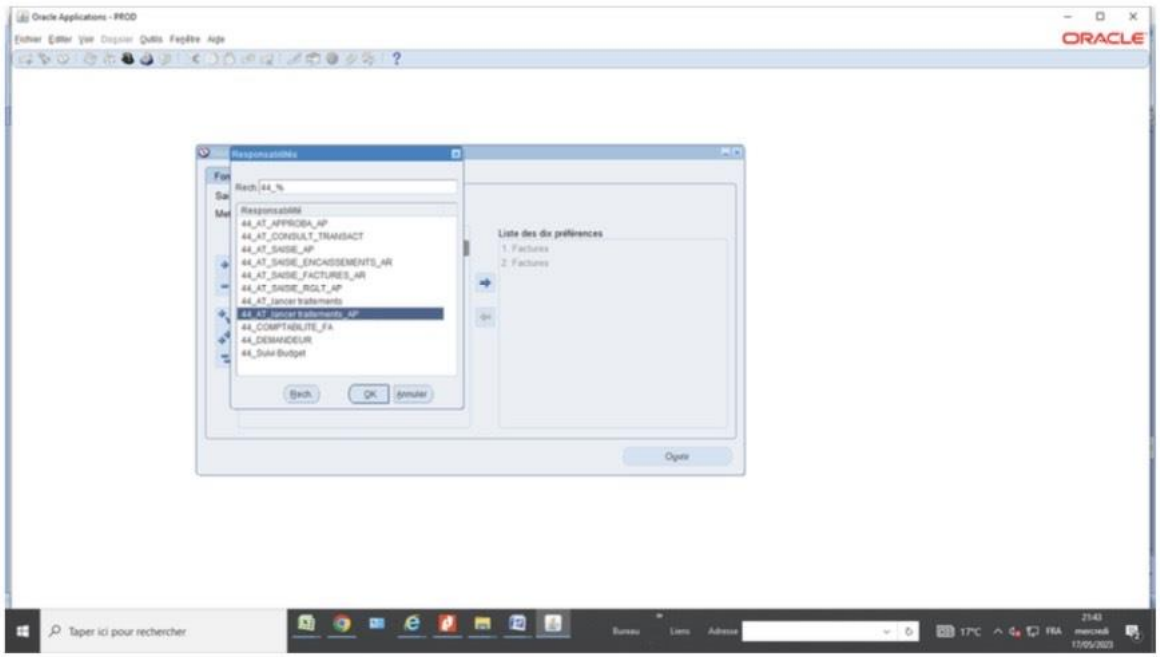
20-AVR-2021

Class de Regalement : **EXPLOITATION**

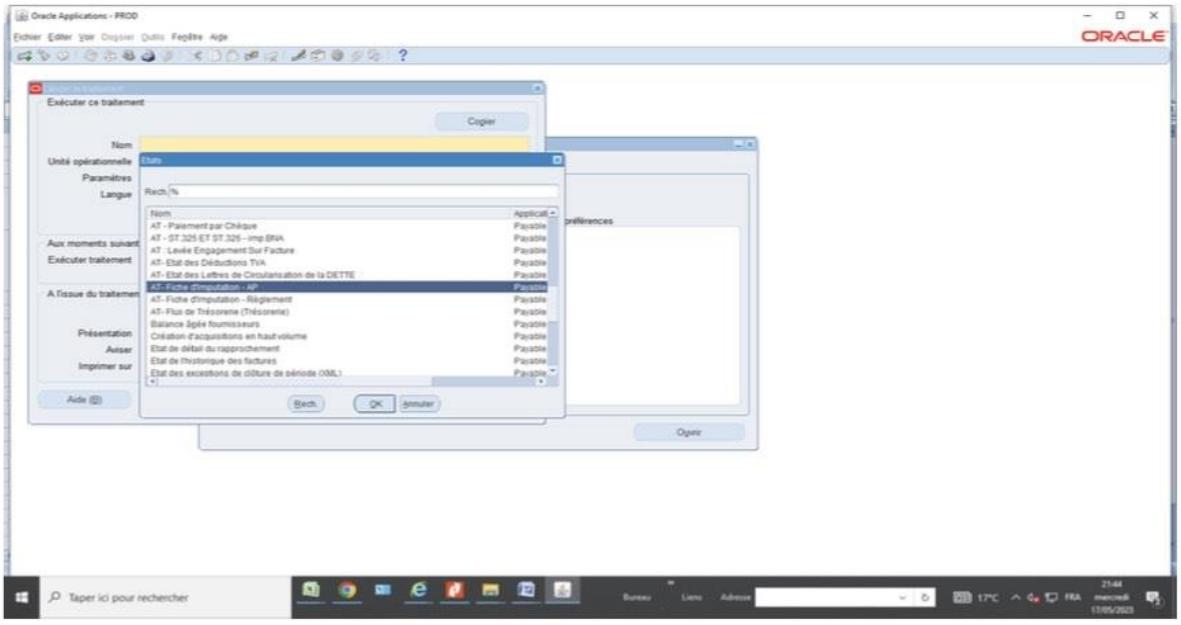
Num Frs :..... Nom Fournisseur .....

DESCRIPTION Entete ... .

الملحق رقم 17 يوضح كيفية ارسال بيانات محاسبية لمختلف المصالح أخرى بخصوص ما يتعلق بالجرد المادي والمحاسبي



الملحق رقم 18 المرحلة التي تلي الملحق رقم 17



الملحق رقم 19 يوضح المرحلة كيفية ارسال بيانات محاسبية لمختلف المصالح أخرى بخصوص ما يتعلق بالجرد المادي و المحاسبي

